



جامعة دمشق  
كلية الاقتصاد  
قسم المصارف والتأمين

# المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية

Financing constraints for small and medium  
enterprises in Syria

أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالبة  
قمر الملي

إشراف  
الدكتور: عبد الرزاق قاسم

٢٠١٥ م - ١٤٣٦ هـ



جامعة دمشق  
كلية الاقتصاد  
قسم العلوم المالية والمصرفية

لجنة المناقشة والحكم على رسالة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية- قسم المصارف  
والتأمين التي أعدها الطالبة قمر المللي بعنوان:

**المعوقات التمويلية  
للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية**

**Financing constraints for small and medium enterprises in  
Syria**

تم مناقشة هذه الرسالة يوم الأحد ٢٠١٥/٥/١٧، وأجيزت أمام لجنة الحكم المؤلفة من السادة الأساتذة:

التوقيع

أعضاء اللجنة

د. أكرم الحوراني الأستاذ في قسم المصارف والتأمين (عضواً)

د. عبد الرزاق القاسم الأستاذ المساعد في قسم المصارف والتأمين (عضواً مشرفاً)

د. نوار هاشم المدرس في قسم المصارف والتأمين (عضواً)

التصنيف : .....

الموضوع : .....



الجمهورية العربية السورية  
جامعة دمشق  
كلية الاقتصاد

## إقرار

أنا الطالب ..... قمر ..... المملوك ..... ماجستير / دكتوراه ... علمي، ما لي به «مكرر».

أصرح بأن هذا البحث هو من انجازي ولم يسبق أن نشر من قبلي أو من قبل باحثين آخرين

دمشق في ٢٠١٥/١٢/٢٠


اسم الطالب : ..... المملوك

التوقيع : .....

السيد الدكتور رئيس قسم المصارف والتأمين في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق:

نفيدكم بأننا قد قمنا بالتدقيق اللغوي لرسالة الماجستير التي اعدتها الطالبة قمر المللي في قسمكم بعنوان:  
"المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية" وقد أعطيت هذه الافادة بناء على طلب  
الطالبة.

مدرسة اللغة العربية:الاستاذة تغريد المللي

التوقيع: 

رقم الهاتف:0955567756

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولو الألباب"

سورة الزمر، آية (٩)

"وقل ربي زدني علماً"

سورة طه، آية (١١٤)

"ومن يتوكل على الله فهو حسبه"

سورة الطلاق، آية (٣)

صدق الله العظيم

## إهداء

إلى عتقاء الحضارة وسنّفونية  
العشق الأبدي ..... وطني  
الغالي "سورية"

إلى من أرى بعينيه بريق أحلامي  
وتغفو على صدره كل أحزاني  
نسيح روعي أنت  
لك أنعمي وأقبل يدك وأمدك بالمزيد إن شاء الله ..... أبي  
الغالي "أيمن"

إلى من أرى بضكتها جنة الدنيا  
وينبت من ياسمينها ربيع حياتي  
إلى الأخت والرفيقة والوطن .....  
أمي "أميمة"

أنتم معي دائماً  
معكم أسير خطى العمر  
أفرش على الأرض ربيع ذكرياتي ..... اخوتي "نوار ويوسف"  
وطهويحيي وأدم"

إلى من نسج الفرخ خيوطاً ملونة بين أوراقتي  
إلى من دعنا وطلّى دوماً  
وشد من عزيمتي وأصراري ..... صديقتي  
إلى من فتحت لي أبواب قلبها  
وحضت حلمي  
وابتسمت لغدي ..... عمّتي

## شكر وتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى، الذي فاض علي من فضله وعلمه ونعمه التي لا تعد ولا تحصى، ويسر لي الأمور كلها ما علمت منها وما لم أعلم، وأعانتني على اتمام دراستي هذه، ولولا توفيقه عز وجل لما تحققت شيء من ذلك...ويعد

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى أستاذي الدكتور عبد الرزاق القاسم الى من شرفني بقبوله الاشراف على رسالتي هذه، فكان خير معين لي من خلال توجيهاته، وعلى ما بذل من ارشاد ونصائح ليصل هذا البحث الى الانجاز الذي نراه.

كما أتوجه بالشكر الى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين، على تفضلها بقبول مناقشة رسالتي هذه، ولما بذلوه من وقت وجهد في قراءة هذه الرسالة، وعلى ما سيقدمونه من توجيهات وملاحظات علمية ستساهم في اثراء هذه الرسالة.

وأتقدم بالشكر الى جميع من ساعدني من موظفي (هيئة تخطيط الدولة والتعاون الدولي، المكتب المركزي للاحصاء، المصرف الزراعي، بنك الابداع، الهيئة العامة للتشغيل، المؤسسة الأولى للتمويل الصغير، المؤسسة الوطنية للتمويل)

وأخيراً أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان الى كل من وقف الى جوارى وشد من عزمي وأخص منهم أصدقائي الأوفياء، وجميع أفراد عائلتي، ولكل من ساعم بكلمة طيبة كان لها صدى عميق في نفسي.

## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الآية .....
ب	إهداء .....
ج	شكر وتقدير .....
د	فهرس المحتويات .....
ح	فهرس الجداول .....
ي	فهرس الأشكال .....
ك	الملخص .....
1-9	الإطار العام للدراسة .....
2	المقدمة .....
3	مشكلة الدراسة .....
3	أهمية الدراسة .....
3	أهداف الدراسة .....
4	منهجية الدراسة .....
4	مجتمع وعينة الدراسة .....
5	فرضيات الدراسة .....
5	الدراسات السابقة .....
10-39	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة .....
11	المبحث الأول: المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة
11	أولاً: عوامل صعوبة تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة .....
12	ثانياً: المعايير الدولية لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة
15	ثالثاً: تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة .....
21	المبحث الثاني: خصائص وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة



رقم الصفحة	تابع فهرس المحتويات
21	أولاً: خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.....
23	ثانياً: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.....
29	المبحث الثالث: تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشكلات التي تعاني منها.....
29	أولاً: تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.....
34	ثانياً: المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة..
40-71	الفصل الثاني: الخصائص النوعية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ....
41	المبحث الأول: أنواع التمويل وارتباطه بدورة حياة المشروعات .....
42	أولاً: أنواع التمويل.....
42	ثانياً: مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .....
44	ثالثاً: دورة حياة المشروعات الصغيرة والمتوسطة .....
46	المبحث الثاني: دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.....
46	أولاً: دور المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .....
47	ثانياً: مؤسسات الاقراض المتخصصة .....
49	ثالثاً: معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .....
53	رابعاً: أساليب داعمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .....
57	المبحث الثالث: التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتجارب بعض البلدان.....
57	أولاً: مميزات التمويل الإسلامي.....
58	ثانياً: أهم الصيغ أمام البنوك الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
60	ثالثاً: تجارب بعض البلدان في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ..
67	رابعاً: نماذج من التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.....
72-109	الفصل الثالث: الدراسة العملية لواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل الصغير والمتوسط في سورية.....

رقم الصفحة	تابع فهرس المحتويات
73	المبحث الأول : دراسة تحليلية لواقع المشروعات الصغيرة و المتوسطة في سورية و المشكلة التمويلية التي تعاني منها.....
73	أولاً: واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية .....
77	ثانياً: المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية .....
80	المبحث الثاني: دراسة تحليلية لواقع التمويل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٤).....
80	أولاً: وصف وتحليل برامج التمويل الصغير والمتوسط في سورية.....
97	ثانياً: الواقع الحالي وخصائص التمويل الصغير والمتوسط في سورية ....
99	المبحث الثالث: دراسة تحليلية للمعوقات التمويلية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى المصرف الزراعي التعاوني السوري كمصرف حكومي .....
99	أولاً: لمحة عامة عن المصرف الزراعي.....
99	ثانياً: تطور النشاط الائتماني للمصرف الزراعي .....
104	ثالثاً: المعوقات التمويلية للمروعات الصغيرة والمتوسطة لدى المصرف الزراعي ..
110-128	الفصل الرابع: إجراءات الدراسة الميدانية .....
111	أولاً: أدوات الدراسة .....
112	ثانياً: ثبات وصدق أدوات الدراسة .....
123	ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة .....
129	النتائج والتوصيات.....
129	أولاً:النتائج .....
130	ثانياً:التوصيات .....
132	المراجع.....
132	أولاً: المراجع باللغة العربية.....
140	ثانياً:المواقع الالكترونية .....
140	ثالثاً:المقابلات الشخصية
141	رابعاً: المراجع باللغة الانكليزية .....
142	الملاحق.....

رقم الصفحة	تابع فهرس المحتويات
142	ملحق رقم (١) المرسوم التشريعي رقم ١٥ لعام ٢٠٠٦.....
144	ملحق رقم (٢) الإستبيان.....

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
16	تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان	1
17	معايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة	2
18	تعريف الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	3
19	تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف الوطني	4
20	تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب القرار ٦٦٦ في سورية	5
26	مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي في بعض الدول العربية	6
68	أنواع التمويل في بنك الأمل اليمني للتمويل الصغير الإسلامي	7
69	عدد وحجم محفظة صناديق الاستثمار في بنك الأمل في عام ٢٠١٠	8
70	عدد القروض الموزعة والنشطة في بنك الأمل خلال ٢٠١٠-٢٠١٤	9
76	توزع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الانتاجي	10
82	المؤشرات العددية والنقدية لهيئة مكافحة البطالة	11
83	حجم القروض الصغيرة وفرص العمل لدى هيئة مكافحة البطالة	12
83	أسعار الفائدة لدى هيئة مكافحة البطالة	13
84	بيان المشروعات الصغيرة لدى الهيئة وفرص العمل من عام ٢٠٠٢-٢٠٠٥	14
86	بيان المشروعات الممولة لدى الهيئة من عام ٢٠٠٢-٢٠٠٥	15
92	المؤشرات العددية والنقدية لمؤسسة التمويل الصغير (الآغا خان)	16
93	التوزع القطاعي لقروض مؤسسة التمويل الصغير	17
94	المؤشرات العددية والنقدية لصندوق الفردوس	18
96	المؤشرات العددية والنقدية لبنك الإبداع لغاية ٢٠١٤/١٢/٣١	19
100	تطور حجم القروض في القطاع الخاص في المصرف الزراعي التعاوني خلال السنوات ٢٠٠٧-٢٠١٢	20
101	تطور حجم القروض بحسب الأجل للمصرف الزراعي خلال السنوات ٢٠٠٧-٢٠١٢	21
101	الأهمية النسبية للقروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي بحسب الأجل	22

رقم الصفحة	تابع فهرس الجداول	رقم الجدول
	٢٠١١-٢٠٠٧	
103	قروض هيئة مكافحة البطالة التي مولها المصرف الزراعي	23
105	حجم السندات المحسومة وفوائد الحسم خلال سنوات الدراسة من ٢٠١١-٢٠٠٧	24
106	نسبة التحصيل لقروض المصرف الزراعي خلال سنوات الدراسة من ٢٠١١-٢٠٠٧	25
113	معاملات الارتباط بين الفقرة الأولى والدرجة الكلية للمحور الأول	26
114	معاملات الارتباط بين الفقرة الأولى والدرجة الكلية للمحور الثاني	27
115	نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة	28
115	توزيع عينة الدراسة حسب البيانات التعريفية	29
117	التوزيع النسبي والمتوسطات والانحراف المعياري مع مستوى الدلالة لاتجاه الرأي في متغيرات المحور الأول	30
120	التوزيع النسبي والمتوسطات والانحراف المعياري مع مستوى الدلالة لاتجاه الرأي في متغيرات المحور الثاني	31
123	ترتيب المحاور حسب الاهتمام وتطبيق متغيرات الدراسة في المصارف السورية في مجال المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	32
124	الدلالات الإحصائية المتعلقة باختبار المتغيرات المتعلقة بالفرضية الأولى	33
124	الدلالات الإحصائية المتعلقة باختبار المتغيرات المتعلقة بالفرضية الثانية	34
125	دالات اختبار المتغيرات المتعلقة بالفرضية الثالثة	35
127	دالات الاختبار للفروق بين آراء عينة الدراسة حول طبيعة المشروعات وأنظمة العمليات	36

## فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	أنواع المشروعات الصغيرة والمتوسطة	32
2	مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة	33
3	درجة أهمية محددات إقراض البنوك العربية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة	52
4	إجمالي حجم التمويل المقدم من المصارف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المضمونة من قبل الهيئة العامة للتشغيل خلال الفترة من (2008-2011)	87
5	الفروق في العوامل التي تشكل عائقاً أمام تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تبعاً لنوع المؤسسة المالية	126
6	الفروق في الصعوبات التي تواجه المؤسسة المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تبعاً لنوع المؤسسة المالية	127

## المخلص

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم العناصر الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع دول العالم حيث أنها تستحوذ على النسبة الأعلى من بين جميع أنواع المشاريع الاقتصادية، هدفت الدراسة إلى البحث في أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية والتي تعيق نموها وتطورها والتعرف على دور البنوك والمؤسسات المالية والصعوبات التي تواجهها في تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، بعد عرض الإطار النظري، قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية تحليلية للواقع العملي لآلية العملية التمويلية وذلك من خلال دراسة الحالة لكل من (المصرف الزراعي، هيئة مكافحة البطالة و الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات) وذلك بالإعتماد على المصادر الرسمية التي تهتمها المشروعات الصغيرة والمتوسطة كهيئة تخطيط الدولة والتعاون الدولي إضافة إلى التقارير والدوريات والمعلومات والبيانات غير المنشورة والتي حصلت عليها الباحثة من خلال الإطلاع على الواقع العملي للمؤسسات التمويلية والتي تضمنت أيضاً مقابلات شخصية مع الجهات المقرضة والمانحة للمشروعات.

كما تم استخدام الحزمة الإحصائية SPSS للتواصل إلى نتائج الدراسة وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: تشكل طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة عائقاً أمام تمويلها من قبل المؤسسات المالية - وتلعب أنظمة العمليات المصرفية السائدة دوراً معيقاً في حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

مفتاح الكلمات: - المشاريع الصغيرة، تمويل، معوقات، مؤسسات، قروض

## Abstract

Small and medium enterprises is one of the most important key elements in achieving economic and social development in all countries of the world where it accounts for the highest percentage among all types of economic projects, study aimed to look at the importance of small and medium enterprises, and to identify the financing constraints faced by small and medium enterprises in Syria and that hamper their growth and development and to identify the role of banks and financial institutions and their difficulties in financing small and medium enterprises sector in Syria.

In order to achieve the objectives of the study, after viewing the theoretical framework, the researcher applying analytical and field study the practical reality of the mechanism of financing the process through case study for each of the (Agricultural Bank, Agency for Combating Unemployment and the General Authority for operating and development projects) and relying on official sources of interest to them Small and medium-sized enterprises as a body of the State Planning in addition to the reports, periodicals, information and unpublished data obtained by a researcher through access to practice financial institutions, which also included personal interviews with lenders and donor projects.

It was also used SPSS statistical package to connect to the results of the study

The study concluded set of results from the most important: The nature of small and medium enterprises impediment to financing by financial institutions - the prevailing banking systems and play an impediment role in small and medium enterprises access to finance.

**Key Words:- small-Enterprises, Finance, Obstacles, Institutions, Loans**



## الإطار العام للدراسة

- ❖ المقدمة
- ❖ مشكلة الدراسة
- ❖ أهمية الدراسة
- ❖ أهداف الدراسة
- ❖ منهجية الدراسة
- ❖ مجتمع وعينة الدراسة
- ❖ فرضيات الدراسة
- ❖ الدراسات السابقة

## أولاً: المقدمة :

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكانة مهمة في اقتصادات الدول النامية باعتبارها تشكل الغالبية العظمى من المشروعات القائمة في الإقتصاد، وإن تفاوتت نسبتها من بلد إلى آخر ومع مطلع القرن الحالي حدث تحول مهم في مجال الإستثمارات وبدأ الإهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنواعها المختلفة في اقتصادات مختلف الدول على اختلاف أنظمتها نظراً لمساهمتها في الدخل القومي و التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالإضافة إلى قيامها بنشاط تصديري فاعل عبر الولوج للأسواق الإقليمية والدولية بعد أن أصبحت قادرة على تقديم منتجات متميزة من حيث النوع والسعر وبذلك تعتبر حجر الزاوية في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية ويعود ذلك لمردودها الإقتصادي الإيجابي على الإقتصاد الوطني من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة وتحقيق زيادة متنامية في حجم الإستثمار نظراً لإعتمادها على كثافة عنصر العمل وانخفاض ما تحتاجه من رأس مال. ويعد هذا النوع من المشروعات هام جداً في سورية نظراً لأن سورية بلد ذو نمو عال للسكان مما يجعل هذه المشروعات ضرورية لإستيعاب العمالة وتخفيض نسب البطالة ورفد الإقتصاد الوطني بالسلع والخدمات ونتيجة الإهتمام بهذا النوع من المشروعات صدر المرسوم التشريعي رقم 15 للعام 2007 الذي سمح لمجلس النقد والتسليف بالترخيص بإحداث مؤسسات مالية ومصرفية تهدف إلى تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالرغم من ذلك بقيت هذه المشاريع لغاية تاريخ ٢٠١٤ تعاني من مجموعة من المشاكل المتعلقة بالترخيص والتمويل والتسويق..الخ وقد تكون مشكلة التمويل أحد أهم الأسباب التي تعيق نموها وتطورها، حيث تحتاج هذه المشروعات إلى مصادر تمويلية، سواء عند البدء بنشاطها أو عند التوسع أو التجديد في الآلات والمعدات، ولن تستطيع أن تحقق أهدافها أو تكفل إستمرار بقائها داخل السوق دون وجود رؤوس أموال تكفي لتلبية احتياجاتها. وبالتالي ومن خلال هذه الدراسة سيتم التعرف على المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية والصعوبات التي تواجه المؤسسات المالية في تمويل هذه المشروعات.

## ثانياً: مشكلة الدراسة:

يُعد تأمين التمويل اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم عوامل تكوين هذه المشروعات على الرغم من قلة وبساطة حجم رأس المال اللازم لها. وتكمن الصعوبات بعدم قدرة هذه المشروعات من الحصول على رأس المال سواء عن طريق المدخرات الشخصية أو عن طريق البنوك والمؤسسات التمويلية نظراً لبعض الخصوصيات التي يتطلبها تمويل مثل هذه المشاريع ، ومن أهم خصوصيات تمويل هذه المشاريع عدم توفر الضمانات الكافية وفقدان أصحاب هذه المشاريع للجدارة الائتمانية حيث تصبح شروط الإقراض تشكل عبئاً كبيراً بالنسبة لهذه المشروعات، وتتنافى مع متطلبات تمويلها وعلى هذا الأساس يمكن طرح إشكالية البحث بمجموعة من النقاط التالية:

١. ماهي الطرق والآليات المعتمدة في سورية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟
٢. ماهي الصعوبات التي تواجه المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟
٣. هل تلعب أنظمة العمليات المصرفية السائدة دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

## ثالثاً: أهمية الدراسة:

تعاني سورية كأحد البلدان النامية من انخفاض معدلات الإدخار والإستثمار و إرتفاع معدلات البطالة ونظراً لصعوبة إقامة المشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى تمويلات ضخمة وكفاءات عالية توجه الإهتمام نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة كونها تتميز بقدرتها على خلق فرص العمل من خلال تعبئة الإدخار الخاص وتوجيهه نحو الإستثمار، كما تلعب دوراً هاماً في إنتاج السلع التي تحتاجها الأسواق المحلية وتساعد على زيادة الدخل القومي خلال فترة قصيرة نسبياً مقارنة بالمشروعات الكبيرة كونها تدخل بالدورة الانتاجية بشكل أسرع ولذلك تعد قطاع محوري في تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية وفي مواجهة تحديات العولمة .

ومن هنا، تأتي أهمية الدراسة في تسليط الضوء على المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية ، وما ينبغي للمصارف والمؤسسات المالية من القيام به من دور في تمويل تلك المشروعات والمشروعات .

## رابعاً: أهداف الدراسة:

من العرض السابق لمشكلة الدراسة فإن هذه الدراسة سوف تركز على الأهداف التالية:

١. التعرف على المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا والتي تعيق نموها وتطورها ومعرفة اسبابها.

٢. التعرف على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة و المشكلات التي تعاني منها.
٣. التعرف على أهم الخدمات الائتمانية الموجهة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٤. التعرف على دور البنوك و المؤسسات المالية والصعوبات التي تواجهها في تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٥. طرح البدائل الممكنة لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية.

#### خامساً: منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة منهجية البحث الوصفي، والميداني التحليلي، فعلى صعيد البحث الوصفي سيتم الحصول على المعلومات الثانوية عن طريق الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة والأبحاث المنشورة في مجلات علمية محكمة وعلى رسائل الماجستير والدكتوراه المتعلقة بالموضوع، إضافة إلى التقارير والدوريات والمعلومات والبيانات غير المنشورة والتي حصلت عليها الباحثة من خلال الإطلاع على الواقع العملي للمؤسسات التمويلية والتي تضمنت أيضاً مقابلات شخصية مع الجهات المقرضة والمانحة للمشروعات، أما على صعيد البحث الميداني التحليلي، فقد تم إجراء المسح الميداني، وتحليل البيانات المجمعة كافة من خلال الإجابة عن الإستبيان، واستخدام الطرق الإحصائية المناسبة.

#### سادساً: مجتمع وعينة الدراسة:

١. **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع البحث من جميع المصارف بشقيها العام والخاص والمؤسسات التمويلية الأخرى التي تُعنى بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية، حيث تم توزيع الاستبانة على المستويات الإدارية المعنية بدراسة طلب التمويل والتسهيلات الائتمانية لدى المصارف العاملة في سورية (١٤ مصرف عام وخاص و ٣ مؤسسات تمويلية)<sup>١</sup> إضافةً إلى الموظفين العاملين في مجال القروض في المؤسسات التمويلية .

#### ٢. عينة الدراسة:

---

١ تم توزيع الاستبانة على الموظفين العاملين في قسم التسهيلات الائتمانية لدى معظم المصارف العامة (المصرف الزراعي، المصرف الصناعي، مصرف التسليف الشعبي، مصرف التوفير، المصرف التجاري) و المصارف الخاصة السورية وهم: بنك عودة، البنك الدولي للتجارة والتمويل، بيبولس، بيمو، سورية والمهجر، سورية والخليج، الأردن سورية، البنك العربي، فرنسبنك، كما تم توزيع الاستبانة على موظفي الإقراض في المؤسسات التمويلية الأخرى وهي: مؤسسة التمويل الصغير الأولى، الهيئة العامة للتشغيل، المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير.

تم توزيع / ٩٥ / استبياناه على مجتمع الدراسة بأسلوب عينة عشوائية غير منتظمة حتى تكون مناسبة للبيانات التعريفية.

#### سابعاً: فرضيات الدراسة:

١. تشكل طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة عائقاً أمام تمويلها من قبل المؤسسات المالية.

٢. تلعب أنظمة العمليات المصرفية السائدة دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٣. لا توجد فروق (اختلافات) جوهرية ذات دلالة معنوية بين العوامل التي تشكل عائقاً في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجه المؤسسة المالية في تمويل المشروعات تبعاً لنوع المصرف (عام، خاص، مؤسسة تمويلية).

#### ثامناً: الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة لوكريز، سمية (٢٠٠٨)، أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية حول تجربة بنك البركة الجزائري<sup>١</sup>.

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى تحديد أولوية تحريك مختلف الموارد المالية المتاحة المعطلة او الخارجة عن الدورة النظامية من اجل تفعيل الدور المنوط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد اهم صيغ التمويل واساليب التمويل المتاحة امام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتستطيع تجاوز الصعوبات التمويلية التي تكون اكثر ملائمة لطبيعة دور وخصائص هذه المؤسسات وادراك مدى تميز الاساليب الاسلامية عن غيرها.

#### أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني وضعاً غير مريح يعتمد على نماذج إدارة تقليدية وموارد مالية محدودة اساسها التمويل الذاتي، وهذا راجع للتكاليف والضمانات التي تتحملها المؤسسة مقابل حصولها على القرض البنكي، كما أن قرارات البنوك العامة تبقى مرتبطة بالضمانات قبل أي اعتبار اخر.

ومن خلال دراسة تجربة بنك البركة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توصلت الدراسة الى ان هذه المؤسسات تعاني من التهميش في ظل عدم مراعاة خصوصيتها في مختلف القوانين النقدية التي تم تطبيقها اوسنها ، ولذلك لجأ بنك البركة للحلول السهلة التي تساعد على ابقائه في السوق النقدية الجزائرية.

١ لوكريز، سمية، أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ٢٠٠٨.

الدراسة الثانية: عبد الرسول، حسن (2008) ادارة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في لبنان<sup>١</sup>.

هدف الدراسة: هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها في لبنان والتعرف على المشكلات والصعوبات التي تواجه نموها كما يهدف الى تحديد الدور المهم الذي يمكن لهذه المؤسسات ان تلعبه في نجاح الاقتصاد اللبناني.

النتائج التي توصلت لها:

تعد المشكلات التمويلية من المشكلات الرئيسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان وخاصة عقبة الضمانات التي تشكل حجر عثرة كبيرة في وجه هذه المؤسسات. الموارد البشرية والخبرات المتراكمة تلعب دورا مهما في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الدراسة الثالثة: دراسة سلمان، ميساء حبيب (2009) بعنوان: الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية "دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية"<sup>٢</sup>.

هدفت الباحثة من خلال بحثها إلى تحديد الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة في الحد من ظاهرة البطالة، وتحسين مستوى المعيشة والتخفيف من حدة الفقر، وتمكين المرأة، مستعرضةً في ذلك أهم الصعوبات التي تعيق عمل هذه المشروعات وتحد من فاعليتها. وعليه قامت الباحثة بدراسة عينة عشوائية من المشروعات الصغيرة التي نفذتها هيئة مكافحة البطالة سابقاً في سورية (هيئة التشغيل وتنمية المشروعات حالياً) وذلك بهدف اختبار وتحليل الأثر التنموي لهذه المشروعات المدعومة، باعتبار هذه الهيئة كانت في تلك الفترة هي المؤسسة الحكومية التنموية الوحيدة في سورية التي تعنى بتنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة أنّ المشروعات الصغيرة تعاني من صعوبة توفير وتأمين الضمان اللازم للتمويل، كذلك إنّ أولى أسباب تأسيس المشروع الصغير بالنسبة للمشروعات المنفذة من قبل هيئة مكافحة البطالة كانت لتحسين الوضع المادي لأصحاب هذه

---

١ عبد الرسول، حسن ، ادارة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان، رسالة دكتوراه في ادارة الاعمال، كلية الاقتصاد، جامعة

دمشق، 2008.

٢ سلمان، ميساء حبيب، "الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية (دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة

التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية)"، (رسالة ماجستير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الإدارة

والاقتصاد، ٢٠٠٩).

المشاريع بالدرجة الأولى، مما يشير إلى أن دخل أصحاب المشاريع قبل البدء بمشروعهم الخاص لم يكن كافياً ومستوفياً لمتطلبات العيش، وتبيّن من خلال نتائج البحث أنّ جميع أصحاب المشاريع في العينة قد ارتفع متوسط دخلهم إرتفاعاً مطلقاً بعد المشروع عما كان عليه قبل المشروع، كذلك من النتائج التي تم التوصل إليها أنّ المشروعات الصغيرة ساهمت في تمكين المرأة اقتصادياً ليس من خلال امتلاكها لمشروعها الخاص (مصدر دخلها) وإنما من خلال حرية التصرف به.

**الدراسة الرابعة: زيدان، رامي (2005) تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا<sup>1</sup>.**

**هدف الدراسة:** هدفت الدراسة الى معرفة مدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الصناعية في القطر وأيضا التعرف على مدى مساهمة هذه المشروعات في تشغيل اليد العاملة والحد من البطالة بالإضافة الى دراسة دور هذه المشروعات في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: أن الفائض الاقتصادي المتحقق في الصناعات الصغيرة والمتوسطة يشكل النسبة الأعظم من الفائض المتحقق في القطاع الصناعي الخاص، على الرغم من أن هذا الفائض دون المستوى المأمول.

كذلك تبين أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة المدروسة ساهمت باستقطاب المزيد من الوافدين الجدد إلى سوق العمل، لكنها أيضاً دون المستوى المأمول، وأخيراً فيما يخص الكفاءة الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة تبين مدى ملاءمتها للاقتصاد السوري وتفوقها على المشروعات الكبيرة، كما أن كثيراً من المشروعات الصغيرة تعاني من منافسة شديدة وأن جزءاً منها مهددٌ بالانهيار في ظل العولمة واقتصاد السوق، إلا أن ذلك لا يمنع الكثير منها من الاستمرار في السوق المحلية بل النفاذ أيضاً إلى السوق العالمية.

---

١ زيدان، رامي ، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، رامي زيدان،

اشراف الدكتور محمد سعيد النابلسي والدكتور محمود ابراهيم ، رسالة دكتوراه اقتصاد، جامعة دمشق، 2005

الدراسة الخامسة: دراسة سلمان، ربيعة ١ 1998 بعنوان (الصناعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية في سوريا - حلب)<sup>١</sup>.

حيث تعرضت الباحثة لأوضاع الصناعات الصغيرة وخصائصها و المشكلات التي تعاني منها في قطاع الغزل والنسيج في سوريا. واهتمت بالسبل الكفيلة بدعم هذه الصناعات وتوسعها بغية الاستفادة من مزاياها لمصلحة الاقتصاد الوطني السوري. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة وضع تعريف رسمي محدد للصناعات الصغيرة تلتزم به جميع الأجهزة والمنظمات والهيئات الموكل إليها مهمة تنمية وتطوير هذه الصناعات. بالإضافة إلى ضرورة دعم الدولة لهذه الصناعات.

الدراسة السادسة: دراسة (أسامة: القاضي 2005)<sup>٢</sup>.

نفذت هذه الدراسة على مجموعة من المشروعات الصغيرة الممولة من هيئة مكافحة البطالة في محافظة حلب /سورية ، وذلك في إطار عام لتقييم تجربة الهيئة في عملية إقراض المشروعات الصغيرة ومحاولة للتعرف على الصعوبات التي واجهت هذه العملية أو السلبيات لتفاديها . ورغم أن نتيجة الدراسة عموماً كانت مشجعة، بحيث تم قياس نجاح عملية التمويل من خلال نجاح المشاريع وتحسس آثارها على المستويات الأربعة، الفردي والعائلي والمجتمعي و أخيراً على المستوى المشاريعي. إلا أن هذه الدراسة نظرت إلى الموضوع من المنظور الداخلي بعيداً عن الإطار الاستراتيجي، حيث ركزت على آلية عمل الهيئة في عملية الإقراض أو التمويل للمشروعات الصغيرة وأغرقت في تفاصيل عمل الهيئة، وذلك بغية تحسين أدائها من خلال دراسة آلية عملها، وهذا طبيعي ومفترض بحكم طبيعة هذه الدراسة المفترض أن تساعد في نتائجها في تحسين وتطوير أداء عمل الهيئة، وهذا ما أكدته وأوصت به الدراسة بأن الهيئة يجب أن تعمل بصفتها مؤسسة اقتصادية تنموية بشكل عام أحد مهامها التمويل والإقراض إضافة إلى دورها الاستشاري والاستثماري.

**التعقيب على الدراسات السابقة:**

من خلال استعراض هذه الدراسات التي تناولت موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة نجد أنها متنوعة وشاملة لجميع جوانب الموضوع لكنها ركزت في الغالب على مصادر التمويل المتاحة وتعرضت لبعض المشكلات التي تعاني منها هذه المشروعات ودورها في التنمية.

---

<sup>٢</sup>سلمان ربيعة، المشروعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية في سوريا، رسالة ماجستير في الإدارة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 1998.

<sup>٣</sup> أسامة القاضي، دراسة حول أداء المشروعات الصغيرة الممولة بقروض من هيئة مكافحة البطالة- حالة محافظة حلب، ٢٠٠٥.



وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من الناحية العملية للبحث حيث تم الاعتماد على جانبيين الأول هو دراسة الحالة للمصرف الزراعي والهيئة العامة للتشغيل وبنك الابداع خلال الفترة الزمنية من ٢٠٠٢ الى ٢٠١٤ من واستخلاص أهم المعوقات التي واجهتهم في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إعتماًداً على التقارير الداخلية والمقابلات الشخصية إضافة إلى توزيع إستبانة على المستويات الإدارية المعنية بدراسة طلبات التمويل في قسم الإئتمان المصرفي في المصارف السورية والمؤسسات التمويلية، وذلك بهدف معرفة المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية حيث تطرق البحث لنواحي لم تتطرق لها الدراسات السابقة، وبالتالي قدرته على تحقيق إضافة جديدة في مجال البحث العلمي.

## الفصل الأول

### الإطار النظري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

#### مقدمة:

تهدف الباحثة من خلال هذا الفصل إلى إعطاء نظرة عامة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإحاطة بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالموضوع وهو ما سيتم مناقشته على النحو الآتي:

المبحث الأول: المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: خصائص وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشكلات التي تعاني منها.

## المبحث الأول

### المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

#### تمهيد:

إن التطرق إلى موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يتطلب تحديد مفهوم هذه المشروعات من أجل توضيح معالمها، وتحديد مجالات تدخلها ولا يمكن تقديم تعريف نهائي ومفهوم محدد للمشروعات الصغيرة، فهو مفهوم نسبي يختلف باختلاف المعايير المتخذة لتعريف هذه المشروعات كذلك تختلف هذه المعايير بين دولة وأخرى، وفقاً لإختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة تطورها التكنولوجي، وبالتالي هناك العديد من التعاريف التي تتفق مع البيئة السياسية والاقتصادية في البلد المعني وتختلف في البلد الآخر كما قد تختلف في البلد نفسه وذلك حسب مراحل النمو الذي يمر بها اقتصاد تلك الدولة، ومن هنا نجد التباين بين دولة وأخرى ومن مرحلة إلى أخرى في تبني تعريف معين للمشروعات الصغيرة في بلد ما بما يتفق وإمكانياتها ومقدراتها وظروفها الاقتصادية. كما ويختلف التعريف وفقاً للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى، فمصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع انتشر استخدامه، وأخذ التركيز على أهميته مؤخراً، على الرغم من وجوده عملياً منذ بداية تشكل المجتمعات ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال ولا يقتصر هذا المصطلح على مشروعات القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية<sup>١</sup>.

#### أولاً: عوامل صعوبة تحديد تعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: تتبع صعوبة تحديد

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة مجموعة من العوامل والتي يمكن إيجازها على

النحو التالي:

#### ١. العوامل الاقتصادية:

يختلف كل مشروع حسب فروع النشاط الاقتصادي الذي ينتمي إليه، مثال ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى المشروعات الصناعية الاستخراجية والمشروعات الصناعية التحويلية وهذا الأخير يضم بدوره عدداً من الفروع الصناعية من صناعات غذائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات

١ زغيب، شهرزاد، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" الدورة التدريبية حول تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات

المغربية، سطيف، ٢٥-٢٨ ماي، ٢٠٠٦، ص: ٢٠.

المعدنية وصناعة الورق والخشب ومنتجاته، ولذا يختلف كل مشروع من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه فالمشروع الصغير أو المتوسط في مجال الصناعة النسيجية (500 عامل مثلا) يعتبر وحدة كبيرة، بينما يكون صغير في صناعة السيارات ، كما أن تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى آخر تبعاً لتباين درجة النمو الاقتصادي فالمشروعات الصغيرة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد متقدم يمكن اعتبارها مشروعات متوسطة أو كبيرة في دول نامية مثل سوريا، وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والنقدية والاجتماعية.<sup>١</sup>

## ٢. العوامل التقنية:

يظهر العامل التقني من خلال مستوى الإدماج في المشروعات فحينما تكون هذه الأخيرة أكثر قابلية للاندماج يؤدي هذا إلى توحيد عملية الإنتاج و تمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المشروعات إلى الكبر ، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة أو موزعة إلى عدد كبير من المشروعات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مشروعات صغيرة و متوسطة.<sup>٢</sup>

## ٣. العوامل السياسية :

يمكننا هذا العامل من تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتبيان حدودها ، و التميز في المشروعات حسب رؤية صانعي السياسات والاستراتيجيات التنموية ، و هذا من خلال معرفة مدى اهتمام الدولة و مؤسساتها بقطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة و المساعدات التي تقدمها لهذا القطاع لمواجهة الصعوبات التي تعترضها.<sup>٣</sup>

## ثانياً: المعايير الدولية لتعريف المشروعات الصغيرة و المتوسطة :

تواجه معظم الدول صعوبة في وضع تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتبين دراسة أجرتها معهد جورجيا التكنولوجي عن المشروعات بأن هناك أكثر من (٥٥) تعريفاً مختلفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (٧٥) دولة.<sup>٤</sup>

١ زغيب، شهرزاد، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" الدورة التدريبية حول تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات المغربية، سطيف، ٢٥-٢٨ ماي، ٢٠٠٦، ص:٣.

٢ خوني، رابح، "أساليب تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصادات المغربية، سطيف، الجزائر، ٢٠٠٦، ص:٣.

٣ خوني، رابح ، أساليب تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصادات المغربية، سطيف، الجزائر، ٢٠٠٦، مرجع سابق، ص:٣.

٤ مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الانسانية) ،إدارة المشروعات الصغيرة،المجلد التاسع،العدد الثاني، حزيران ٢٠١١، ص١٠٨.

وهذا الاختلاف يرجع إلى تعدد المعايير المعتمدة فمنها يعتمد على حجم العمالة ، حجم المبيعات حجم الأموال المستخدمة ، حصة المؤسسة في السوق، طبيعة الملكية .. الخ .  
ولإزالة هذا الغموض اعتمد المختصون في هذا المجال على معيارين في تعريف هذا النوع من المشروعات ، المعايير النظرية أو النوعية من جهة والمعايير الكمية أو الحدية أو الوصفية من جهة أخرى ، إلا أن المعايير الأكثر استخداماً هي المعايير الثانية (المعايير الكمية) وذلك لوضوحها و سهولة استخدامها (كرقم الأعمال، الأرباح ) وأكثرها استخداماً على الإطلاق العمال (عدد العمال)<sup>١</sup>. وفيما يأتي أهم المعايير الكمية:

#### أ. حجم العمالة :

يعتبر هذا العامل أحد أهم المعايير الكمية المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يعتمد على عدد العاملين في التفرقة بينها، وهناك اختلاف كبير بين الدول المتطورة والنامية فيما يتعلق بتطبيق هذا المعيار حيث تعتبر المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، مشروعات متوسطة وربما كبيرة في دول أخرى.<sup>٢</sup>  
وحسب هذا المعيار تنقسم المشروعات الاقتصادية إلى ثلاث أنواع:

#### ١- المشروعات الاقتصادية الكبرى:

وهي مشروعات توظف عدداً كبيراً من العمال، يتجاوز عددهم الآلاف وحتى مئات الآلاف في بعض الأحيان (أكثر من 500 عامل) وينقسم هذا النوع من المشروعات إلى:  
أ. المشروعات الكبرى دولية النشاط.

ب. المشروعات الكبرى محلية النشاط.

#### ٢- المشروعات المصغرة أو وحدات الاستغلال الفردي:

وتتنشط هذه المشروعات في مختلف فروع النشاط الاقتصادي وكافة مجالاته وهي تشترك بخاصية واحدة، تتمثل في أن إدارة هذا النوع من المشروعات يقوم بها صاحبها بصفة أساسية وقد يساعد مجموعة من العمال عند الحاجة شريطة ألا يزيد عددهم عن العشر عمال.<sup>٣</sup>

#### ٣- المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

وتحتل هذه المشروعات موقعاً وسطاً بين النوعين السابقين، توظف بين عشرة عمال وخمسين عامل. إلا أن هناك صعوبات في تعريف

١ شعباني، اسماعيل ، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في العالم، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

وتطوير دورها في الاقتصادات المغاربية،سطيف،الجزائر،٢٥-٢٨ماي،ص٣.

٢ خوني، رابح ، " أساليب تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، مرجع سابق،ص٣.

٣ خوني، رابح ، المرجع السابق،ص٤.

- المشروعات الصغيرة والمتوسطة، اعتماداً على معيار حجم العمال ويرجع هذا للأسباب التالية:
- أ. اختلاف ظروف البلدان النامية وتباين مستويات النمو.
  - ب. اختلاف ظروف الصناعة من فرع لآخر في نفس البلد.
  - ج. المستوى التكنولوجي المستخدم والذي يميل إلى تكثيف العمالة على رأس المال في البلدان النامية.<sup>١</sup>

**وفي رأي الباحثة أن الإعتماد على هذا المعيار يكتنفه الغموض وهذا يقودنا لأن نطرح مجموعة من التساؤلات:**

- هل يكفي أن يعمل عدد معين من العمال في مشروع ما حتى نقول أن هذا المشروع صغير أو متوسط؟

- وهل مشروعان يشغل فيهما نفس العدد من العمال هما بنفس الحجم؟

- كذلك الحد الفاصل بين المشروعات الصغيرة والكبيرة غير واضح وغامض إلى حد بعيد. فهل المشروع الذي يشغل 200 عامل هو متوسط؟ والذي يشغل 201 هو كبير؟ ومتى نقول عن مشروع أنه صغير؟

#### **ب. المعيار المالي أو النقدي:**

يستند هذا المعيار إلى رأس المال - رقم الأعمال - حجم المبيعات والاعتماد على المعيار المالي وحده في تحديد ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعترضه عنصر الاختلاف في الحصيلة المالية، بسبب اختلاف المبيعات النقدية من عام إلى آخر باتجاه الزيادة أو النقصان خاصة اذا حدث ارتفاع في معدل التضخم، فما نعتبره مشروع صغير أو متوسط في هذا العام قد لا يكون كذلك العام المقبل والعكس صحيح.<sup>١</sup>

#### **ح. معيار معامل رأس المال:**

يعتبر كل من معيار رأس المال ومعيار العمالة من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة لذا فان الاعتماد على أي منهما منفرداً يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة، فقد نجد أن عدد العمال لدى مؤسسة ما قليل ولا يعني ذلك أن حجمها صغير إذ من المحتمل أن يكون رأسمالها كبير نسبياً وبالتالي يصنف المشروع حسب معيار رأس المال على أنه كبير في حين أنه مصنف كصغير أو متوسط وفقاً لمعيار العمالة.

وينطوي هذا المعيار على علاقة عكسية بين عدد العاملين وحجم رأس المال المستثمر.<sup>٢</sup>

١ شعباني، اسماعيل، " ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تطويرها"، مرجع سابق، ص ٤.

٢ يوسف، توفيق عبد الرحيم، ادارة الاعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٢ ص ١٨.

\* معيار كثيف رأس المال (يرتفع فيه معدل رأس المال / العمل) وتستخدمه الدول التي لديها وفرة في رأس المال.<sup>١</sup>

\* معيار كثيف العمالة (يرتفع فيه معدل العمالة/رأس المال) ويستخدم هذا المعيار في الدول التي تعاني من بطالة (وفرة في العمالة).<sup>٢</sup>

وبرأي الباحثة أنه من الأفضل عدم التقييد بمعيار محدد للمشروعات الصغيرة وإنما وضع مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تختار لتتناسب مع طبيعة اقتصاد كل دولة وعلى أساسها يتم تصنيف المشروعات الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة ومن ثم يتم الاهتمام بها والعمل على تمويلها وتمييزها.

### ثالثاً: تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إن تعريف قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعد من أكبر المشاكل التي تواجه تحليل هذا القطاع نظراً لعدم وجود تعريف متفق عليه دولياً، إذ أن مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يضم فئات عريضة من المشروعات الاقتصادية، غير متجانسة الأحجام والفروع والتقنيات، كما أن المشروعات تختلف باختلاف الدول ومقوماتها الصناعية حيث تتصف البلدان المصنعة بالديناميكية والتجديد، عكس نظيرتها في الدول النامية، وبمعنى آخر أن كثرة التعاريف المستخدمة جعل مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة غامض ويثير الكثير من الجدل في الأوساط الدولية، فبعض الدول تعتمد على عدد العمال والبعض الآخر تقتصر على رقم الأعمال، ومن جهة أخرى ترى لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أنه لا يوجد تعريف دولي شامل متفق عليه كما يستحيل في كثير من الدول النامية إيجاد تعريف لكثرة المشروعات التي تعمل في القطاع غير الرسمي، وأن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من الأعمال، حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة النمو الاقتصادي، ويكون التعريف المعتمد إما بنص قانوني مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو تعريفاً إدارياً مثل ألمانيا وهولندا وهناك بعض التعاريف المتفق عليها مقدمة من طرف بعض المنظمات الدولية. ومما لاشك فيه أن هذا الاختلاف يجعل من الصعوبة القيام بمقارنات دولية حتى ولو وجدت الإحصاءات.<sup>٣</sup>

١ رحيم، حسن ، نحو نظام اقتصادي عادل، "التناقضات الكامنة في العولمة والبدائل العادل"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول تاهيل

المؤسسات، سطيف ٢٩-٣٠ أكتوبر، ٢٠٠١، ص ١.

٢ عبده، فتحي السيد، الصناعات الصغيرة في تنمية اقتصاديات الدول النامية، مصر الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٤٩.

٣ سحنون، سمير و بونوة، شعيب، "متطلبات تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، الدورة التدريبية حول المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة ومشاكل تمويلها يومي ١٧ و ١٨ أبريل، الجزائر، ص: ٤٢٦.

## ١. الغرض من وضع تعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- يمكن إجمال أغراض وضع تعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يلي:
- ت. تيسير جمع البيانات عن هذا القطاع لاستخدامها في وضع تقارير عن التقدم في عملية التنمية الاقتصادية، وتقديم الاستشارات للمشروعات حول الفرص الاستثمارية والعقبات والاتجاهات الجديدة.
- ث. تيسير تنمية وتوضيح السياسات الاقتصادية التي تشجع النمو بصفة عامة ونمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.<sup>١</sup>
- ج. تبني فهم أفضل لدور وأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي.
- ح. التعرف على المجموعات المستهدفة بشكل ملائم بغرض وضع آليات استشارية كمدخل لعملية تنمية السياسات ومساعدة القطاعات الفردية.
- خ. تعريف القطاع بدقة يمكن من رقابة وتقييم أثر الإصلاح التنظيمي والإجراءات التمويلية وغير التمويلية. كما يمكن من تحليل التكاليف والأرباح بدقة واقتراح إجراءات التصحيح.<sup>٢</sup>

## ٢. التعاريف المختلفة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في بعض الدول:

- أ. تعريف اليابان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: عرف القانون المسمى القانون الأساسي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة في عام 1999، على النحو التالي :

### جدول رقم (1)

#### تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

القطاع	عدد العاملين	رأس المال ( مليون ين )
الصناعة	300	300 أو أقل
مبيعات الجملة	100	100 أو أقل
مبيعات التجزئة	50	50 أو أقل
الخدمات	100	50 أو أقل

المصدر: إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية، أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة

والمتوسطة، من موقع الانترنت [www.mit.gov](http://www.mit.gov)

١ كتوش، عاشور و الفرحي، محمد ،تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"،الدورة التدريبية حول المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة ومشاكل تمويلها، يومي ١٧ و١٨ ابريل،الجزائر،ص:١٣٢.

٢ كتوش، عاشور ، تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، المرجع السابق،ص:١٣٣.



ب. تعريف مجلس التعاون الخليجي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: حددت منظمة الخليج للاستثمارات عام 1994 المشروعات الصغيرة و المتوسطة بالاعتماد على معيار العمالة و هي تلك المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن 60 عامل ، أما رأس المال لا يتجاوز مليون دولار، والمشروعات التي لا يزيد فيها الاستثمار عن خمسة مليون ونصف دولار هي مشروعات متوسطة الحجم.<sup>1</sup>

ومن جانب آخر، هناك العديد من الدول التي ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من المشروعات، وهو أحد أوجه القصور الكبيرة بالنسبة لهذا الموضوع في تلك الدول، في حين أن دول أخرى لديها تعريف عديدة مختلفة، فعلى سبيل المثال نلاحظ انه في الولايات المتحدة الأمريكية هناك اختلافا في تصنيف المشروعات بين نشاط وآخر، كما يتضح ذلك في الجدول التالي:<sup>2</sup>

### جدول رقم(2)

#### معايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة

القطاع	المعيار	الحجم
الصناعات التحويلية	عدد العاملين	500 عامل فما دون
تجارة التجزئة	قيمة المبيعات السنوية	اقل من (5) مليون دولار
الخدمات	قيمة المبيعات السنوية	اقل من (5) مليون دولار
تجارة الجملة	عدد العاملين	100 عامل فما دون
مقاولات البناء	قيمة المبيعات السنوية	اقل من 17 مليون دولار
أنشطة تجارية خاصة	قيمة المبيعات السنوية	اقل من 7 مليون دولار
الزراعة	قيمة المبيعات السنوية	اقل من 5 مليون دولار

المصدر: زيدان رامي ، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق 2005.

١ نجيب، الشيخ فؤاد ، ممارسات التخطيط في منشأة الاعمال الصغيرة في الامارات العربية المتحدة، المجلة العربية للعلوم، المجلد

السابع، العدد الاول، ٢٠٠٠، ص: ١١٧.

٢ لوكريز، سمية ، اساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008، ص8.

مما تقدم يمكن القول أنه من الصعب تحديد مفهوم دقيق وشامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وحتى باعتماد المعايير التي ذكرت سابقاً تبقى الصعوبة قائمة في وضع تعريف دقيق، فالحدود الرقمية لهذه المعايير لم يتم الإتفاق عليها بسبب اختلاف الخصائص والقدرات والظروف الإقتصادية والإجتماعية بين بلد وآخر.

ت. تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية: يوجد ثلاثة تعاريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية وهي:

١. التعريف المنبثق عن المرسوم التشريعي رقم ٣٩ لعام ٢٠٠٦ المتضمن إحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات حيث تم تعريف المشروعات على أساس معيار مزدوج مؤلف من رأس المال المستثمر وعدد العمال كما يلي:

أ. المشروعات متناهية الصغر: هي المشروعات التي لا يتجاوز رأسمالها (1500 000) ولا يقل عن 100000 ليرة سورية.

ب. المشروع الصغير: كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ولا يتجاوز رأس ماله خمس ملايين ليرة سورية ولا يقل عن مليون وخمسمائة ألف ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين عن ستة.

ت. المشروع المتوسط: كل مشروع لا يتجاوز رأس ماله خمسة عشرة مليون ليرة سورية، ولا يقل عن خمسة ملايين ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين فيه عن ستة عشر عاملاً. هذا وورد في نص المرسوم أنه يجوز تعديل مبلغ رأس المال المستثمر للمشروعات المذكورة أعلاه بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير.<sup>١</sup>

### جدول رقم (٣)

تعريف الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية

البيان	عدد العمال	رأسمال المشروع
المشروعات الصغيرة	لا يقل عن ٦	من ١,٥٠٠,٠٠٠ حتى ٥,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية
المشروعات المتوسطة	لا يقل عن ١٦	من ٥,٠٠٠,٠٠٠ حتى ١٥,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية

المصدر: إعداد الباحثة بناءً على المرسوم التشريعي، رقم ٣٩ لعام ٢٠٠٦، الخاص بإحداث الهيئة العامة للتشغيل.

١ المرسوم التشريعي، رقم ٣٩ لعام ٢٠٠٦، الخاص بإحداث الهيئة العامة للتشغيل.

٢. التعريف الوطني المعتمد من قبل وزارة الاقتصاد والصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء عام ٢٠٠٩، اعتمد هذا التعريف في تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على عدد العمال وقيمة المبيعات السنوية كما يأتي<sup>١</sup>:

#### جدول رقم (٤)

##### تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحسب التعريف الوطني (بالليرات السورية)

أو		عدد العمال	البيان
الميزانية السنوية	المبيعات السنوية		
-	أقل من ٣ مليون	أقل من ١٠	المشاريع الصغيرة جداً
أقل من ٥٠ مليون	أقل من ٥٠ مليون	أقل من ٥٠	المشاريع الصغيرة
أقل من ٢٥٠ مليون	أقل من ٢٥٠ مليون	أقل من ٢٥٠	المشاريع المتوسطة

المصدر: التعريف الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٣.

٣. التعريف الصادر عن مجلس النقد والتسليف حسب القرار /٦٦٦/ لعام ٢٠١١:

- **المشروعات الصغيرة:** هي المشروعات التي لا يزيد عدد عمالها عن ٥٠ ولا يقل عن ١٠ عمال مسجلين أصولاً، ولا يزيد إجمالي موجوداتها عن ٥٠ مليون ليرة سورية ولا تقل عن ١٠ مليون ليرة سورية.
- **المشروعات المتوسطة:** هي المشروعات التي لا يزيد عدد عمالها عن ٢٥٠ ولا يقل عن ٥٠ عامل مسجلين أصولاً، ولا يزيد إجمالي موجوداتها عن ٢٥٠ مليون ليرة سورية ولا تقل عن ٥٠ مليون ليرة سورية، والجدول الآتي يوضح تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب القرار ٦٦٦:

١ التعريف الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٣.

٢ القرار رقم /٦٦٦/ الصادر عن مجلس النقد والتسليف بتاريخ: ٢٧/٥/٢٠١١.

جدول رقم (٥)

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب القرار /٦٦٦/ في سورية

المشروع	عدد العمال	إجمالي الموجودات بملايين الليرات	إضافةً إلى
المشروعات الصغيرة	$٥٠ \leq 1٠٠$	$٥٠ \leq 1٠٠$	المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمانات الهيئة العامة للتشغيل.
المشروعات المتوسطة	$٢٥٠ \leq ٥٠٠$	$٢٥٠ \leq ٥٠٠$	المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمانات الهيئة العامة للتشغيل.

المصدر: القرار رقم /٦٦٦/ الصادر عن مجلس النقد والتسليف في سورية بتاريخ: ٢٧/٥/٢٠١١

ويرأي الباحث إن كل هذه التعريفات في سورية متضاربة ومتداخلة مع بعضها البعض وآخر والتعريف الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الصادر عن وزارة الاقتصاد لم يحدد بوضوح الفوارق للتمييز بين المشروع الصغير والمتوسط واعتبر أن المشروعات تعتبر متوسطة و صغيرة إن قلّ رأسمالها أو رقم الأعمال فيها عن ٢٥٠ مليون ل.س و قلّ عدد العاملين فيه عن ٢٥٠ عاملاً، وبالتالي فإن الغالبية العظمى من المشروعات الموجودة في سورية هي مشروعات صغيرة ومتوسطة.

## المبحث الثاني

### خصائص وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

#### تمهيد:

تجمع الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلى الدور الهام الذي تؤديه في الإقتصاد الوطني والإستقرار الإجتماعي سواءً في الدول المتقدمة أو النامية، كما تشير التحليلات الإقتصادية والإجتماعية للتجارب التنموية في العديد من دول العالم إلى أن بعض الدول الآسيوية قد حققت انجازات هائلة خلال العقدين السابقين، وتحولت من قوى استهلاكية إلى قوى إنتاجية خلاقة بفضل اللجوء إلى المشروعات والصناعات الصغيرة<sup>١</sup>. من هنا كان لابد من التطلع إلى دور أكثر فاعلية في عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية، وربما أكثر شمولية ولهذا بدأت تقارير المؤسسات الدولية و الإقليمية المختصة - منذ مدة ليست بالقصيرة- تدعو إلى ضرورة وأهمية تشجيع المشروعات الصغيرة إضافة إلى المتوسطة لاسيما في الدول النامية نظراً لما تتسم به المشروعات الصغيرة من خصائص أهمها أنها: كثيفة العمالة، منخفضة التكاليف الرأسمالية نسبياً، الدور البارز للمرأة فيها، إمكانية الانتشار الواسع مما يجعلها تغطي مناطق مختلفة، قابليتها للتوطين حيث توجد قوة العمل، وكونها تشكل مصدراً رئيساً من مصادر الدخل وتعمل على تنمية القطاعات الإنتاجية المختلفة<sup>٢</sup>.

#### أولاً: خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدة صفات وخصائص تميزها عن المشروعات الكبيرة ومن أهم هذه الصفات يمكن ذكر ما يلي:

١. انخفاض التكاليف الرأسمالية اللازمة للبدء للمشروع مقارنةً بالمشروعات الكبيرة: حيث تمتاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحاجتها إلى مقادير قليلة من رأس المال، على عكس المشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى مقادير أكبر من رأس المال، فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة هي مشروعات كثيفة العمل وتستخدم طرقاً إنتاجية بسيطة تتلاءم مع وفرة العمل وندرة رأس المال<sup>٣</sup>.

١ روبرت، ريكارت ، مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي، محاضرة ، معهد هيبا لإدارة الأعمال ، سورية ٢٠٠٥، ص ٢٠.

٢ حسان، خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت: ٢٠٠٢، ص ٣ (بتصرف).

٣ السلمي، علي: المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة، سلسلة عالم الادارة، دار غريب للطباعة والنشر، مصر، ١٩٩٩، ص: ٢٢.

**2. القابلية للإبداع والابتكار:** تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من الأحيان إلى الإبداع والابتكار في منتجاتها، وهذا راجع إلى أن هذه المشروعات لا يمكنها أن تنتج بأحجام كبيرة، لهذا تلجأ إلى تعويض النقص بإجراء تعديلات عن طريق التركيز على الجودة والبحث عن الجديد والمبتكر وتشجيع العاملين على الاقتراح وإبداء الرأي في مشاكل العمل مما يخلق مناخاً مساعداً على الإبداع والابتكار ففي اليابان مثلاً تُعزى نسبة ٥٢% من الابتكارات إلى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.<sup>١</sup>

**٣. المستوى التكنولوجي المستخدم في المشروعات الصغيرة والمتوسطة أقل تطوراً من المستخدم في المشروعات الكبيرة:** حيث تتسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمحدودية متطلبات التكنولوجيا بالشكل الذي تتطلبه المشروعات الكبيرة، وذلك نظراً لمحدودية القدرة المالية لمالك المشروع الصغير أو المتوسط، فغالباً ما يعتمد المستوى التكنولوجي إلى حد كبير على الإمكانيات المحلية المتاحة فتكون الأدوات والآلات المستخدمة بسيطة، والتي بدورها تعتمد على مهارة العمال.<sup>٢</sup>

#### **4. الاستقلالية والمرونة في الإدارة:**

فمعظم هذه المشروعات تدار من قبل صاحب المشروع، وتتسم بالطابع غير الرسمي في التعامل مع العملاء أو العاملين وبساطة الهيكل التنظيمي ومركزية القرارات بحيث لا توجد لوائح مقيدة بل ترجع عملية اتخاذ القرارات إلى خبرة صاحب المشروع، كما يُلاحظ أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على تقبل التغيير وتبني سياسات جديدة، على عكس المشروعات الكبيرة التي تكثر فيها مراكز اتخاذ القرارات ورسمية العلاقات وتدرجها.<sup>٣</sup>

#### **5. توفير خدمات للصناعات الكبيرة:**

تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور مؤثر في دعم ورفع الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الكبيرة، ومن أمثلة ذلك إعداد العمالة الماهرة وأيضا عن طريق نظام التعاقد من الباطن المنتشر في العديد من الدول لتخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة، لتصبح الصناعات الصغيرة

١ هيكال ، محمد ، مهارات ادارة المشروعات الصغيرة ،سلسلة المدرب العلمية، مجموعة النيل -العربية،مصر، ٢٠٠٢،ص:٢١.

٢ عنتر، عبد الرحمن ، بلوناس، عبد الله ، مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واساليب تطوير قدرتها التنافسية، الدورة التدريبية حول: تمويل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، ٢٥-٢٨ ماي ٢٠٠٣، ص١٣.

٣ عنتر، عبد الرحمن ، مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واساليب تطوير قدرتها التنافسية" مرجع سابق، ص:١٤.

مكملة ومغذية ومعتمدة على الصناعات الكبيرة حيث تقوم بإنتاج العديد من الأجزاء أو السلع نصف المصنعة بمزايا اقتصادية للمشروعات الكبيرة.<sup>١</sup>

٦. **إتساع إنتشارها الجغرافي:** يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تحقق انتشاراً واسعاً داخل الرقعة الجغرافية للبلد على أطراف القرى والمدن الصغيرة والمتوسطة أن تحقق انتشاراً واسعاً داخل الرقعة الجغرافية للبلد على أطراف القرى والمدن الصغيرة والكبيرة على حد سواء على عكس المشروعات الكبيرة التي تتركز في المدن الكبرى غالباً بسبب حاجتها إلى حد معين من البنية التحتية وتساهم في الحد من الهجرة الداخلية نحو المدن والهروب من الريف، ومنه فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعد أهم حلول التنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.<sup>٢</sup>

**ثانياً: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة :**

ظهر في العقود الأخيرة اتجاهاً عالمياً يرى أن قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة هو حجر الزاوية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل التطورات التي يشهدها المحيط الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي، وتحسنت نظرة الحكومات لهذا القطاع لاسيما في الدول النامية من خلال دورها الحيوي الذي لعبته في بلدان حديثة التصنيع و مزاياها في التصدي للمشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر من جهة ومن جهة أخرى في تحقيق التكامل الصناعي.<sup>٣</sup> ويمكن إبراز هذه الأهمية من خلال النقاط التالية:

١. **الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :**

أ. **دورها في التنمية الاقتصادية من خلال خدمة المشروعات الكبيرة:**

تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتوفير احتياجات المشروعات الكبيرة من المواد والخدمات وتشتري منتجاتها، كما أنها تعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج و زيادة القيمة المضافة وتأهيل

---

١ كتوش، عاشور ، محمد، الفرحي، "تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" الدورة التدريبية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، الشلف، الجزائر يومي 17، 18 ابريل 2006، ص:٣.

٢ زيدان، رامي ، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005، ص18.

٣ محمد ، عبد الله شامية ، ورقة مقدمة للندوة العلمية حول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، كلية الاقتصاد، جامعة قاربونس ليبيا ٢٠٠٦،

اليد العاملة، فالعلاقة بينها وبين المشروعات الكبيرة علاقة تبادلية واعتمادية ونجاحها يتوقف على مدى قوتها و استمراريتها.<sup>١</sup>

#### ب. الارتباط المباشر بالأسواق :

يعتبر سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة محدود نوعاً ما فهي تعمل على خدمة الأسواق المتخصصة والمحدودة والتي لا تغري المشروعات الكبيرة بدخولها.<sup>٢</sup>

كما أن معرفتها الشخصية بالعملاء تمكنها من التعرف على احتياجاتهم ورغباتهم ودراسة كيفية تلبيتها وبالتالي الاستجابة السريعة والمباشرة لأي تغيرات في هذه الرغبات، بالإضافة إلى ذلك وجودها يرتبط بدرجة كبيرة بالمنافسة في الأسواق، فالعدد الموجود من المشروعات الصغيرة داخل الصناعة كبير جداً وحجم الوحدات الإنتاجية صغير ومتقارب مما يصعب من إمكانية احتكار السوق من طرف مشروع واحد أو عدد قليل من المشروعات.<sup>٣</sup>

#### ت. تعد أهم آليات التطور التقني :

من حيث قدرتها على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة اقل مقارنة بالمشروعات الضخمة، حيث توفر الكثير من المشاريع الصغيرة فرصاً للتكامل الاقتصادي بمختلف صورته الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من الكفاءة وتخصيص الموارد الاقتصادية. وتشير الدراسات في بعض دول الاتحاد الأوربي إلى أن اقتصاد هذه الدول يعتمد أساساً على المشاريع الصغيرة وان هناك حوالي 16 مليون شركة صغيرة أوربية (مصنفة على أساس أنها مشروع صغير يعمل به اقل من 250 موظف وعامل) وهذه الشركات توفر أكثر من 66% من جميع فرص العمل المتاحة في الدول الأوربية، وفي اليابان يعزى ما نسبته 50% من الابتكارات والتطور التقني إلى المشاريع الصغيرة والتي تمثل ما نسبته 94% من إجمالي المشروعات في الاقتصاد الياباني.<sup>٤</sup>

ث. دعم وتنمية الصادرات: تساهم هذه المشروعات بشكل مباشر أو غير مباشر في دعم

وتنمية الصادرات حيث تزداد كميات المنتجات المصدرة بسبب مشاركتها في عملية

التصدير، مما يؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية، وتُعدّ هذه المشروعات الوسيلة الأفضل

١ حسين، بن ناجي ، آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الاقتصاد والمجتمع، فجر المغرب

الكبير، العدد: ٢٠٠٤، ٢، ص: ٩٢.

٢ سينسر، جان هيل ، منشأة الاعمال الصغيرة: اتجاهات في الاقتصاد الكلي، ترجمة، صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع

، القاهرة، ١٩٩٨، ص: ٤١.

٣ يوسف، عبد الرحيم ، ادارة الاعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص: ٢.

٤ محمد ، عبد الله شامية ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مرجع سابق، ص: ٢٠.



لمواجهة التحديات المفروضة على الاقتصاد العالمي المستند استناداً رئيسياً على منتجات المشروعات الكبيرة ، ويؤكد على ذلك تجارب العديد من الدول التي نجحت في تنمية وتطوير اقتصادياتها مستندة بذلك على هذا النوع من المشروعات مما أدى إلى تقليل الاستيراد من الخارج وبالتالي دعم ميزان المدفوعات<sup>١</sup>.

ج. **تعمل على توطين الصناعة في المناطق الريفية والحضرية** مما يحقق الاستقرار والتوزيع المتوازن للسكان والتنمية المتوازنة بين الريف والحضر ويقلل من الهجرة الداخلية للسكان وبالتالي تخفيف الفوارق الحاصلة في معدلات النمو بين الأقاليم، والمساهمة في تقليل التفاوت الحاصل توزيع الدخل، وتشغيل اليد العاملة في الأقاليم الأقل نمواً. ولعلّ خير مثال على ذلك هو الثورة الصناعية في أوروبا وما أحدثته من تغيرات جذرية نوعاً وكماً في كل من الريف والمدينة، فالثورة الصناعية التي حدثت ترافقت أيضاً بحدوث ثورة زراعية رأسمالية، وهذا مساهم بشكل فعّال في إعادة التوزّع المكاني للسكان بين الريف والمدينة ذلك أن تغلغل العلاقات الرأسمالية في الإنتاج الزراعي كان يشترط من ضمن ما يشترطه انتزاع الملكية الصغيرة والمتوسطة من أيدي المنتجين الصغار، مما قاد في المحصلة إلى وجود فائض سكاني كبير خارج عملية الإنتاج الزراعي في الريف، حيث لم يجد هذا الفائض أمامه سبيلاً سوى النزوح والهجرة إلى المدن الصناعية بحثاً عن العمل وهذا ما ساهم في تشويه التنمية الإقليمية، وحدوث خلل في انتشار وتوزّع المشروعات<sup>٢</sup>. ممّا تقدم يمكن لنا تصور مدى أهمية مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقليمية من خلال توزعها وانتشارها في المناطق والأقاليم.

كما تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة ليست قليلة من إجمالي المشروعات الموجودة في الوطن العربي، حيث تمثل بين ٨٠% و ٩٠% من إجمالي المشروعات ويتراوح متوسط مساهمتها في الناتج المحلي بين ٣٠ و ٩٩ بالمائة<sup>٣</sup> كما يأتي:

---

١ Report about the **development in the Middle East & North Africa**, the international bank for reconstruction and development, the **word bank**, 2003, p11-12.

٢ زيدان، رامي ، **تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا**، رسالة

دكتوراة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2005، ص ٢٠.

٣ صندوق النقد العربي، **تفعيل الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، تقرير السنوي لعام ٢٠١٣، الفصل العاشر، ص ٢٢٣.

## جدول رقم (٦)

### مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي في بعض الدول العربية

الدولة	%
الإمارات	٣٠
السعودية	٣٠
الجزائر	٣٥
الأردن	٤٠
تونس	٧٣
مصر	٨٠
لبنان	٩٩

المصدر: قاعدة بيانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة التمويل الدولية، ٢٠١٢.

ويتضح من الجدول السابق التباين في مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية، حيث تنخفض تلك المساهمة في الدول المصدرة للنفط وترتفع في الدول العربية ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً.

### ٢. الأهمية الاجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تستطيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة استيعاب نسبة كبيرة من العمالة فهي تساهم في خلق فرص العمل بنسبة أكثر مقارنة بغيرها، ويرجع ذلك إلى عدم تطلبها لعمالة متخصصة أو مؤهلة وقدرتها على الانتشار بأعداد كبيرة داخل الجهاز الإنتاجي للدولة ويمكن إبراز هذه الأهمية من خلال النقاط التالية:

أ. تساهم وبشكل فعال بتوفير فرص العمل والتخفيف من مشكلة البطالة: ثمة حقيقة لا يمكن تجاهلها وهي أنّ عدد سكان العالم يتزايد وبمعدلات مرتفعة، وأنّ النسبة الأكبر من هذه الزيادة تحدث من الدول النامية والشعوب الفقيرة، وبالتالي فإنّ المفردات الطبيعية لهذه الزيادة في عدد السكان هو تفاقم مشكلة البطالة، وأمام تفاقم هذه المشكلة العالمية من جهة وعجز حكومات الدول عن معالجتها من جهة أخرى، فإنّ المسألة تبدو صعبة ومعقدة جداً وذلك في ظل عدم

قدرة المشروعات الكبيرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الوافدين إلى سوق العمل<sup>١</sup>. وعلى اعتبار أنّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي مشروعات كثيفة العمالة ومنخفضة التكنولوجيا فهي توفر فرص عمل جديدة وتساهم في حل مشكلة البطالة والفقر، فالمؤسسات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية تساهم في ثلاثة من كل أربع وظائف جديدة في عام ٢٠٠٠ ويتوقع استمرار ذلك حتى عام ٢٠١٢. وفي الدول العربية على سبيل المثال فإنّ مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية بلغت نسبة المصانع الصغيرة فيها (٩٨%) من مجموع المصانع، كما أنّها توظف حوالي (٨٩%) من القوة العمالة في المدينة<sup>٣</sup>.

ب. **تنمية القدرات الذاتية للأفراد:** (حرفيين وصناعيين تقليديين) على تسويق المنتجات داخلياً وخارجياً والتكامل مع البنوك والجهات المختصة بالمشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى التشجيع على القيام بخدمات وأنشطة صناعية جديدة تتناسب مع احتياجات الاقتصاد الحديث<sup>٤</sup>.  
ت. **تؤدي إلى تحقيق مجتمعات متطورة:** من خلال تحول المشروعات الصغيرة والتقليدية والممثلة في المشروعات المنزلية، الريفية واليدوية، إلى جانب المشروعات البيئية إلى مشروعات تستخدم أساليب التكنولوجيا الحديثة تبعاً وذلك نتيجة تفضيلهم العمل في مشروعات بيئية متطورة، عن ممارستهم لأنشطة أصبحت من وجهة نظرهم ذات إنتاجية منخفضة لقطاع اقتصادي.

ث. **تساهم المشروعات الصغيرة في تدعيم دور المرأة:** وخصوصاً الريفية في النشاط الاقتصادي، حيث تستوعب عمالة نسائية في أعمال كثيرة منها صناعة الملابس الجاهزة والتطريز وصناعة التريكو أو المشروعات التي تمارس بمعرفة الأسر المنتجة الأمر الذي يحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء، ويدعم مشاركتهم في النشاط الاقتصادي وبالتالي يحد من بطالة النساء<sup>٥</sup>.

---

١ زيدان، رامي، "المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، منشورات الهيئة العامة السورية

للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، ٢٠١٠، ص ٣٢.

٢ Hatton, Timothy, "Small Business Management, Entrepreneurship and beyond", 3ed edition, Houghton Mifflin Company, Boston, 2006, p: 10.

٣ العامري، صالح مهدي والغالبي، طاهر محسن، "الإدارة والأعمال"، دار وائل للنشر، عمّان، الأردن، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨، ص ١٧٤.

٤ عمر، أيمن، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧، ص ١٣٠.

٥ د. عمر، أيمن، إدارة المشروعات الصغيرة، مرجع سابق، ص ١٣١.

يتضح من العرض السابق الدور الفعال الذي تساهم فيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية الفعالة وكذلك التنمية الإجتماعية وهذا بدوره يدعم الاقتصاد الوطني ويزيد من معدل دخل الفرد.

**وبرأي الباحثة** أن التأثير الاجتماعي الأهم لهذه المشروعات هو توليد أو إيجاد مصادر دخل إضافية للطبقات الاجتماعية الهشة في المجتمع لذلك أقترح التركيز على دور هذه المشروعات في مكافحة الفقر وخاصةً في ظل الظروف الراهنة في سورية وذلك من خلال تقديم التسهيلات لإقامة هذه المشاريع في المناطق الريفية والنائية بالإضافة إلى زيادة مساهمة المرأة السورية في إقامة هذه المشروعات وإدارتها وذلك من خلال دورات تدريبية وتوعوية موجهة خصيصاً للمرأة.

### المبحث الثالث

#### تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشكلات التي تعاني منها

##### أولاً: تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تختلف أصناف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باختلاف المعايير في تصنيفها وهذه المعايير يمكن أن نجعلها في ما يلي:

• طبيعة هذه المشروعات

• أسلوب تنظيم العمل

• طبيعة المنتجات

##### 1- تصنف المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها إلى:

###### أ. المشروعات العائلية:

تعمل هذه المشروعات في المنزل، وتستخدم الأيدي العاملة العائلية، ويتم إنشاؤها بمساهمة أفراد العائلة، وتنتج في الغالب منتجات تقليدية بكميات محدودة، وهذا في حالة بعض البلدان مثل اليابان وسويسرا أو تنتج أجزاء من السلع لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقولة الباطنية.<sup>1</sup>

###### ب. المشروعات التقليدية:

يشبه هذا الصنف من المشروعات النوع السابق حيث أنها تعتمد على اليد العاملة العائلية، وتنتج منتجات تقليدية أو قطعاً لفائدة مصنع معين ترتبط معه في شكل تعاقدية، كما يمكن لهذه المشروعات الاعتماد على العمل الأجير وهو ما يميزها عن النوع الأول، إضافة إلى أن مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل، حيث تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها.<sup>2</sup>

###### ت. المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة:

تتميز هذه المشروعات عن غيرها من النوعين السابقين في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة، من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة، وطبقاً لمقاييس صناعية حديثة، وتختلف

<sup>1</sup> فني، فضيلة، مذكرة ماجستير، دور تكنولوجيا الاعلام والاتصال في تسيير المعارف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بسكرة،

الجزائر، ٢٠٠٧، ص: ١٢.

<sup>2</sup> فني فضيلة، مرجع سابق، ص: ١٣.

بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنولوجيا في كل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة شبه المتطورة.<sup>١</sup>

## ٢- تصنيف المشروعات الصغيرة و المتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل :

تصنف هذه المشروعات إلى المشروعات المصنعية والمشروعات غير المصنعية.

### أ. المشروعات غير المصنعية:

تجمع المشروعات غير المصنعية بين نظام الإنتاج العائلي و النظام الحرفي، ويعتبر الأول (الإنتاج العائلي) موجه للاستهلاك الذاتي وهو أقدم شكل من أشكال تنظيم العمل إلا أنه لا يزال يحافظ على مكانة مهمة في الاقتصاديات الحديثة، أما الثاني (النظام الحرفي) الذي يقوم به حرفي لوحده أو مجموعة من الحرفيين، يبقى نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعاً ومنتجات حسب احتياجات الزبائن .

### ب. المشروعات المصنعية:

يجمع صنف المشروعات المصنعية كل المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة وهو يتميز عن صنف المشروعات غير المصنعية من حيث تقسيم العمل وتعقيد العملية الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التصنيع وأيضاً من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

## ٣- تصنيف المشروعات الصغيرة و المتوسطة على أساس طبيعة المنتجات المصنعة:

تصنف هذه المشروعات إلى ثلاث أقسام :

### أ. المشروعات المنتجة للسلع الاستهلاكية والوسيطه.

### ب. المشروعات المنتجة للمعدات و الأدوات أو سلع التجهيز.

### ت. المشروعات الصغيرة و المتوسطة المقاوله.<sup>١</sup>

### أ. المشروعات المنتجة للسلع الاستهلاكية والوسيطه:

يتمثل في نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية، مثل المنتجات الغذائية - المنتجات الجلدية - المنتجات الكيماوية وغير ذلك من السلع الاستهلاكية. وتنقسم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية: الصناعة الغذائية - الصناعات الفلاحية أو التمويلات الفلاحية - صناعة النسيج والجلد - صناعة الورق بأنواعه، بالإضافة إلى إنتاج السلع الوسيطة من قطع غيار، أجزاء الآلات وتتضم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية: (الصناعات الميكانيكية والكهربائية، الصناعات الكيماوية والبلاستيكية، صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم).

<sup>١</sup> فني فضيلة ، مرجع سابق، ص: ١٢.

ويتركز هذا النوع من المنتجات في الأساس على تأقلمها مع خصائص المشروعات الصغيرة و المتوسطة حيث تعتمد على استعمال تقنيات إنتاج بسيطة و كثيفة الإستخدام لليد العاملة.

#### ب. المشروعات الصغيرة و المتوسطة المنتجة لسلع التجهيز :

تتطلب صناعة سلع التجهيز تكنولوجيا مركبة و يد عاملة مؤهلة ورأس مال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة وهذا ما يجعل مجال تدخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضيق بحيث يشمل على بعض المعدات والأدوات البسيطة وذلك في البلدان الصناعية. أما في البلدان النامية فتتكفل هذه المشروعات في تصليح و تركيب الآلات و المعدات خاصة وسائل التنقل فهي تمارس عملية تركيبية أو تجميعية انطلاقاً من استيراد أجزاء للمنتج النهائي (قطع الغيار) و إنتاج بعضها ثم القيام بعملية التجميع للحصول على المنتج النهائي.<sup>١</sup>

#### ت. المشروعات الصغيرة والمتوسطة المقاوله:

تعتبر المقاوله من أهم أشكال التعاون الصناعي الذي يميز المشروعات الاقتصادية الحديثة، و المقاوله هي نوع من الترابط الهيكلي لمؤسستين حيث توكل إحدهما للأخرى تنفيذ عمل معين طبقاً لشروط محددة، تقوم بتحديد المؤسسة الأولى والتي عادةً ما تكون مؤسسة كبيرة والمؤسسة الثانية تقوم بتنفيذ التعاقد و التي تكون في أغلب الحالات مؤسسة صغيرة<sup>٢</sup>.

وفي السنوات الأخيرة أصبحت المقاوله إحدى السمات المميزة و المرافقة للعولمة حيث تحل شركات صغيرة محل الشركات الكبيرة التي عجزت عن التكيف للأوضاع الجديدة فمن أكبر اثنتي عشرة شركة في الولايات المتحدة الأمريكية من كانون الثاني عام 1990 لم يبق إلا شركة واحدة أما باقي الشركات فقد تحولت إلى أجزاء صغيرة داخل شركات أخرى في شكل مقاولات. فقد اكتشف المنتجون أنه بإمكانهم الاقتصاد في التكاليف إذا ما تركوا مؤسسات أخرى صغيرة مختصة تنتج لهم ما يحتاجونه من معدات<sup>٣</sup>. وتأخذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة المقاوله عدة أشكال:

١. تنفيذ الأشغال: يتمثل هذا النوع في إقدام المشروعات الصغيرة و المتوسطة المقاوله على تنفيذ أشكال معينة لصالح جهة أخرى وذلك في وقت عمل محدد مسبقاً.

١ نذير، نصر الدين ، الإبداع التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، ص: ٢٤.

٢ فني فضيلة، مرجع سابق، ص: ١٢.

٣ الموسوي، ضياء مجيد، العولمة واقتصاديات السوق الحرة، ديوان المطبوعات، الجزائر، ٢٠٠٣، ص: ٢٤.

٢. الإنتاج: حيث تقوم المشروعات الصناعية في هذا الشكل من المقاوله الباطنيه بإنتاج وصناعة قطع الغيار و المكونات وبعض الأدوات حسب الخصائص و المواصفات المتفق عليها مع الجهة المستفيدة من هذه العملية.

٣. تقديم الخدمات<sup>١</sup>.

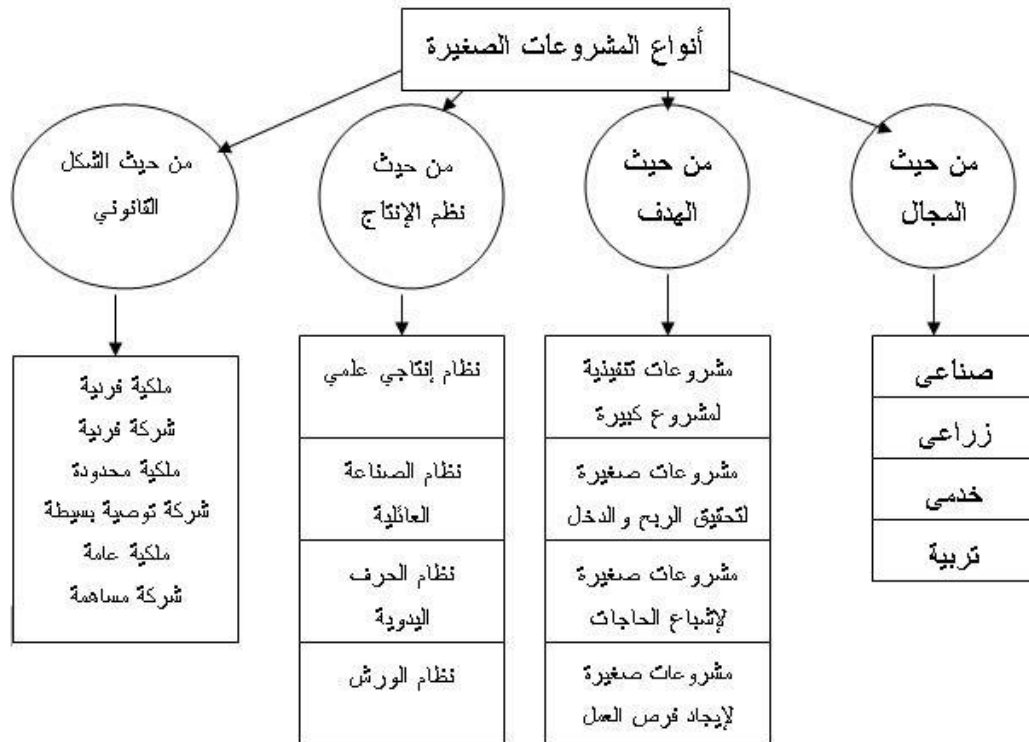
وتستفيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار عقود المقاوله من:

- تصنيف المنتجات كون المؤسسات الكبيرة تضمن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة شراء منتجاتها.

- الاستفادة من خبرة المؤسسات الكبيرة في المجالات التقنية والتكنولوجية وذلك أن المؤسسات الكبيرة دائماً تسعى إلى ضمان جودة منتجاتها<sup>١</sup>.

كما يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة من حيث المجال أو الهدف أو نظم الإنتاج أو الشكل القانوني حسب الشكل البياني الآتي:

الشكل البياني رقم (1)



المصدر: يوسف توفيق عبد الرحيم ، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2002 ،

ص ٢٤.

١ الموسوي، ضياء مجيد، العولمة واقتصاديات السوق الحرة، ديوان المطبوعات، الجزائر، ٢٠٠٣، ص ٢٥.

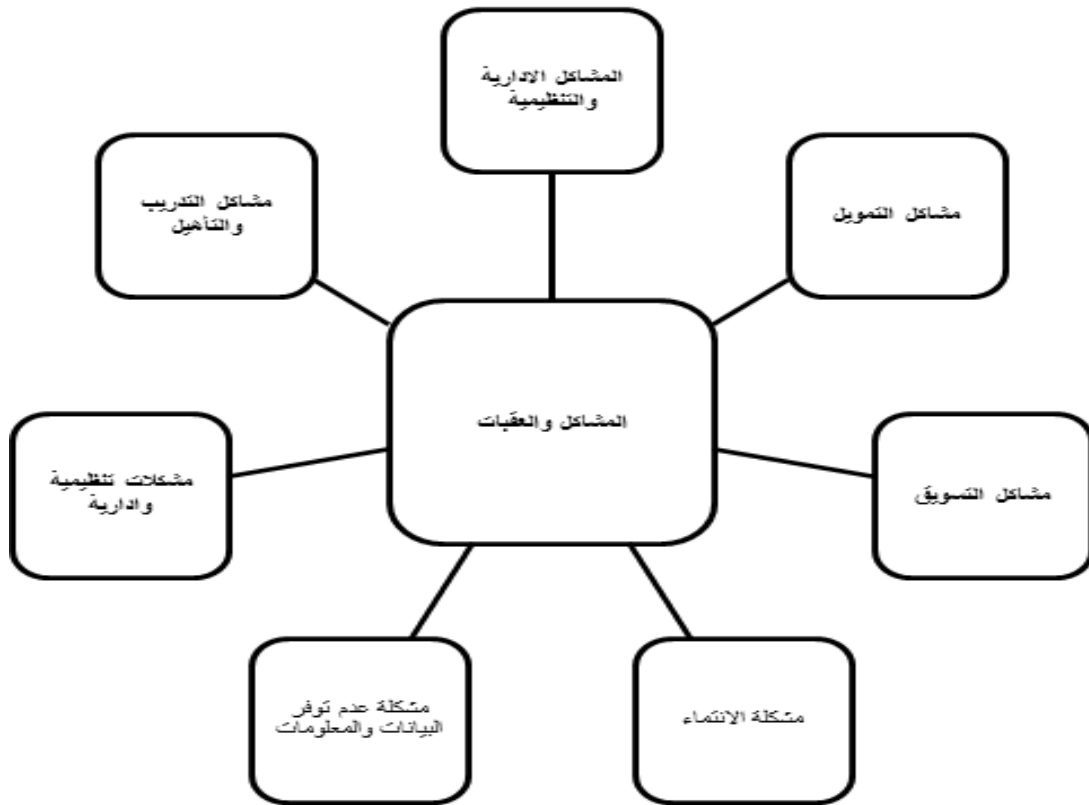


وهنا تجد الباحثة أن أبسط تصنيف لأنواع المشروعات الصغيرة وقد يكون الأكثر تعبيراً عن واقع الحال لدى مؤسسات التمويل لصغير في سورية ويتطابق مع ما ورد ذكره في الشكل السابق من حيث المجال ليصبح على الشكل التالي:

1. مشاريع زراعية وتربية الحيوان.
2. مشاريع صناعية وحرفية.
3. مشاريع خدمية (كإصلاح السيارات والأجهزة الالكترونية..الخ)
3. مشاريع تجارية (كل الشركات التجارية من بيع وتوزيع).

### الشكل رقم (2)

#### مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد إلى الجزء النظري الخاص بمشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

## ثانياً) المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إن نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أصبح من العوامل المهمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وأصبح هدف تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الأولويات الاقتصادية والاجتماعية في أية دولة، لاسيما في ظل الحاجة المتزايدة لخلق فرص عمل ومكافحة الفقر، هذا بالإضافة إلى الحاجة لقطاع قوي من المشروعات الصغيرة والمتوسطة يكون قادرا على المنافسة، وعلى لعب دور قيادي في عملية التنمية، في سبيل مواجهة التحديات الناتجة عن التطورات الاقتصادية العالمية، وفي هذا السياق، فقد أصبح تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يحتل أهمية كبيرة لدى الهيئات والمؤسسات البنكية وغير البنكية. ويواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم مجموعة من التحديات والمشاكل، وهذه المشاكل قد تكون مختلفة من منطقة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر موحدة أو متعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم<sup>١</sup>.

وفيما يأتي أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

### ١. مشكلة التمويل:

تعد مشكلة التمويل من أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعد مواردها الذاتية غير كافية للوفاء بمتطلبات الإنشاء والتأسيس أو عمليات التشغيل الجاري والإحلال والتجديد، كما يعتبر الحصول على التمويل أحد أهم المعوقات التي تواجه تنمية المشروعات الصغيرة وهو ما أكدته استطلاع أجري في عدة دول حيث أثبت أن مشاكل التمويل تأتي على رأس معوقات تلك المشروعات<sup>٢</sup>، كما أجريت دراسة مماثلة في أوروبا أكدت نفس النتائج<sup>٣</sup> وتعتبر المؤسسات المالية المتمثلة في البنوك التجارية والبنوك المتخصصة - هي المصدر المعتاد للحصول على وسائل التمويل، إلا أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يتيسر لها تدبير احتياجاتها من البنوك بسبب عدم امتلاكهم للضمان العيني الذي يتعين تقديمه مقابل

١ جزر، أبو فوزي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الحد من مشكلة البطالة في فلسطين، فبراير ٢٠٠٦، ص ٩.

٢ عمارة، بن منصور، "المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها"، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، سطيف

الجزائر، ٢٥-٢٨ ماي، ص: ٥

3 bologna 2000 SME Conference Business Symposium; Roundtable : Enhancing the Competitiveness of SMEs in Transition Economics and

Developing Countries in the Global Economy and their Partnership with SMEs of OECD Countries: Issues Paper. (Annex, p.6).

القرض، بالإضافة إلى قصور الوعي المصرفي لدى صغار الصناع والتجار مما يجعلهم أكثر تردداً في التعامل مع البنوك، نظراً لما تضعه المصارف من عراقيل وماتفرضه من شروط وماتختلفه من معوقات أمام تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة،<sup>١</sup> ويمكن القول أن إشكالية التمويل ترجع في الأساس إلى جملة من المعوقات منها ما هو عائد إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنها ما هو متعلق بالبنوك ومؤسسات التمويل، وبالتالي تختلف المعوقات من وجهة نظر مؤسسات التمويل عنها من وجهة نظر القائمين على المشاريع الصغيرة، وبالتالي المعوقات التي تواجه البنوك و مؤسسات التمويل هي<sup>٢</sup>:

أ. افتقاد عنصر الثقة في القائمين على المشروع الصغير، وينجم ذلك في أغلب الأحيان عن فقدان صاحب المشروع للجدارة الائتمانية المقنعة للمؤسسة التمويلية.

ب. عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمشروع الصغير.

ت. افتقار المشروع الصغير للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية.

ث. انخفاض القدرة على تسويق المنتجات، مما ينعكس سلبياً على المشروع.

ج. انخفاض العائد الذي تحققه البنوك من التعامل مع أصحاب الصناعات الصغيرة بسبب ضآلة حجم معاملاتهم.

ح. ارتفاع درجة المخاطرة في إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي أغلبها مشروعات فردية لا يتوفر عنها المعلومات الكافية بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، وأغلب القروض لدى المصارف ذات آجال قصيرة وذات عائد سريع، في حين أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى تمويل طويل الأجل.

أما المعوقات والمشكلات التمويلية التي تواجه القائمين على المشاريع فتتمثل في:

أ. ارتفاع تكلفة التمويل الذي يرغبون في الحصول عليه.

ب. ارتفاع نسبة المديونية مقارنة بأصول المشروع، وهذه نقطة ذات أهمية خاصة، لأن أصول المشروع الصغير لا توفر أصول الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد إذا ما احتاج إليه في فترة تشغيله من أجل الاستمرار في العملية الإنتاجية.

1 Chris Hall, APEC and SME Policy: Suggestions for an action agenda, University of Technology, Sydney, Australia, 1995, p.4

٢ د. المحروق، ماهر، مقابلة، ايهاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن

ت. تدخل مؤسسات التمويل وفرض الوصاية على المشروع الصغير، وذلك عند غياب الثقة فيه مما يؤدي إلى ظهور مشكلات بين مؤسسات التمويل والمشروعات الصغيرة وخاصة في الدول النامية.

ث. أن التمويل المتاح في بعض الأحيان لهذه المشاريع يعتبر غير مناسب لاحتياجاتها التمويلية نظراً لانخفاض مدة الائتمان أو لعدم كفايته.<sup>١</sup>

ج. ندرة المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع هذه المشروعات وخاصة في الدول النامية: وحتى إن وجدت فعادة ما تكون محدودة الإمكانيات فضلاً عن أنها تضع شروط صعبة للاقتراض بالنسبة لهذه المشروعات (توفير الضمانات المالية والرهونات، الشخصية المعروفة، اشتراط قيمة معينة من رأس المال.....). فهذه المشروعات لا تستطيع أن تقدم الضمان الكافي، لأنها لا تملك السمعة التجارية المعروفة، ولا المقدرة المالية. وبفرض توفير الائتمان اللازم إلا أنه يلاحظ في الكثير من الأحيان أن تكلفة الحصول عليه تفوق ما هو عليه بالنسبة للمشروعات الكبيرة.<sup>٢</sup>

ونتيجة للقيود والصعوبات المذكورة أعلاه، فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه قيود تمويل أصعب من القيود المفروضة على المشروعات الكبيرة من حيث ارتفاع أسعار الفائدة، وقصر مدد القرض والمغالة في الضمانات المطلوبة حيث تتجاوز تلك الضمانات كنسبة مئوية من قيمة القرض ٢٠٠ % في اليمن، و ١٧٠ % في الجزائر، وحوالي ١٤٠ % في كل من سورية والأردن<sup>٣</sup>، كما أن البنوك نتيجة لاعتبارها أن الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هو أكثر مخاطرة من الإقراض للمشروعات الكبيرة، فإنها تفضل الاعتماد على سمعة المقترضين أكثر من الاعتماد على الضمانات المقدمة وفي كثير من الأحيان تقتصر القروض على الزبائن ذوي العلاقات الجيدة بالبنوك المتمثلة غالباً في المشروعات الكبيرة، إما بالنسبة لبقية المشروعات فتفضل البنوك القروض الصغيرة وقصيرة المدى في شكل سحوبات على المكشوف على

١ المحروق، ماهر و مقابلة ايهاب ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها،مرجع سابق،ص 7.

٢ المبيرك، وفاء و الشمري، تركي، تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٦، ص ١٠٥.

٣ Robert Rocha, subika frazil, RaniaKhouri and Douglaspearce (2011), the status of bank landing toSMEsin the Middle East and North Africa:

Results of a joint survey of the Union of Arab Bank and the World Bank, World Bank police Research working paper No.5605.

القروض طويلة المدى التي تتماشى أكثر مع الاحتياجات الاستثمارية لتلك المشروعات، مما يحرّمها من الموارد المالية اللازمة لنموها وتطورها<sup>١</sup>.

## ٢. مشكلة التسويق:

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات وصعوبات تسويقية في السوق المحلي والخارجي بسبب المنافسة القوية التي تتعرض لها من جانب المشروعات الكبيرة وشركات التجارة الخارجية التي تستورد منتجات مماثلة.

وبصفة عامة، فإن صاحب المشروع الصغير يفتقر إلى الوعي التسويقي ويعاني من نقص كفاءات رجال البيع والتسويق وقصور المعلومات عن أحوال السوق ومستويات الأسعار وطبيعة السلع والخدمات المنافسة، ولاسيما بالنسبة لأسواق التصدير، كما تنقصه الإمكانيات المادية للإفناق على الترويج وتنشيط المبيعات، ولذلك يضطر صاحب المشروع الصغير إلى الاعتماد على الوسطاء من التجار في عملية التسويق والى قبول أسعار منخفضة إلى حد كبير مما ينعكس سلباً على معدلات الربحية، أضف إلى ذلك عدم قدرة هذه المشروعات الصغيرة على تقديم خدمات ما بعد البيع أو توفير تسهيلات الدفع للعملاء.<sup>٢</sup>

## ٣. المشاكل الإدارية والتنظيمية:

في كثير من الدول يسود إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الطابع الفردي بسبب سيادة الشخصية أو العائلية التي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية، والتي تتميز بمركزية اتخاذ القرار (حيث يضطلع فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد بكافة المهام والمسؤوليات الفنية والإدارية والتمويلية والتسويقية)، وهي ظاهرة تشكل قصوراً واضحاً في الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، وعدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية، وغياب الهياكل التنظيمية للمشروع. وعدم اتساق القرارات بسبب نقص القدرة والمهارة الإدارية للمدير المالك غير المحترف.

١ صندوق النقد العربي، تفعيل الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، تقرير السنوي لعام ٢٠١٣، الفصل العاشر، ص ٢٣٠.

[www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae)

٢ كنجو، كنجو، استراتيجيات الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر العالمي الخامس، جامعة فلادلفيا، كلية العلوم الإدارية

والمالية، عمان، الأردن، ٢٠٠٧، ص: ٤٠.

وعليه يتضح أن نمط الإدارة في تلك المشروعات يختلف تماما عن أنماط الإدارة الحديثة التي تأخذ بمفاهيم التخصص الوظيفي وتقسيم العمل وتفويض السلطات واللامركزية في اتخاذ القرارات وغيرها من نظم الإدارة العلمية المتطورة.

#### ٤. مشكلة الانتماء:

تعاني المشروعات الصغيرة من عدم وجود جهة معينة تهتم بشؤونها وقد يكون سبب ذلك سعة انتشارها وتباعد أمكنتها وصعوبة جمعها تحت جهة معينة، وهذا يحرمها في الكثير من الأحيان من الحصول على الامتيازات والتسهيلات لا بل إن مزاحمة المشروعات الكبيرة لها يجعلها عرضة للمطاردة والإغلاق والترحيل.

#### ٥. مشكلة العمالة وظروف تأمينها:

تفتقر المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الكوادر الفنية لأسباب كثيرة، أهمها عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذا القطاع، وتفضيل العمالة الماهرة العمل في المشروعات الكبرى حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل والفرص الأكبر للترقية.

لذا يضطر صاحب المشروع إلى توظيف عمال غير مهرة وتدريبهم أثناء العمل، غير أنه كثيراً ما يترك العامل وظيفته بمجرد إتقان العمل ويتجه للانضمام للمشروعات الكبيرة للاستفادة من مزاياها.<sup>١</sup> وعلى ذلك فاضطرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى توظيف عمالة غير ماهرة باستمرار وتحمل مشاكل وأعباء تدريبهم، تشكل أسباباً من شأنها تخفيض الإنتاجية وجودة السلع والخدمات المقدمة، بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف.

#### ٦. مشكلة عدم توافر المعلومات والبيانات:

تعاني المشروعات الصغيرة و المتوسطة من نقص شديد في المعلومات و البيانات التي تمكنها من اتخاذ قرار الإستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عنه عدم إدراك صاحب المشروع الصغير لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط، كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج و الطلب السوقي و حجم الواردات المناظرة ومستويات الأسعار و غيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعوبة على صاحب المشروع تحديد سياسات الإنتاج و التسويق التي تمكنه من تدعيم قدرة التنافسية في السوق أو علاقته التكاملية مع المؤسسات الكبيرة.<sup>٢</sup>

١ كنجو، كنجو، استراتيجيات الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مرجع سابق، ص ٣٣.

٢ وفاء، عبد الباسط، مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة، دار النهضة العربية، مصر، ٢٠٠١، ص ٣٠.

## ٧. المشكلات التنظيمية والتشريعية:

بدءاً من تعقيد وتعدد إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، حيث تعاني المشروعات الصغيرة من تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الاقتصادية، الصحية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، وغير ذلك) ناهيك عن السياسات الحكومية المتحيزة لصالح المنشآت الكبيرة والمتمثلة بأنظمة الحوافز والتسهيلات والدعم. فنجد أن الأنظمة القائمة والقوانين واللوائح المطبقة في العديد من البلدان وخاصة في البلدان النامية تميز المشروعات الكبيرة على حساب الصغيرة.<sup>١</sup>

**خاتمة:** أعطت الباحثة في الفصل الأول فكرة معمقة وتفصيلية عن التعاريف والمعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن قيام الباحثة بالحديث عن أهمية وخصائص وأنواع والمشكلات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

---

١ عبد الرحمن، نوزاد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي،مجلة العلوم الانسانية،العدد ٣٠: ص:٣.

## الفصل الثاني

### الخصائص النوعية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

مقدمة: في هذا الفصل ستقوم الباحثة بالتعرف إلى أنواع التمويل، وأهم مصادر التمويل التي يمكن أن تعتمد عليها المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تجارب بعض الدول النامية والمتقدمة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بناءً على ما سبق سيتوزع هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: أنواع التمويل وارتباطه بدورة حياة المشروعات.

المبحث الثاني: دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتجارب بعض البلدان (اليابان الأردن، مصر).



## المبحث الأول

### أنواع التمويل وارتباطه بدورة حياة المشروعات

#### تمهيد:

تعتبر مشكلة التمويل من أهم وأبرز المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأنها تفتقر إلى المهارات الأساسية في إدارة الشؤون المالية بالإضافة إلى نقص التمويل وتختلف حاجة المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل باختلاف المرحلة التي تمر بها، فاحتياجات المشروع عند الإنطلاق تختلف عن تلك الاحتياجات التي تظهر بعد الإنطلاق، ففي المرحلة الأولى (مرحلة الإنطلاق) تحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل طويل الأجل لبدء نشاطها، وذلك من أجل شراء الأصول الثابتة كالأراضي والمباني والآلات وهنا تظهر الحاجة إلى المصادر الداخلية للتمويل والتي تتمثل بمدخرات الفردية المملوكة لأصحاب المشروع، أو قد تكون مدخرات بعض أقاربهم لكن هذه الأموال عادة تكون غير كافية، وغالباً لا تلجأ هذه المشروعات إلى المصارف لأنها غير مؤهلة للحصول على المال من الأسواق المالية بالمعنى الأوسع للكلمة فمثلاً استخدام آليات البورصة بغرض التمويل أمر غير ممكن لهذا النوع من المشروعات لأنها مجبرة للخضوع تحت ما يسمى بالنظرية المالية بنظرية الإبلاغ أو الإفصاح المسبق عن وضعيتها المالية أمام جهات رسمية تقرر درجة قدرتها المالية ورغم أن المصارف كثيراً ما تحجم عن تمويل هذه المرحلة. إلا أنه يمكن أن توافق على منح القروض لها ، اذا وجدت من يجنبها من مخاطر التمويل، من خلال تقديم الضمانات سواءً شخصية أو عينية وتقوم حكومات بعض الدول بضمان قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذه الحالة، وقد تتوفر إمكانيات أخرى للتمويل، إذ يمكن الحصول على الأصول الثابتة من الآلات والمعدات بنظام الاستئجار أو من بعض مؤسسات التمويل الحكومية التي أنشأتها الدول لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة<sup>١</sup>.

مما سبق نستنتج أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند تأسيسها تحتاج إلى تمويل طويل ومتوسط الأجل، ويمكن أن تعتمد في ذلك على عدة مصادر من أهمها الاقتراض من الأصدقاء والأقارب، القروض البنكية طويلة الأجل، التمويل بالاستئجار....الخ.

١ وستون، فرد ، برجام يوجين ، التمويل الإداري، الرياض، دار المريخ، 1993. ص ١٩.

## أولاً: أنواع التمويل:

أ. تمويل الاستغلال : وهي تلك الأموال الموجهة لتمويل رأس المال العامل كالتدفقات المتعلقة بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع لاسيما شراء المواد الأولية ودفع أجور وبقية مستلزمات العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري.

## ب. تمويل الاستثمار :

ويقصد به الأموال الموجهة للحصول على الأراضي والمباني أو وسائل الإنتاج أو وسائل النقل وغيرها من الاستثمارات التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع، بمعنى هي تلك الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عليها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع ويعبر عن ذلك بتمويل رأس المال الثابت.<sup>١</sup>

وبالتالي فإن طبيعة القرض الموجه للاستثمار تختلف عن طبيعة القرض الموجه للاستغلال من حيث المدة، الشروط، الضمانات، الأخطار، العائد، هيكل التدفقات.. الخ وعادة ما يأخذ تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة شكل تسهيلات وحوافز منها:

\* حوافز وإعفاءات مقدمة مثل إعانات نقدية على شكل مبالغ لتمويل جزء من تكاليف الاستثمار تقدمها الحكومة أو السلطات القائمة على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو على شكل إعانات عينية مثل تقديم أراضي دون مقابل أو بأسعار تشجيعية.

\* تقديم قروض طويلة ومتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات وقروض قصيرة الأجل لتمويل الاستغلال الجاري بدون فوائد أو بفوائد مخفضة من قبل مؤسسات أو هيئات تعد لهذا الغرض.

\* منح إعفاءات ضريبية وجمركية.

\* تقديم المساعدات الفنية والاستشارات من قبل مختصين في مجال دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

\* تقديم مزايا مختلفة مثل سهولة تحويل الأرباح وإعادة الاستثمار.<sup>٢</sup>

## ثانياً: مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

١. التمويل الرسمي ويتم عن طريق الحصول على التمويل من البنوك التجارية أو البنوك المتخصصة في توجيه التمويل نحو قطاع معين كالبنوك المتخصصة في تمويل القطاع

١ حسن، أحمد توفيق، التمويل والإدارة المالية في المشروعات التجارية، مرجع سابق، ص388.

٢ الابراهيمى، عبدالله، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكلة التمويل"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المشروعات الصغيرة

والمتوسطة، يومي 17، 18، إبريل، ٢٠٠٦، ص٣٨٣.

الصناعي أو تمويل القطاع الزراعي أو من مصادر أخرى تتمثل عادة في مؤسسات الإقراض المتخصصة وعادة ما تكون مدعومة من قبل الحكومة والجهات الرسمية أو من خلال طرح الأوراق المالية (الأسهم والسندات) للاكتتاب العام على الجماهير.<sup>١</sup>

## ٢. التمويل غير الرسمي :

ويتم الحصول على الأموال اللازمة للمشروع دون الحاجة إلى إتباع خطوات وإجراءات رسمية وتقديم وثائق وأوراق ثبوتية، ومن أبرز هذه المصادر لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (المدخرات الشخصية، المدخرات العائلية، الإقراض من العائلة والأصدقاء ، شراء المواد من تجار الجملة مقابل الدفع الآجل...).

وتتمثل هذه المصادر جميعاً فرصاً لصاحب المشروع الصغير والمتوسط للحصول على التمويل اللازم ومن أهم مزايا هذا النوع من مصادر التمويل، السرعة في الحصول على الأموال اللازمة ببسر وسهولة، إلا أنه من أهم المعوقات لهذا النوع من المصادر، عدم ديمومة هذا المصدر وتوافره في الوقت الذي تحتاج فيه المنشأة الصغيرة والمتوسطة للتمويل.<sup>٢</sup>

## ٣. التمويل شبه الرسمي:

ويتم من خلال الإعتماد في توفير مصادر الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤسسات التمويل الرسمية، وفي إقراضها على أساليب غير رسمية وذلك من خلال عدة برامج أو نظم فرعية<sup>٣</sup> ويشمل:

### أ. نظام إقراض المجموعة:

ويعني قيام مجموعة من الأفراد بتكوين (منظمة-جمعية) تجمعهم ويتم الحصول على التمويل اللازم لهم من المؤسسات المالية باسم الرابطة التي تقوم بتوزيع هذا التمويل عليهم على أن يكونوا متضامنين فيما بينهم لسداد عبء التمويل والتزاماته.<sup>٤</sup>

ب. التمويل التعاوني: ويتم عن طريق إنشاء جمعيات الادخار والائتمان التي تقوم على قبول الودائع والمدخرات من أعضائها ثم تقديم التمويل للأعضاء في ترتيبات معينة إما في

---

١ د. أشرف، محمد دوابه، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠٠٦ ، ص 8.

٢ المؤتمر الدولي ،"التعاونيات والتنمية في مصر والعالم العربي الواقع والآمال" 9-8 مارس، 2005 ، المرجع السابق ص ٤.

١ المؤتمر الدولي حول "التعاونيات والتنمية في مصر والعالم العربي الواقع والآمال"، مرجع سابق، ص 4.

٢ د. المحروق، ماهر ، سياسات حماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر العربي لتنمية الموارد البشرية، الرياض، 2011، ص 19.

صورة مستمرة أو من خلال ما يعرف بجمعيات تناوب الادخار الائتمانية (أو ما يعرف بالصناديق الدوارة).

والفرق بين نظام إقراض المجموعة والتمويل التعاوني هو أنه في إقراض المجموعة يمثل المقرضون والوسطاء كيانات منفصلة أما في التمويل التعاوني فإن المقرضين والمودعين يكونون الوسيط.

ت. التمويل عن طريق التسهيلات الائتمانية: ويمكن أن يتم ذلك بصورتين:

الصورة الأولى: قيام التجار بتمويل مستلزمات الإنتاج للمنتجين على أن يحصلوا في مقابل ذلك على منتجات.

الصورة الثانية: الصناعات المغذية عن طريق توفير الخامات أو التمويل اللازم من المصانع الكبرى لصغار المنتجين لإنتاج أجزاء من المنتج الذي تقوم به هذه المصانع.

ث. التمويل القائم على البر والإحسان :

عن طريق القروض الحسنة والزكاة أو الوقف أو الصدقات والوصايا والهبات والإعانات بصورها المختلفة والتي يقدمها أهل الخير من الأغنياء للمحتاجين إما في شكل فردي أو في شكل مؤسسي<sup>1</sup>.

ثالثاً: دورة حياة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

هناك علاقة طردية بين دورة حياة المشروع ومدى الإستجابة لحاجاته التمويلية فكلما انتقل المشروع من مرحلة إلى أخرى صادف مشاكل أقل في الإستجابة لمطالبه التمويلية تعكس انخفاض درجة المخاطر<sup>2</sup>.

1. مرحلة التأسيس:

تجد مصادر تمويلها في المدخرات الشخصية لمالك المشروع والعائلة والأصدقاء، حيث أن هذه المرحلة تتضمن مخاطر عالية وعدم وجود شهرة للمشروع وبالتالي يمكن أن تحقق خسائر في السنوات الثلاث الأولى. إذن لا تستطيع المشروعات في هذه المرحلة الحصول على قروض مصرفية وبالتالي تلجأ معظم الدول إلى تقديم ضمانات حكومية لتمكين هذه المشروعات من الحصول على التمويل.

١ المؤتمر الدولي حول "التعاونيات والتنمية في مصر والعالم العربي الواقع والآمال، المرجع السابق، ص 6.

٢ الابراهيمى، عبدالله، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكلة التمويل"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المشروعات الصغيرة

والمتوسطة، يومي 17-18 أبريل، 2006، ص 390.

## 2. مرحلة النمو:

يصبح من المهم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التمكن من الوصول إلى مصادر تمويل خارجية بالرغم من البقاء في مرحلة خطورة مرتفعة يوازيها قدرة على توليد معدلات عوائد مرتفعة، ولكنها لا تستطيع في هذه المرحلة جذب رأس المال المخاطر إنما يتم ملأ الفجوة التمويلية عن طريق مؤسسات متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن المهم خلال هذه المرحلة أن يتفادى المشروع الإفراط في زيادة التمويل الخارجي من أجل التوسع، ويمكن تحقيق ذلك بالإستعانة بالأرباح المحتجزة.

## 3. مرحلة النضوج :

تنتم هذه المرحلة باستقرار التدفقات النقدية مع الإحتياج المستمر للتمويل قصير الأجل، وقد يحتاج المشروع إلى قليل من التمويل طويل الأجل لتمويل وبعد أن يصبح لهذه المشروعات الشهرة المطلوبة يصبح بإمكانها الحصول على القروض المصرفية وجذب رؤوس الأموال<sup>١</sup>.

## 4. مرحلة الانحدار:

تواجه المشروعات في هذه المرحلة مشاكل عدة منها: عدم قدرة إدارتها المالية على إدارة التدفقات النقدية بفاعلية، مما يضطرها لطلب المزيد من القروض من مختلف المصادر لتمويل احتياجاتها من رأس المال العامل<sup>٢</sup>.

كما يتضح مما سبق أن لكل مرحلة وضع تمويل خاص، ففي مرحلة التوسع يقل مستوى المخاطر، لكن المشروع لا يزال عاجزاً عن توفير التمويل ذاتياً، فنموه سريع وهو في حاجة إلى أموال الإستثمار. أما في مرحلتي التطور والنضج تتناقص المخاطر، والتمويل الذاتي يلعب دوراً ملموساً وتكتسب المشروعات قدرة على الإستدانة حيث تضمن إمكاناتها الذاتية سداد أعباء القروض، مما يؤدي إلى تراجع دور مؤسسات رأس مال المخاطر لتترك المجال لوسائل التمويل التقليدية.

---

٢ عبد الرسول، حسن ، ادارة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان، رسالة دكتوراه في ادارة الاعمال، كلية الاقتصاد، جامعة

دمشق، 2008، ص٨٦.

٢ الخضر علي و حرب. بيان إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة، دمشق: منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٦، ص٢٨٣.

## المبحث الثاني

### دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

#### تمهيد:

من خلال التعامل مع موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يجب الأخذ في الإعتبار فرضية أن شرط نجاح هذه المشروعات هو أن توليها الدولة أهمية ضمن سياساتها الاقتصادية. ويعتبر التمويل من أهم المتطلبات لتنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة، شأنه في ذلك شأن بقية المتطلبات مثل الإطار القانوني والتسويقي والبحث والتطوير. ويعد نقص التمويل من العقبات الرئيسية التي تواجه هذه المشروعات، ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذه المشروعات تعتبر من أوجه الاستثمار عالية المخاطرة، لعدم كفاية الأصول أو صغر حجم رأس المال، أو نقص الضمانات، أو التعرض لمخاطر السوق.

#### أولاً: دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

يظهر دور المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة واضحاً وخاصة المصارف التجارية والمتخصصة ويتراوح هذا الدور ما بين تأسيس الصناديق التي تقوم بتمويل هذه المشروعات والإستثمار فيها أو إنشاء وحدات خاصة داخل البنوك لتمويل هذه المشروعات، كما يتضح أن حاجة المشروعات الصغيرة والمتوسطة للأموال واسعة فهي تشمل الأموال الموجهة للإستغلال وتزداد حاجة المشروعات الصغيرة والمتوسطة للبنوك إذا علمنا أنه ليس باستطاعتها اللجوء إلى البورصات والأسواق المالية خاصة في الدول النامية، ويبقى الإعتماد على إمكانياتها الذاتية انطلاقاً من التدفقات النقدية المتولدة داخلها.<sup>1</sup>

وتأخذ الخدمات التمويلية التي تقدمها البنوك لهذه المشروعات أشكالاً عديدة مثل:

- القروض قصيرة الأجل والتي تتفق مع معدلات نشاط ودخل بعض المشروعات.
- القروض المتكررة: حيث يتم فتح حساب ائتماني جديد عند انتهاء مدة القرض وسداد التزامات العميل، وفي هذه الحالة يعتمد حجم القرض على التدفقات الائتمانية للعميل.
- القروض متناهية الصغر أو التسهيلات الائتمانية للسحب على المكشوف (بدون ضمان) التي تلائم متطلبات تمويل التعاملات اليومية للمشروعات الصغيرة.

1 عبده، فتحي السيد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مرجع سابق، ص85.

- شراء حسابات القبض بخضم أو تمويل شراء الأصول.
  - وعلى أية حال فإن قدرة البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تقتصر على توفير التمويل المباشر من خلال منح الإئتمان لهذه المشروعات بل يمتد دور البنوك في هذا المجال بصورة غير مباشرة ليشمل التمويل للمؤسسات المالية غير البنكية التي تقوم بدورها بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
  - وعند تقديم هذه الخدمات لا بد على البنوك أن تأخذ بالإعتبار ما يلي:
  - أن تكون المنافذ الخاصة بتقديم هذه الخدمات قريبة من مواقع المشروعات.
  - استخدام إجراءات مبسطة لمنح القروض.
  - التقليل من الوقت ما بين التقديم لطلب القرض وما بين الحصول عليه.
- وهذه الخصائص جميعاً يجب أن تتوفر في وحدات البنوك المتخصصة التي تخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.<sup>1</sup>

#### ثانياً: مؤسسات الإقراض المتخصصة:

جاء إنشاء المؤسسات الإقراضية المتخصصة في معظم دول العالم كرد فعل لتجنب البنوك التوجه نحو توفير الإئتمان طويل الأجل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في الوقت الذي تركز فيه نشاطها الائتماني في مجال القروض قصيرة الأجل، للحصول على الربح السريع. وعليه كان لا بد من إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة تقدم التسهيلات الائتمانية المتوسطة وطويلة الأجل لمختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك وفقاً لشروط وأساليب محددة ومميزة عن تلك المتبعة في البنوك، في محاولة للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وإتاحة المجال أمام مختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورها المهم في الاقتصاد الوطني.

والمؤسسات الإقراضية المتخصصة إما أن تعود ملكيتها بالكامل إلى القطاع الخاص، حيث يساهم في إنشائها عدد من الأفراد والشركات الخاصة (سواء مصارف أو شركات تأمين أو أشخاص طبيعيين أو مؤسسات أخرى خاصة)، أو أن تكون مشتركة بين القطاع الخاص والدولة، إلا أنه يؤدي تدخل الدولة في أي مؤسسة إقراضية إلى وجود فكرة لدى المقترضين بأن الدولة هي التي تعمل على دعم وتقديم القروض عبر تلك المؤسسة، فيشجع الأفراد على الحصول على هذه القروض واستخدامها لأغراض غير تلك التي تم الإعلان عنها مسبقاً عند الحصول عليها،

<sup>1</sup> البنك المركزي المصري، دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مفاهيم مالية، المعهد المصرفي المصري، العدد الثامن،

ويحاولون عدم الالتزام بالتسديد، أو عدم اعتبارها التزاماً مالياً يجب القيام بتسديده في الأوقات المحددة<sup>١</sup>.

وفيما يأتي عرض لبعض أنواع هذه المؤسسات:

#### أ- المؤسسات والصناديق التمويلية:

غالباً ما تكون هذه المؤسسات حكومية أو شبه حكومية إلى حد ما، تقوم الحكومات بإنشاء مثل هذه المؤسسات وتشجع على إقامتها لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تطويرها عن طريق توفير التمويل اللازم لها، والعمل على زيادة فرص العمل وتقليل حدة الفقر والبطالة.

#### ب- الصناديق والهيئات التطوعية والمنظمات غير الحكومية المحلية الأجنبية NGOs:

جاء تأسيس هذه الجمعيات والهيئات نظراً للحاجة الملحة لتوفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف أفراد المجتمع وشرائحه العديدة وتتوجه هذه الجهات عادةً لقطاعات وفئات محدودة مسبقاً.

وتكثر هذه الصناديق في الدول الغربية وخاصة الصين واليابان، حيث تعمل اليابان على إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبعد تمكنها من خوض المنافسة السوقية، تقوم ببيعها للقطاع الخاص أو ما يسمى بالخصخصة، وكذلك توجد هذه الصناديق في دول الخليج ومصر<sup>٢</sup>، حيث وجود الصندوق الاجتماعي للتنمية، والذي يعتبر أهم مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنشئ هذا الصندوق، الصندوق القومي المصري بالقرار الجمهوري رقم 40 لعام 1991، لتوفير فرص عمل جديدة والمساهمة في حل مشكلة البطالة، والتعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وتخفيف وطأة إجراءاته عن كاهل محدودي الدخل

تتلخص مهام هذا الصندوق في تعبئة الموارد المالية والفنية العالمية والمحلية لاستخدامها في تحقيق حلول عاجلة، كتنفيذ برامج تتضمن مشروعات عديدة في مجالي الإنتاج والخدمات، وذلك لخلق فرص عمل جديدة دائمة ومؤقتة لمساعدة الفئات الأكثر احتياجاً، وتحقيق تنمية اجتماعية وبشرية لها. وأيضاً لتنمية المؤسسات بدعم قدراتها التنظيمية ورفع أدائها الفني للاحتفاظ باستمرارية برامج الصندوق ومشاريعه.

١ منظمة العمل العربية، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، "التشغيل وتنمية المشروعات الصغرى"، بحث مقدم ضمن سلسلة دراسات سياسات التشغيل وتخطيط القوى العاملة: وحدات تدريبية لتطوير مهارات مخططي التشغيل، الوكالة الليبية للتزقيم الدولي الموحد للكتاب، بنغازي، ليبيا،

ط١، ٢٠٠٨، ص ١٧.

٢ المحروق، ماهر، مرجع سابق، ص٦.



وكذلك هناك برنامج آخر يسمى برنامج تنمية المشروعات، وهو أحد آليات الصندوق الاجتماعي للتنمية لدعم إقامة مشروعات صغيرة جديدة والتوسع في القائم منها وتحديثه لزيادة دخل الأفراد وإتاحة فرص عمل جديدة، بما يساهم في حل مشكلة البطالة ويعمق وعي الشباب وغيرهم بأهمية العمل الحر، ويعمل البرنامج على إتاحة الائتمان والمعونة الفنية والتدريب للمساعدة في تنفيذ مشروعات تتقدم بها جهات مؤهلة للصندوق، وتكون ذات جدوى فنية واقتصادية توفر فرص عمل جديدة<sup>1</sup>.

### ثالثاً: معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة:

يؤدي تدخل الدولة في أي مؤسسة إقراضية، إلى خلق فكرة لدى المقترضين بأن الدولة هي التي تعمل على دعم وتقديم القروض من خلال تلك المؤسسة، فيشجع الأفراد على الحصول على هذه القروض واستخدامها لأغراض غير تلك التي تم الإعلان عنها مسبقاً عند الحصول عليها ويحاولون عدم الالتزام بالتسديد، أو عدم اعتبارها التزاماً مالياً يجب القيام بتسديده في الأوقات المحددة. ولا بد هنا من التذكير بأن إنشاء المؤسسات الإقراضية المتخصصة جاء محاولة لسد جزء من الفجوة التمويلية، وتوفير التمويل لكل قطاع من القطاعات بصورة متخصصة، فهدف هذه المؤسسات منذ إنشائها كان محاولة تصحيح سوق الائتمان، غير أنها لم تتمكن من تجنب مخاطر المجازفة في تقديم القروض، وهذا الجزء من المجازفة تمكنت البنوك التجارية من تجاوزه بوضعها الضمانات كعائق أمام تمويل المشروعات الصغيرة. وفيما يلي عرض لأهم المعوقات التي تعترض البنوك في تمويلها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:<sup>2</sup>

#### 1. عدم وجود دراسات جدوى سليمة وموضوعية:

أحد متطلبات البنوك لمنح الائتمان وجود دراسة جدوى للمنشأة المطلوب تمويلها وغالباً لا توجد لدى المشروعات الصغيرة دراسات جدوى بالمستوى المطلوب وذلك نظراً لارتفاع تكلفة إعدادها والتي تصل في بعض الأحيان إلى أرقام عالية لا يستطيع أصحاب المشروعات الصغيرة تقديمها.

١ البنك المركزي المصري، دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مفاهيم مالية، المعهد المصرفي المصري، العدد

الثامن، ص ٣.

٢ سمير، باعمر، "معوقات تمويل المنشآت الصغيرة من وجهة نظر مصرفية"، بحث مقدم إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة

وسبل دعمها وتنميتها، الرياض، ٢٠٠٢، ص 6.

## 2. ضعف الضمانات:

تأتي الضمانات في مقدمة الأولويات الائتمانية لمؤسسات التمويل عند منحها التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وفي الواقع العملي لا تتوافر لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الضمانات اللازمة للتمويل، ومن ثم تحجم البنوك عن تمويل تلك المشروعات نتيجة عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل.<sup>١</sup>

## 3. عدم انتظام السجلات المحاسبية:

تعتمد البنوك في منح الائتمان للمؤسسات القائمة على دراسة السجلات المالية والحسابات الختامية المنتظمة وهذا غير متوفر لدى غالبية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب عدم تمكن أصحابها إمساك دفاتر منتظمة لضعف الخبرة والإمكانات وانخفاض حجم النشاط ويكتفي أصحابها بإمساك سجلات إحصائية شخصية ، كما أن البعض يتجنب المشكلات الضريبية .

## 4. عدم القدرة على إعداد ملف ائتماني:

تفتقد العديد من المشروعات الصغيرة للخبرة المصرفية والقدرة على إعداد ملف ائتماني يمكن تقديمه إلى البنوك للحصول على التمويل اللازم، حيث يعد إعداد ذلك الملف وفقاً للأعراف المصرفية الصحيحة من المعايير الهامة للحصول على التمويل.<sup>٢</sup>

## 5. إرتفاع درجة المخاطرة:

تتسم غالبية المشروعات الصغيرة بارتفاع درجة المخاطر نظراً لطبيعة تكوينها والتي تعتمد في الغالبية على شخص واحد أو عائلة واحدة إضافة إلى ضعف المراكز المالية مما يشكل عائقاً أمام قيام البنوك بتمويل تلك المشروعات حيث تهتم البنوك دائماً بتمويل المشروعات ذات المخاطر المنخفضة.<sup>٣</sup>

---

١ سمير، باعمر، "معوقات تمويل المنشآت الصغيرة من وجهة نظر مصرفية"، بحث مقدم إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة

وسبل دعمها وتمييزها، الرياض، 2002، ص٧.

٢ د. دوابه، أشرف محمد ، "اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية

السادات للعلوم الادارية، القاهرة، العدد الرابع، اكتوبر 2006، ص١٨.

٣ دوابه، أشرف محمد ، "اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، مرجع

سابق، ص١٨

6. ضعف قدرات المؤسسات التمويلية وعدم ملائمة نماذجها الإقراضية: ويعود ذلك إلى حداثة خبرة المقرضين وضعفها بالنسبة للتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة<sup>1</sup>، وفي دراسة نفذت عام ٢٠٠٩ بالتعاون بين اتحاد المصارف العربية والبنك الدولي شملت ١٣٩ بنكاً في ١٦ دولة عربية للتعرف على استراتيجيات تلك البنوك في الإقراض إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعلى الخدمات التي توفرها لتلك المشروعات بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بتلك القروض، تبين أن نسبة كبيرة من البنوك العربية، خاصة البنوك الحكومية، تشكو من ضعف قدراتها الداخلية للتعامل مع قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واعتمادها على أساليب غير متطورة لتقييم طلبات القروض والتي تتماشى أكثر مع قروض المشروعات الكبيرة، ولا تأخذ بعين الاعتبار خاصيات واحتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة<sup>2</sup>.

#### 7. عدم ملائمة صيغ التمويل البنكية التقليدية للمشروعات الصغيرة:

حيث تضع البنوك العديد من المعايير والشروط التي يجب توافرها في المشروعات التي يمكن أن تحصل على تمويل ولا تتناسب هذه المعايير والشروط غالباً مع طبيعة وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تحتاج غالبية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى تمويل متوسط وطويل الأجل لأغراض الإنشاء والاستثمار وهو ما لا يتوافق مع معايير منح التمويل بالبنوك والتي تفضل دائماً منح قروض قصيرة الأجل والتي تتناسب مع طبيعة غالبية الموارد المالية بالبنوك والتي تنسم بأنها قصيرة الأجل.

#### 8. سياسة سعر الفائدة:

تعتبر سياسة سعر الفائدة من المعوقات الرئيسية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتم فرض أسعار فائدة مرتفعة بالقدر الذي يغطي التكاليف الثابتة لتقييم القروض والإشراف عليها من قبل مؤسسات التمويل وخاصة بالنسبة لطالبي القروض من المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما أن هناك قضية جوهرية أخرى تتعلق بالبعد الديني للعديد من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث يرفضون التعامل بالفائدة لكونها ربا محرمة<sup>3</sup>.

١ صندوق النقد العربي، تفعيل الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، تقرير السنوي لعام ٢٠١٣، الفصل العاشر، ص ٢٣٠.

[www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae)

2 Robert Rocha, subika frazil, RaniaKhouri and Douglaspearce (2011), the status of bank landing toSMEsin the Middle East and North Africa:

Results of a joint survey of the Union of Arab Bank and the World Bank, World Bank police Research working paper No.5607.

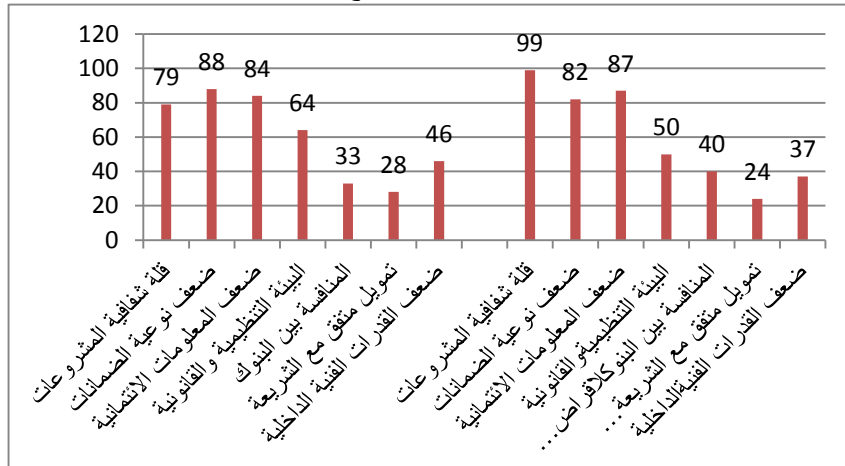
٣ د. دوابه، أشرف محمد، "اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، مرجع

سابق، ص ١٩.

ويرأي الباحثة فإن أي نشاط تمويلي تمارسه أي مؤسسة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة - بغض النظر عن طبيعة هذه المؤسسة - لابد أن تعترض مسيرته بعض المعوقات، وتتنوع هذه المعوقات بتنوع الجهات المقرضة، فإذا كانت مصرفاً تجارياً تتمثل المعوقات في صعوبة توفير المقرض للضمانات اللازمة للحصول على التمويل. وإذا كانت المؤسسة المقرضة (الممولة) متخصصة تتمثل المعوقات في عدم الإلتزام بالغاية الحقيقية من الحصول على القرض أو في عدم الإلتزام بالتسديد. وإذا كانت الجهة المقرضة جهة حكومية فإن المقرض يتعامل مع القرض على أنه معونة أو دعم وليس من الضروري تسديده. والشكل التالي يبين درجة أهمية محددات اقراض البنوك العربية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمثل الأعمدة إلى اليمين البنوك الخاصة والى اليسار البنوك العامة:

الشكل رقم (٣)

درجة أهمية محددات اقراض البنوك العربية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة



source: Rocha et al.(2011)، مرجع سابق

نتبين من الشكل السابق تواضع البنية التحتية المصرفية المتمثلة في عدم شفافية المشروعات، وضعف نظام المعلومات الائتمانية وعدم وجود ضمانات موثوق بها والتي تعد الأسباب الرئيسية لعزوف البنوك عن اقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. وبناءً على ما سبق ذكره نجد بأن كلاً من المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة لا تقوم بالإقدام على منح التمويل اللازم للمشروع الصغير أو المتوسط دون وجود ضمانات، سواء ضمانات عقارية أو ضمانات شخصية أو كمبيالات أو غيرها من أنواع الضمانات المقبولة لديها، وهنا تبرز أهمية الضمانات كعنصر أساسي للحصول على التمويل، وتظهر لدينا مشكلة

جديدة تتمثل في عدم قدرة بعض أصحاب المشروعات على توفير الضمانات المطلوبة، وبالتالي لا تستطيع هذه المشروعات توفير احتياجاتها التمويلية في ظل غياب الضمانات، مما استدعى تدخل الحكومات هنا لتوفير بديل مناسب وهو ضمان مخاطر القروض.

#### رابعاً: أساليب داعمة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

##### ١. مؤسسات ضمان مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تعمل البنوك والمؤسسات المالية كوسيط مالي بين أصحاب المدخرات والودائع من جهة ومستخدمي هذه الأموال من جهة أخرى، وممارسة هذه الوساطة المالية بين الطرفين توضح العلاقة التي ينشأ عنها الائتمان، فالائتمان علاقة بين طرفين أولهما تزيد موارده على احتياجاته وهم (المدخرون) والثاني تزيد احتياجاته على موارده وهم (المقترضون)، وطبيعة العلاقة التي تنشأ بينهما تأخذ أحد شكلين: مباشر دون وساطة من أي طرف خارجي، أو غير مباشر عن طريق طرف ثالث غالباً ما يكون البنوك.

وتكتنف ممارسة البنوك لهذا النشاط مخاطر مالية كثيرة تحدث آثاراً سلبية واضحة، وغالباً ما تنجم هذه الآثار عن عدم تسديد الأموال التي تقرضها البنوك للأفراد لظروف اقتصادية سيئة تصيب المقترضين، ومن هنا كان على البنك أن يعمل على ضمان حقه واسترداد أمواله حتى يتمكن من الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين، ولاسترداد هذه الأموال يشترط البنك الحصول على الضمانات مقابل توفير التمويل لمختلف المشروعات الصغيرة منها والكبيرة.<sup>١</sup> وتساهم آليات تدخل مؤسسات ضمان مخاطر القروض في تسهيل حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على القروض بشروط ميسرة نسبياً، من خلال تقاسم مخاطر الإقراض مع المصارف وتقليص تكلفة الحصول على القرض حيث تهدف إلى:

أ. توفير الضمان للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، التي لا يقدر أصحابها على الحصول على التمويل نظراً لعدم قدرتهم على توفير الضمانات اللازمة للحصول عليه.

ب. تغطية جزء من الخسائر الناجمة عن أي تعثر للعميل المقترض، الذي لا يتمكن من السداد، وفي مثل هذه الحالة فإن هذه المؤسسات تعمل على تشجيع البنوك على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

١ المحروق، ماهر، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما، مرجع سابق، ص 10.

ت. تعمل هذه المؤسسات على توفير الضمانات للبنوك، لتمويل الموجودات الثابتة، ومنها ما يوجه لتمويل رأس المال العامل.

وتفيد البيانات المتوفرة أن الدول العربية التي لها برامج نشطة لضمان القروض، مثل تونس ولبنان والمغرب، لها أيضاً نسب أكبر لقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي القروض المصرفية<sup>١</sup>.

## ٢. الإيجار التمويلي:

### أ. تعريف الإيجار التمويلي:

يمكن تعريف الإيجار التمويلي على أنه اتفاق تعاقدى بين المؤجر والمستأجر لتأجير أصل معين يختاره المستأجر، ويستبقى المؤجر لنفسه حق ملكية الأصل، ويعطي للمستأجر حق استعمال الأصل خلال مدة زمنية متفق عليها مقابل دفع الإيجار المحدد.

ويعتبر الإيجار التمويلي من أهم الصيغ الاستثمارية وأكفأها في رفع معدلات النمو الاقتصادي نظراً إلى طبيعته وسهولة تطبيقه واستجابته للإحتياجات التمويلية للمشروعات، و لاسيما أنه يعد بديلاً جيداً لها في حالات قيامها بالتوسع الإنتاجي والتشغيلي، بدلاً من لجوئها إلى الاقتراض من البنوك أو قيامها بطرح أسهم جديدة وما يكتنف ذلك من صعوبات، كونه يقدم تمويلاً كاملاً بنسبة ١٠٠% لقيمة الأصول المراد الحصول عليها وهو ما لا يتوافر عادة في أي من الأساليب التمويلية الأخرى.

وبذلك يعد أحد الوسائل التي يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تحصل من خلالها على الأصول الرأسمالية الإنتاجية المطلوبة للتشغيل دون الحاجة إلى شرائها وتحمل تبعات تمويلها، وهي بذلك تحقق للمشروع فائدتين أساسيتين الأولى: سرعة الحصول على الأصول الرأسمالية الإنتاجية المطلوبة للتشغيل والانفعا بها والثانية: زيادة الإستثمارات، وذلك من خلال تخفيف الأعباء على الموارد المالية للمشروع وتوفيرها للإستخدامات الأخرى بالمشروع. في حين توفر للمؤجر (البنوك أو المؤسسات التابعة لها) مجالاً واسعاً للإستثمار بعوائد مناسبة وبضمان كاف، قوامه ملكية الأصول الرأسمالية المؤجرة ذاتها.

وتبين إحصاءات البنك الدولي السنوية أن حجم عمليات التأجير التمويلي على مستوى العالم وصل إلى ٦٤٣ مليار دولار بنهاية العام ٢٠٠٨<sup>١</sup>، بينما لا يزال التعامل بهذه الصيغة

١ صندوق النقد العربي، تفعيل الدور التموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، التقرير السنوي لعام ٢٠١٣، الفصل

العاشر، ص ٢٢٣. [www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae).

التمويلية محدوداً في معظم الدول العربية ومنها سورية وذلك لغياب الأطر القانونية التي تنظم هذا النوع من الخدمات في أغلب الدول العربية<sup>٢</sup>.

ب. الأنواع الرئيسية للتمويل عن طريق التأجير:

١. **التأجير التمويلي:** هو عبارة عن علاقة تعاقدية طويلة الأجل بين المؤجر والمستأجر غير قابلة للإلغاء، يتم بموجبها تمويل استعمال الأصل، والإنتفاع به خلال العمر الإنتاجي للأصل، مقابل قيمة إيجارية محددة، عادةً ما يبلغ إجمالي القيم الإيجارية المدفوعة خلال مدة العقد، معظم تكلفة الأصل محل الإيجار أو كاملها فضلاً عن هامش ربحي مناسب للمؤجر، واحتفاظه بملكية الأصل حتى نهاية العقد، وامتلاك المستأجر لخيار شراء الأصل عند نهاية مدة التعاقد أو إعادته للمؤجر، أو تجديد العقد بشروط أفضل.

٢. **التأجير التشغيلي:** هو عقد تجاري قصير الأجل يغطي مدة تقل كثيراً عن العمر الإنتاجي المتوقع للأصل المؤجرة، ويتميز هذا النوع من التأجير عن غيره ببعض الخصائص من أبرزها: أنه لا يسمح باستهلاك رأس المال المستثمر من قبل المؤجر لأن مدة التعاقد لا تغطي إلا جزءاً محدوداً من العمر الاقتصادي للأصل، فضلاً عن أن المؤجر يقوم بتقديم بعض الخدمات الخاصة بالصيانة، كما يتحمل مخاطر التقادم، ونفقات التأمين على الأصل. ويستخدم هذا النوع من التأجير خاصة في حالات السلع التي تتعرض لتغيرات تكنولوجية سريعة ما يدفع المستأجر إلى عدم الاحتفاظ بها طيلة فترة عقد التشغيل كما يعطي للمؤسسة المستأجرة حق إعادة الأصل الإنتاجي لمالكه قبل استيفاء مدة العقد، مما يسمح لها باستخدام أحدث تكنولوجيا متاحة، وكذلك إمكانية تجريب الأصل ومن ثم تحويل العقد إلى تأجير تمويلي<sup>٣</sup>.

٣. **نظام حاضنات الأعمال :**

الحاضنة هي منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل، من مكان مجهز مناسب فيه كل الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع وتنميته، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة محدودة متخصصة توفر الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المشاريع الصغيرة، والتغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها

١ مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، التأجير التمويلي ودوره في تفعيل مشروعات السكك الحديدية، المجلد ٢٧، العدد الثالث، ٢٠١١، ص ٦٠٨.

٢ صندوق النقد العربي، تفعيل الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، تقرير السنوي لعام ٢٠١٣، الفصل العاشر، ص ٢٢٦.

٣ مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، التأجير التمويلي ودوره في تفعيل مشروعات السكك الحديدية، المجلد ٢٧، العدد الثالث، ٢٠١١، ص ٦١١.

وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها<sup>١</sup>. ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مختلطة، غير أن تواجد الدولة في مثل هذه المؤسسات يعطي لها دعماً أقوى<sup>٢</sup>.

وتقدم الحاضنة الخدمات الآتية:

أ. إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة<sup>٣</sup>

ب. تقديم مساعدات مالية مباشرة أو التعريف بفرص ومصادر التمويل المتاحة أمام المشروعات.

ت. تقديم فرص الائتمان التجاري للآلات والمعدات.

ث. مساعدة المشروع على تحديد مستلزمات التمويل والقروض والسيولة العامة وجدولتها.

ج. عقد دورات تدريبية مكثفة للمشروعات المحتضنة حول بعض القضايا الأساسية لتنمية روح الريادة.

ح. مساعدتها على الاتصال بالمؤسسات المالية (المصارف وغيرها) مع تقديم توصيات حول نجاعة المشاريع المقترحة، وكذلك تقديم المقترحات حول مبالغ التمويل اللازمة<sup>٤</sup>.

---

١ عمر، أيمن علي، إدارة المشروعات الصغير، الدار الجامعية، مصر القاهرة، ص94.

٢ رحيم، حسن، ترقية و دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نظام الحاضن، مرجع سابق، ص52.

٣ هيكل، محمد، مهارات ادارة المشروعات الصغيرة، سلسلة المدرب العلمية، مجموعة النيل -العربية، مصر، 2002، ص192.

٤ قحف عبد السلام، ادارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص81.



### المبحث الثالث

التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتجارب بعض البلدان (اليابان، الأردن، مصر)

تمهيد:

تعد عقبة التمويل واحدة من المعوقات المهمة لقيام المشروعات الصغيرة، فأصحاب هذه المشروعات عادةً ما يكونون من المهنيين ولا تتوفر لديهم مدخرات تمكنهم من إقامة مشروعاتهم، كما لا يوجد لديهم ضمانات مصرفية التي يمكن تقديمها للبنوك للحصول بموجبها على قروض ومن جانب آخر فإن مصادر التمويل في صورة قروض بفائدة ترهق هذه المشروعات، إذ تعد فوائد هذه القروض بمثابة تكلفة ثابتة ترهق كاهل هذه المشروعات وتجعلها تفقد ميزة تنافسية مع المشروعات الأخرى بارتفاع تكاليفها، كما يتخوف عدد لا بأس به من الراغبين في إقامة المشروعات الصغيرة من الربا التي تلحق بالقروض بفائدة، ومن هنا توجد مجموعة من المميزات التي تجعل اعتماد أساليب التمويل الإسلامية واجبة التطبيق من أجل النهوض بالمشروعات الصغيرة، ورفع الحرج الشرعي عن الراغبين في إقامتها<sup>١</sup>.

أولاً. مميزات التمويل الإسلامي:

أ. المحافظة على الهوية الذاتية للمسلمين في ظل العولمة والتأكيد على قدرة المسلمين على التأثير المتبادل والإسهام الإيجابي في نظام العولمة بتقديم ما لديهم من أساليب ونظم تفيدهم جميع.

ب. تحقق أساليب التمويل الإسلامية العدالة بين طرفي المعاملة بحيث يحصل كل طرف على حقه بدلاً من نظام الإقراض بفوائد الذي يحصل المقرض على حقه من مبلغ القرض والفوائد دائماً، بينما يظل حق المقرض محتملاً قد يحدث أو لا يحدث، ومن جانب آخر فإن أساليب التمويل الإسلامية تضمن استخدام التمويل المتاح في مشروعات حقيقية وهو ما يؤدي إلى قيام تنمية تفيدهم المجتمع بينما في الأساليب الأخرى قد تستخدم الأموال في حاجات شخصية (استهلاكية) بعيدة عن المشروعات المقدمة للتمويل مما يكرس حال الديون والفقر في المجتمع.

ت. تتميز أساليب التمويل الإسلامية بالتعدد والتنوع بما يلبي جميع المتطلبات، ويظهر هذا التنوع وخصوصاً أنه توجد أساليب قائمة على المعاوضات التي أساسها العدل مثل المشاركات والائتمان التجاري وبجانبيها توجد أساليب قائمة على الإحسان مثل القروض الحسنة والصدقات

١ ناصر، سليمان، محسن، عواطف، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيرفة الإسلامية، الملتقى الدولي لمعهد العلوم

الاقتصادية حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهونات المستقبل ٢٣-٢٤ يناير، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ١.

التطوعية والزكاة والوقف، أما أسلوب الإقراض بفوائد فهو أسلوب وحيد يضيق من نطاق التمويل<sup>١</sup>.

ثانياً: أهم الصيغ المتاحة أمام البنوك الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أ. التمويل بصيغة المشاركة:

تعتبر المشاركة أحد أهم أدوات التمويل التي تعرضها البنوك الإسلامية، وتقر الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية أن التمويل بالمشاركة أكثر ضماناً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. فمن المعروف أن معدلات الفشل للمشروعات الصغيرة كبيرة بسبب نقص دراسات الجدوى الاقتصادية أو عدم كفاءة الإدارة ونقص التخطيط وطبعاً ضعف التمويل<sup>٢</sup>.

وتعرف المشاركة على أنها أسلوب تمويلي يشترك بموجبه المصرف الإسلامي مع المشروع بتقديم المال اللازم للمشروع. ويوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه أما الخسارة فبحسب مساهمة كل طرف في رأس المال، ويقوم بالإدارة صاحب المشروع ومشاركة البنك تكون بالقدر اللازم لحفظ حقوقه والاطمئنان إلى عدم حدوث إهمال أو تقصير، كما يحصل صاحب المشروع من المصرف على حصة من الربح مقابل إدارته للمشروع<sup>٣</sup>.

ويمكن القول أن صيغة المشاركة وما يتفرع عنها من صور تطبيقية (خاصة المشاركة المتناقصة) تعتبر أسلوباً تمويلياً ناجحاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لما يمتاز به من قلة التكلفة بحيث لا يشكل أي عبء مادي على كاهل أصحاب هذه المشروعات فالمشاركة بين المصرف وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة توفر وقوف المصرف إلى جانبها، مراجعاً خططها ومعطياً مشورته لها من خلال الدراسات الاقتصادية والتحليلية لمشروعات ذلك القطاع ما يزيد من قدرتها على النمو والتقدم. كما أن مساهمة صاحب المشروع في حصة من التمويل تجعله

---

١ ناصر، سليمان، محسن، عواطف، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم

الاقتصادية حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهونات المستقبل ٢٣-٢٤ يناير، الجزائر، ٢٠٠٦، ص٢.

٢ لاشين، محمد المرسي، "من أساليب التمويل الإسلامية التمويل بالمشاركة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات

الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر 28-25، ماي، 2003، ص4.

٣ زريق، كمال، صدور محمد، صيغ التمويل بلا فوائد للقطاع الفلاحي، الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، بسكرة،

الجزائر 23-22، أكتوبر، 2002، ص154.

حريصاً على نجاح المشروع. إضافة إلى إمكانية زيادة ربحية المصرف مع زيادة نمو نشاط المشروع الصغير أو المتوسط.<sup>١</sup>

#### ب. التمويل بصيغة المضاربة:

المضاربة هي عبارة عن عقد بين طرفين يقدم أحدهما المال ويسمى صاحب المال، ويقدم الآخر العمل ويسمى المضارب بحيث يكون الربح قسمة بينهما بنسبة شائعة متفق عليها عند التعاقد كالنصف والتثلث والرابع، مع التأكيد هنا بأن هذه النسبة تكون من الربح وليس من رأس مال المضاربة، و في حال الخسارة يتحملها كل منهما حسب ما قدمه، أي يتحمل صاحب المال خسارة ماله، ويتحمل صاحب العمل (المضارب) خسارة جهده.<sup>٢</sup>

وتسمح هذه الصيغة التمويلية بتوفير رؤوس الأموال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، اذا ما طبقت من قبل المصارف الإسلامية بشرط أن توضع لها شروطاً تضمن لها الاستخدام الأمثل. فمثلا الكثير من الأشخاص خاصة الشباب خريجي الجامعات يرغبون بإقامة مشاريع خاصة بهم ولا يجدون الإمكانيات لإقامتها وبذلك فان التمويل بالمضاربة يمكن أن يكون مخرجاً أساسياً ومهماً لهؤلاء على أساس أن يقدم البنك إمكانية التمويل ويقوم بإدارة المشروع، ويقترسان نتيجة المشروع بناءً على نسبة معلومة يتفق عليها مقدماً عند إبرام العقد، وفي حالة الخسارة فإن المصرف صاحب المال يتحمل خسارة ماله.

وفي المقابل لا يحصل المشروع على أي شيء مقابل جهده وعمله، ويمكن أن تؤول ملكية المشروع إلى المضارب كلية، بعد أن يتنازل عن جزء من أرباحه لصالح البنك بغية شراء نصيبه تدريجياً، ليصبح المشروع في النهاية ملكاً له بعد أن كان لا يمتلك إلا جهده، كما يمكن أن تبقى المضاربة دائمة وهذا يعود إلى تقدير البنك صاحب المشروع.<sup>٣</sup>

إلا أن هذا النموذج للمضاربة له سلبيات بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في عدم التأكد من الربح، علاوة على أن معظم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يملكون حسابات واضحة مما يعيق عملية توزيع الأرباح بين الأطراف في هذه الحالة، كما أن المصرف لا يمكنه مراقبة صاحب المشروع أثناء العمل لأن من شروط المضاربة عدم تدخل صاحب المال

١ ناصر، سليمان ، محسن عواطف ، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية مرجع سابق، ص10.

٢ رحيم، حسن و رشدي محمد ، " نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على

الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية 2006، 21 نوفمبر، ص6

٣ جلال، بو محمد ، البنوك الإسلامية نشأتها تطورها مع دراسة تطبيقية على مصرف الإسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب بدون تاريخ، ص38.

في العمل، هذا بالإضافة إلى أن معظم المصارف الإسلامية لا تمويل بصيغة المضاربة إلا نادراً للأسباب المذكورة آنفاً. لكن وفي حالة التغلب على تلك الصعوبات، يمكن الاستفادة من هذه الصيغة بشكل كبير في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل شح الموارد المالية وعدم امتلاك أصحاب تلك المشروعات رأس المال الكافي خاصة في بداية المشروع<sup>١</sup>.

### ج. التمويل بصيغة المرابحة:

وجدت البنوك الإسلامية في عقد المرابحة أفضل وسيلة لتشغيل الأموال لديها، ذلك لأن المرابحة تمتاز عن المضاربة والمشاركة بسرعة تحريك الأموال من جهة ومن جهة أخرى معظم البنوك الإسلامية حديثة النشأة ولا تستطيع الإستثمار في القطاعات الإنتاجية الإستثمارية طويلة الأجل وفي هذا الصدد نلاحظ أنه في البلدان حيث القاعدة الإستثمارية متسعة نوعاً ما تحتل المشاركة والمضاربة المرتبة الأولى في معاملات البنوك بينما بيوع المرابحة تحتل المرتبة الأولى في معاملات البلدان التي تلعب فيها التجارة دوراً رئيسياً مثل الدول الخليجية.

إن اعتماد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المرابحة كصيغة تمويل، يسمح لها بالحصول على مختلف الآلات والموارد المالية التي تحتاجها بدون دفع الثمن مباشرة عند استلام السلعة وهذا يوفر للمشروعات فرصة تحقيق وفورات مالية تستخدمها لتغطية احتياجات أخرى، ومن ناحية أخرى فإن هذا الأسلوب في التمويل يناسب البنك أيضاً لأنه يحصل على عائد مع ضمان استرداد ماله، وله أن يطلب ضمان طرف ثالث في حالة البيع بالمرابحة للأمر بالشراء<sup>٢</sup>.

### ثالثاً: تجارب بعض البلدان في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة واحدة من أهم أدوات وعناصر التنمية الإقتصادية والإجتماعية، في معظم دول العالم، حيث اعتمدت العديد من الدول عليها في عملية البناء الإقتصادي واستطاعت من خلالها العبور من دائرة الدول الفقيرة لتدخل في مصاف الدول الغنية الكبرى، ولذلك اتجهت الكثير من الدول النامية والمتقدمة نحو دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها الإقتصادي والإجتماعي نظراً لأهميتها. وفيما يلي استعراض موجز لتلك التجارب للإستفادة منها في مواجهة مشاكل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية .

١ سليمان، ناصر و عواطف، محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية مرجع سابق، ص 11.

٢ فتحية، ونوغي، الدورة التدريبية حول "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير، سطيف، ٢٥-٢٨ ماي ٢٠٠٣، ص ١٠.

## ١. التجربة اليابانية:

يعتمد اليابان على المشروعات الصغيرة والمتوسطة اعتماداً كبيراً إذ تمثل ٩٩,٧٥% من مجموع المشروعات ويشغل هذا القطاع أكثر من ٧٠% من اليد العاملة وتعد التجربة اليابانية نموذجاً ناجحاً تحتذي به كل الدول التي تسعى لتنمية اقتصادها وكما هو معلوم فإن اليابان بنت نهضتها الصناعية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن المشروعات الكبيرة ماهي إلا تجميع لإنتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وانتهجت الحكومة اليابانية سياسة استهدفت توفير المساعدات والدعم اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ادراكاً لأهميتها في تحقيق التنمية وقد أصدرت اليابان في عام 1963 القانون الأساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم 154، وتم تعديله في عام 1999، الذي أعطى تعريفاً واضحاً ومحددًا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كما شدد القانون على ضرورة القضاء على كل العراقيل التي تواجه هذه المشروعات<sup>١</sup>.

واعتمدت الحكومة اليابانية على الركائز التالية لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- تحديث وبناء هياكل تنظيمية للمشروعات الصناعية الصغيرة تضم المشروعات ذات النشاط الواحد.
- انشاء العديد من مؤسسات التمويل والضمان.
- المساواة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والمشروعات التي تنتمي الى للقطاع الحكومي في المزايا والشروط التعاقدية.
- دعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة المتعثرة وذلك من خلال توفير قروض بدون فوائد.
- توثيق الروابط بين المشروعات الصغيرة والكبيرة وفقاً لنظام التعاقد من الباطن ذلك من خلال تطبيق نظم مرنة تسهل تدفق رؤوس الأموال والتقنيات والمعلومات بين المشروعات.
- منح تسهيلات ائتمانية بأسعار فائدة مخفضة تصل الى ٢,٥% كمتوسط مع فترة سماح تصل الى ١٥ سنة.

---

١ الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، التجربة اليابانية في دعم المشروعات الصغيرة

والمتوسطة والدروس المستفادة منها للجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة مرياح ورقلة، أيام ٨-٩ ابريل ٢٠١٢، ص ١٤.

كما اعتمدت الحكومة اليابانية سياسة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تركز على عدة برامج متعلقة بالدعم المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتغطية ما لديها من عجز على تلبية متطلبات العملية الإنتاجية وفي هذا الإطار حظيت هذه المشروعات بتعدد وسائل التمويل منها:

أ. **البنوك:** تحتل البنوك في اليابان مكانة هامة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إذ بلغت النسبة في عام ١٩٨٦ بحدود ٣٣,٥% من إجمالي التوظيفات في حين أنها لا تمثل سوى ١٧,١% في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب. **الهيئة اليابانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:** أنشئت الهيئة في عام ١٩٩٩ كهيئة تنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بهذه المشاريع التي تهدف الى توفير المساعدات للمشاريع الصغيرة سواء كانت مساعدات فنية أو تمويلية أو تسويقية أو ادارية عن طريق:

■ إنشاء بعض المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

■ إلزام الشركات التي تحصل على مناقصات حكومية أن يكون نصيب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليس أقل من ٣٠% من قيمة المناقصة.

■ تسهيل الحصول على قروض بنكية بشروط ميسرة وإيجاد نظام ضمان القروض المقدمة للمشاريع.

■ التأمين على المشروعات الصغيرة من مخاطر الإفلاس، حيث تقوم بتطبيق هذه السياسة مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية ، ويمكن للمشروع الصغير المساهمة بقسط تأمين يدفع شهرياً وتقوم بموجبه هيئة تنمية المشروعات بسداد ديون المشروع المتعثر<sup>١</sup>.

ت. **مؤسسة ضمان القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:** التي أنشأت سنة ١٩٥٨ وتمتلك 52 فرعاً باليابان وهو ما سهل عملية التمويل لهذه المشروعات من المؤسسات التمويلية حيث تقوم بضمان المشروعات لدى هيئات التمويل التي تمول الصناعات، كما تقوم بإجراء دراسات الجدوى للمشروعات التي تطلب التمويل<sup>٢</sup>.

١ الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، التجربة اليابانية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها للجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة مرياح ورقلة، أيام ٨-٩ ابريل ٢٠١٢، ص ١٥.

٢خوني، رابح و حساني، ورقية ،أساليب تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها

في الاقتصادات المغاربية، سطيف، الجزائر، ٢٥-٢٨ ماي ٢٠٠٣، ص ٨.

### ث. الإعفاء من الضرائب:

إتخذت الحكومة اليابانية إلى جانب الدعم التمويلي نظام ضريبي يشجع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المناطق النائية من خلال الإعفاءات الضريبية منها:

\* إعفاء الصناعات من ضريبة العمل وضريبة العقارات.

\* تخفيض الضريبة على الأرباح غير الموزعة.

\* تخفيض ضريبة الدخل.

ج. انشاء صندوق لتحديث المعدات وتأجيرها عام 1966: حيث يقوم بتقديم قروض توازي قيمة الآلة المطلوبة ويتم تنفيذ ذلك عن طريق تأجير الماكينات لمقابلة احتياجات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويكون هذا التمويل بعلم الحكومة المحلية والحكومة المركزية.<sup>1</sup> ان عرض هذه التجربة الناجحة تمنحنا الاستفادة من نتائجها من خلال اسقاطها على الاقتصاد السوري وبالتالي يمكننا الأخذ منها بما يتلائم وظروف المجتمع وامكانياته وموارده.

### ٢. التجربة الأردنية:

يمثل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن الأغلبية العظمى من النشاط الاقتصادي الخاص وتشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 97% من المؤسسات العاملة في الأردن هي مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم ويعمل فيها أكثر من 50% من العمالة وقد أولت الحكومات المتعاقبة على الأردن أهمية لهذا القطاع ويُعنى الجانب المالي من محور دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتوفير التمويل اللازم سواء بصورة مباشرة من خلال صندوق التنمية والتشغيل وبرامج أمير أو بصورة غير مباشرة من خلال الجهاز المصرفي والشركة الأردنية لضمان القروض.

#### • تجربة الشركة الأردنية لضمان القروض:

تأسست "الشركة الأردنية لضمان القروض" كشركة مساهمة عامة محدودة عام 1994 برأسمال 7مليون دينار وذلك بمبادرة من وكالة الإنماء الدولي بإدارة من قبل بنك الإنماء الصناعي في عام 1993. أما منتجات الضمان والخدمات التي توفرها الشركة فهي تشمل برنامج ضمان القروض: والذي يحتوي على ضمان مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج ضمان القروض السكنية لأصحاب الدخل المتوسط وبرنامج ضمان التمويل الصناعي، وخصص

١ الأسرج، حسين عبد المطلب ، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، مؤسسة النشر حسين عبد المطلب الأسرج، مصر، 2006، ص17.

إلى جانب هذا البرنامج برنامج ضمان الائتمان التجاري الذي يشمل برنامج ائتمان ضمان الصادرات وبرنامج ضمان المشتريين المحليين.<sup>١</sup> وعليه، فإنها تهدف من خلال ممارستها لنشاط ضمان القروض إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات هي:

١. تقديم الضمانات اللازمة لتغطية مخاطر قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية المشاركة بمختلف آجالها وأنواعها تغطية كلية أو جزئية، و الموجهة لتأسيس المشاريع الاقتصادية أو توسيعها بغية رفع كفاءتها الإنتاجية والتسويقية، وذلك بهدف خلق فرص العمل وتوفير إمكانيات كسب أو ادخار العملات الأجنبية.
٢. تقديم الضمانات اللازمة لتغطية المخاطر في مجال ائتمان الصادرات الأردنية في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية بشكل عام وفي أي قطاع أو مجال يحقق مصلحة الشركة بشكل خاص.
٣. القيام بأعمال إعادة الضمان والحصول على ضمان مقابل لجميع أو لأي من المخاطر المتعلقة بالقروض التي تقوم الشركة بضمان تغطيتها.
٤. توفير عمليات الضمان لحساب الشركة الخاص أو لجهات أخرى.
٥. إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع، وكذلك الدراسات اللازمة لأداء أعمال الشركة، ومراجعة وتعديل سياساتها بما يتفق وتطور القطاعات الاقتصادية المختلفة في الأردن.
٦. تطوير أدوات أو وسائل أو نماذج مستحدثة أو تقليدية وتعديلها وتطبيقها، والتدريب على استخدامها في مختلف المجالات ذات العلاقة بالشركة، بما في ذلك تطوير وسائل أو أدوات لضمان عمليات التمويل التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، وبما يكفل تحقيق غايات وأهداف الشركة.<sup>٢</sup>

#### • ومن جهة ثانية تضمنت التجربة الاردنية "برنامج التمويل الصناعي":

ويهدف هذا البرنامج الى دعم المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة ويتمثل البرنامج في تقديم الضمانات اللازمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتشجيع البنوك التجارية على تقديم التمويل متوسط وطويل الأجل لهذه المشاريع اعتماداً على أسس الائتمان المصرفي الحديث وعدم التركيز

١ د. فرحي، محمد و صالح، سلمى ، التحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17-18 ابريل، سطيف، الجزائر، ٢٠٠٦، ص747.

٢ محروق، ماهر و ايهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها وموقعاتها، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، ٢٠٠٦، ص١٤.



على الضمانات التقليدية وذلك وفقاً لعقد يحدد واجبات كل من الشركة والبنوك المشاركة في مظلة الضمان.<sup>١</sup>

ولعلّ أهم ما يميز التجربة الاردنية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو تأكيد مدى أهمية وجود هيئات لضمان مخاطر الائتمان وما تساهم به تلك الهيئات في دعم وتشجيع جهات التمويل على تقديم المزيد من التمويل الى المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي كانت محرومة من الحصول على إحتياجاتها المالية من الجهاز المصرفي في ضوء عجزها عن توفير الضمانات المطلوبة.

### ١. التجربة المصرية:

تُعد التجربة المصرية من التجارب الهامة في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الوطن العربي وذلك عبر بعض المنظمات ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنها الجهات التالية<sup>٢</sup>:

#### أ. القروض المقدمة من مؤسسات مالية أجنبية وعربية:

قدمت بعض المؤسسات المالية الأجنبية والعربية قروضاً كقروض البنك الدولي وقروض هيئة التنمية الدولية وغيرها ويتم تقديم هذه القروض عن طريق عدد من الجهات كالبنوك وخاصة بنك التنمية الصناعية وشركة ضمان مخاطر الائتمان وغيرها.

ب. بنك التنمية الصناعي : ترجع نشأة البنك الى عام ١٩٤٧ ويعمل البنك على تمويل القطاع الصناعي الخاص وتحظى المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بأولوية لدى البنك في توفيره التمويل الملائم وإتاحة خدماته الفنية والإدارية وذلك من أجل تحديث القاعدة الصناعية للمشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة وفي سبيل ذلك يعمل المصرف على تحقيق الأهداف التالية:

- تدعيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم المساعدات المالية والتمويل اللازم لإنشاء مشروعات جديدة أو تطوير وتحسين الوحدات القائمة لكافة القطاعات الصناعية وخاصة القطاع الخاص لاسيما الصناعات الحرفية والصغيرة والقطاع التعاوني.

١ د المحروق، ماهر ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما، مرجع سابق، ص ١٥.

٢شليبي، ماجدة أحمد: " حول مشكلة البطالة واختلالات سوق في الاقتصاد والعمل والتشغيل المصري" ، ندوة: مشكلة البطالة في جمهورية مصر

العربية، ٢٠٠٧، ص 69.

- تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والحرفية بمدّها بما تحتاج إليه من آلات وأدوات بشروط ميسرة.

- تشجيع الخريجين على تملك وإدارة المشروعات ومساعدة أصحاب الحرف والورش الصغيرة.  
- تقييم المشروعات الصناعية وإعداد دراسات الجدوى الإقتصادية وكذلك الهندسة المالية للشركات القائمة من خلال إدارات وكوادر مدربة.  
- متابعة المشروعات الممولة للوقوف على أية انحرافات في التكلفة الإستثمارية أو البرنامج الزمني للتنفيذ وتقديم النصح والمشورة.<sup>1</sup>

وحقق المصرف تقدماً ملحوظاً في مجال تمويل هذه المشروعات وفي عام ٢٠١٢ بلغ معدل النمو في محفظة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو ٩٩% تقابلها زيادة في معدل نمو عدد العملاء بنحو ١٣٠% وذلك من خلال تقديم حزم تمويلية من المنتجات والبرامج التي تناسب فئات هذه الشريحة<sup>٢</sup>.

**ت. شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة:**

تقوم الشركة بضمان نسبة 50% من الإئتمان المصرفي الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة الأنشطة الاقتصادية.

**ث. الصندوق الاجتماعي للتنمية :**

أنشئ الصندوق عام 1991 بهدف المساهمة في حل مشكلة البطالة واستهدف الصندوق الطبقة الفقيرة والمرأة والشباب الخريجين ويعتبر برنامج تنمية المشروعات أحد أهم برامج الصندوق والذي يسعى إلى إتاحة التمويل للشباب لمساعدتهم في إنشاء مشروعات صغيرة وحرفية والتوسع في مشروعاتهم الصغيرة القائمة لتوفير فرص عمل جديدة، ويتم توفير التمويل للمشروعات الصغيرة لتمويل الآلات والمعدات والخامات ومستلزمات الإنتاج ومصاريف التشغيل لدورة إنتاجية.

**ج. جمعية التأمين التعاوني على المشروعات الصغيرة:**

تيسر هذه الجمعية على أصحاب المشروعات الحصول على القروض الممولة من الصندوق في الحالات التي لا يتوافر فيها الضمانات المطلوبة للبنوك أو أي تغطية تأمينية أخرى والجمعية مخصصة بمزاولة عمليات التأمين على أسس تعاونية بما يحقق تكامل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير الضمانات مما يشكل ضمانة جماعية تبادلية فيما بينهم وتصدر

<sup>١</sup> لاشين، محمد المرسي ، تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، مرجع سابق

الجمعية وثيقة ضمان مستحقات قروض تضمن نسبة (٥٠%-٧٥%) حسب قيمة القرض وذلك مقابل اشتراك وقسط تأمين ضمان مستحقات القرض بالإضافة الى تقديم استشارات وتدريب - دراسات جدوى وتقديم 150 نموذج لمشروعات ذات فرص جيدة للنجاح من خلال مركز تنمية التصميمات والتنمية التكنولوجية وصندوق الحاضنات (يغطي الصندوق العجز في ايرادات الحاضنة حتى تصل الى مرحلة الإعتماد على الذات وتوفير تمويل ودعم مالي وفني وتسويق). من الناحية النظرية تعتبر هذه المساعدات والبرامج الداعمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة جيدة الا أن العبرة في التطبيق العملي فعلى الرغم من تعدد وتنوع البرامج والمساعدات المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أن النتائج متواضعة إذا ما قيست بالمقدمات وهذا قد يكون بسبب تعدد الجهات المسؤولة عن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة دون وجود التنسيق بينها بالإضافة إلى تعقد إجراءات الحصول على موافقة لإنشاء مشروع جديد ونقص خدمات البحوث والتطوير والاستشارات الفنية والتي لا يشعر بوجودها العديد من أصحاب هذه المشروعات.<sup>١</sup>

ويمكن الأخذ بتجربة مصر في تشجيع إنشاء الشركات الداعمة لأنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل شركات التمويل التاجيري التي تعد أحد الوسائل التي يمكن للمشاريع الصغيرة أن تحصل من خلالها على رأس المال اللازم للمشروع، حيث يقوم المقرض (شركة أو مؤسسة أو بنك) بشراء المعدات ثم تأجيرها الى المقرض وذلك من خلال عقود تأجير تمويلي تحدد طريقة الدفع ويحتفظ المقرض بملكية الاصل وفي نهاية مدة التأجير مثلاً (٣-٥) سنوات يستطيع صاحب المشروع تملك الأصل مقابل سداد مبلغ محدد ويمكن لصندوق الإستثمار السوري أن يتبنى هذه الفكرة.

#### رابعاً: نماذج التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان:

مما تقدم نجد أن تجربة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصيغ إسلامية ومن خلال البنوك الإسلامية تعتبر حديثة نسبياً، وبما أن هذه البنوك تخضع لرقابة البنك المركزي الذي يعمل أساساً من خلال نظم وقوانين وضعية ملائمة للبنوك التجارية التقليدية، فإن ذلك يعتبر أحد معوقات تمويل البنوك الإسلامية لتلك المؤسسات، ومن الملاحظ غياب التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا على الرغم من أن التمويل الإسلامي قد يكون أكفأ من التمويل التقليدي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفيما يلي نورد تجارب بعض البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

١ عنبة، هالة، ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي ، كلية التجارة،جامعة القاهرة ،الطبعة الثانية ٢٠٠٨، ص187.

## ١. تجربة بنك الأمل اليمني<sup>١</sup>:

أُنشأ بنك الأمل للتمويل الصغير بالقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٢ الخاص كأول بنك للتمويل الصغير في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا وتعد عملية إنشاء البنك نتيجاً لجهود الحكومة اليمنية ممثلة بالصندوق الاجتماعي للتنمية و برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية و مساهمة من القطاع الخاص وفي عام ٢٠٠٩ بدأ البنك بمزاولة نشاطه رسمياً. ويسعى بنك الأمل إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر ذات الدخل المنخفض والمحدود في اليمن خصوصاً أصحاب المشاريع الصغيرة : من خلال توفير خدمات مالية متميزة حيث استطاع بنك الأمل وفي فترة قصيرة تقديم منتجات مالية متنوعة لتصل لآلاف المستفيدين في اليمن ضمن أفضل الممارسات العالمية المتبعة في التمويل الأصغر وضمن مستوى عال من المهنية والاحتراف. ويُعد بنك الأمل أول بنك للتمويل الصغير في العالم العربي يوفر المنتجات و الخدمات المالية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية و هي :

٢. التمويل : يختلف التمويل المقدم للزائين من حيث النوع و الحجم كما هو مبين في الجدول التالي:

### الجدول رقم(7)

#### أنواع التمويل في بنك الأمل للتمويل الصغير الإسلامي

أنواع التمويل	حجم التمويل (ريال يمني)	فترة السداد (أشهر)
الأمل مجموعة	من ١٠,٠٠٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠	٠٦ - ٢٤
عبارة عن تمويلات تمنح لمجموعة من النساء المتقاربات في المستوى الاقتصادي، ذوات سكن متقارب (في منطقة واحدة)، و يقمن بإدارة أنشطة صغيرة تدر عليهن الدخل.		
الأمل فردي	من ٢٠٠,٠٠٠ إلى ٢,٠٠٠,٠٠٠	٠٦ - ٢٤
يستهدف أصحاب المشروعات الصغيرة		
الأمل شراكات	من ١٠,٠٠٠ إلى ٥٠٠,٠٠٠	٠٦ - ٢٤
هو منتج موجه للموظفين العاملين في القطاع العام والخاص والمختلط (نوي الدخل الثابت) لتمويل كافة الاحتياجات التمويلية والاستهلاكية الخاصة بهم.		
الأمل رعاية	من ٣٥,٠٠٠ إلى ٧٠,٠٠٠	٠٦ - ٢٤
عبارة عن منتج يستهدف مستفيدي صندوق الرعاية الاجتماعية الذين يحصلون على مساعدات ربع سنوية من الحكومة، إذ يقوم البنك بمنحهم تمويلات لتأسيس مشاريع صغيرة مدرة للدخل.		

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على المعطيات المتوفرة على موقع بنك الأمل [www.alamabank.com](http://www.alamabank.com) بتاريخ ٢٤/١٢/٢٠١٤

١ موقع بنك الأمل [www.alamabank.com](http://www.alamabank.com).

٣. **الإدخارات و الأمل:** يعمل البنك وفق رؤية عامة بضرورة تقديم كافة الخدمات المالية لأصحاب المشاريع الصغيرة وخاصة الأسر ذوات الدخل المحدود وتندرج الإدخارات و الودائع تحت تلك الخدمات إذ يقوم بنك الأمل بتقديم ثلاث أنواع من الإدخارات بالإضافة إلى نوعين من الودائع وهي :
- أ. **ادخار الأمل :** هذا المنتج موجه للذين تتجاوز أعمارهم ١٨ سنة رجالاً كانوا أو نساءً من ذوي الدخل المحدود والمنخفض وغيرهم بهدف تكوين رؤوس أموال خاصة بهم لمساعدتهم في تحسين مستوى معيشتهم والاعتماد على مصادرهم الذاتية. يُفتح الحساب برصيد افتتاحي ١٠٠٠ ريال يمني.
- ب. **إدخار أطفال الأمل :** عبارة عن منتج يستهدف الأطفال الذين لم يتجاوزوا ١٨ سنة و يشجعهم على الادخار و رسم طموحاتهم المستقبلية حيث تكون هذه الحسابات بإشراف ولي الأمر حتى بلوغ الطفل السن القانونية.
- ت. **الحساب الجاري :** هذا المنتج يخدم كافة العملاء الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ عاماً و يرغبون بالتعامل مع البنك و استخدام حسابهم في السحب و الإيداع و سداد أقساط التمويلات. الحد الأدنى لفتح الحساب ٥٠٠ ريال يمني.
- ث. **الودائع لأجل :** عبارة عن منتج موجه للعملاء الراغبين في استثمار إيداعاتهم في البنك لمدة معينة حسب اختيار العميل (٣، ٦، ٩ أو ١٢ شهراً)، حيث يقوم البنك باستثمار هذه الأموال وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ويتم توزيع الأرباح في نهاية الفترة المتفق عليها. الحد الأدنى لفتح الحساب ٢٠,٠٠٠ ريال يمني.
- ج. **صندوق الاستثمار الإسلامي:** أطلق لأول مرة في مجال التمويل الصغير في العالم صندوق استثمار إسلامي في صورة شهادات استثمارية، أسس لإبراز المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال و المستثمرين والميسورين حيث يتم الاستثمار في الصندوق وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. الحد الأدنى لقيمة الشهادة تساوي ٥٠,٠٠٠ ريال يمني وتهدف هذه الصناديق إلى مشاركة البنك في توفير فرص العمل وخفض معدلات الفقر والبطالة من خلال دعم المشاريع الصغيرة. و قد تم إطلاق هذا المنتج لأول مرة في مارس ٢٠١٠، و خلال نفس السنة استطاع البنك تجميع أكثر من مليار ريال يمني<sup>١</sup> كما هو موضح في الجدول الآتي:

#### الجدول رقم(8)

عدد و حجم محفظة صناديق الاستثمار في بنك الأمل لعام ٢٠١٠

البيان	العدد
عدد الصناديق	٤
رأسمال الصندوق (ريال يمني)	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي رأسمال صناديق الاستثمار (ريال يمني)	١,٠٤٨,٠٠٠,٠٠٠

المصدر: التقرير السنوي لبنك الأمل لسنة ٢٠١٠، ص ٢٨، على موقع البنك [www.alamabank.com](http://www.alamabank.com) بتاريخ ٢٤/١٢/٢٠١٤.

١ \$ = ٢١٤,٨٩ ريال يمني.

ح. تكافل: هذه الخدمة عبارة عن تأمين إسلامي داخلي للتمويلات التي تمنح للزبائن، حيث يتم إضافة مبلغ رمزي إلى مبلغ التمويل ويقسط على مدته، و في حالة وفاة الزبون أو عجزه كلياً يتم سداد التزاماته القائمة إضافة إلى دفع مبلغ ٢٠,٠٠٠ ريال يماني كمراسيم دفن و معونة.

كما يقوم البنك بتقديم برامج عدة يشترك فيها مع الجهات المانحة والقطاع العام اليمني متمثلة في تأسيس مشاريع صغيرة يستند عليها الفقراء لتدر دخلاً عليهم ليتمكنوا من تحسين ظروفهم الاقتصادية ويأتي في مقدمة تلك الجهات صندوق الرعاية الاجتماعية الذي يفتح أمام المستفيدين من الصندوق الحصول على خدمات مالية مستدامة وبمبالغ كفيلة بتأسيس أنشطة خاصة بهم

### الجدول رقم (٩)

عدد القروض الموزعة و القروض النشطة في بنك الأمل خلال ٢٠١٠-٢٠١٤

البيان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
عدد القروض الموزعة	١٧,٥٦٦	١٢,٥٠٧	٢٢,١٤٥	٢٦,١٧٥	٢٩,٢٧٢
عدد القروض النشطة	١٤,٧٣٠	١٥,٩٤٥	٢٦,١٣٤	٣٤,٣٧٤	٤٠,٨١٧
محفظة القروض النشطة (مليار ريال يماني)	٨٨٥	٦٣٥	١,٢٤٠	٢,٤٠٠	٣,١٨٢

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على التقرير السنوي لسنة ٢٠١٤، ص ٢٦، ٢٧، على موقع بنك الأمل [www.alamalbank.com](http://www.alamalbank.com).

أثبت البنك نجاحه رغم صعوبة الأزمة التي مرت بها اليمن خلال سنة ٢٠١١ استطاع سنة ٢٠١٢ صرف ٢٢,١٤٥ قرض واستطاع الاحتفاظ بزبائنه، و قد ارتفع عدد القروض النشطة من ١٥,٩٤٥ قرض نشط سنة ٢٠١١ إلى ٢٦,١٣٤ قرض نشط سنة ٢٠١٢. وتمكن البنك في عام ٢٠١٤ من صرف ٢٩,٢٧٢ تمويل وبمحفظة تزيد عن ٣,١ مليار ريال يماني من إجمالي الطلبات لتصل نسبة الاستهداف إلى ما يزيد عن ٨٤% لتستهدف أصحاب المشاريع الصغيرة وكذلك أصحاب الدخل المحدود حيث تتفاوت مبالغ التمويل من ١٠ آلاف ريال يماني الى ١٠ مليون ريال يماني. وتمكن كما أن بنك الأمل استطاع سنة ٢٠١٤ جذب أكبر عدد من المدخرين إذ بلغ عددهم ٣٥,١٦١ مدخر و قدرت محفظة الادخار ما يقارب ٣,٤٨٧ مليار ريال يماني. و

- يعود ذلك إلى تنوع خدمات البنك مثل إطلاق منتج صناديق الاستثمار الذي يعتبر الأول من نوعه في صناعة التمويل الصغير عالمياً و منتج الحساب الجاري الذي يقدم مميزات متمثلة في:
- يفتح الحساب مجاناً وبدون رسوم.
  - سرعة إتمام إجراءات فتح الحساب في أي فرع.
  - إمكانية السحب والإيداع لعملاء الإيداع من مدخراتهم من أي فرع من فروع البنك وقد مثلت هذه الخطوة ميزة تنافسية كبيرة لمنتجات الادخار التي يقدمها البنك لعملائه وهو ما أثر إيجابياً على المنتج.
  - تحتسب على الحساب عوائد مالية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية (مبدأ المضاربة في توزيع الأرباح).

٢. **بنك فيصل الإسلامي السوداني:** تتضمن إستراتيجية البنك الإستثمارية على توزيع التمويل على القطاعات الإقتصادية تحقيقاً للبعد التنموي للمصارف الإسلامية وتحقيقاً لمتطلبات العملاء ونشر الوعي المصرفي الإسلامي إضافة إلى ربط التنمية الإقتصادية مع التنمية الإجتماعية. ويستخدم بنك فيصل العديد من الصيغ لتمويل المشروعات الصغيرة منها صيغة المرابحة والمشاركة بالإضافة إلى المضاربة والسلم والمزارعة والإجارة وقد قام البنك بتقديم امتيازات للمشروعات الصغيرة مثل تخصيص فروع لتمويلها بأقساط مريحة وضمانات ميسرة، مع قبول الضمانات الشخصية، وتقديم الإستشارات الفنية والإقتصادية والمحاسبية مجاناً وعقد دورات تدريبية لأصحاب المشاريع وتوزيع نمط التمويل بين ٨٨% للتمويل بالمرابحة و ١٢% للتمويل بالمشاركة<sup>١</sup>.

**خاتمة:** سلطت الباحثة الضوء في الفصل الثاني على موضوع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورة حياتها كما تطرقت إلى مصادر تمويلها وبينت دور المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة في إقراض هذه المشاريع وناقشت أهم الصعوبات التي تعترض البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتطرقت إلى الأساليب الداعمة لتمويل هذه المشاريع من مؤسسات ضمان مخاطر القروض، التآجير التمويلي، وحاضنات الأعمال وبينت دور المصارف الإسلامية في تمويلها مدعمة ذلك بتجارب بعض المصارف الإسلامية وتجارب بعض الدول (مصر-الأردن، اليابان.. الخ).

١ ونوعي فتحية، الدورة التدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، المغرب، ٢٥-٢٨ ماي ٢٠٠٣، ص ١٥.

## الفصل الثالث

### الدراسة العملية لواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل الصغير والمتوسط في سورية

مقدمة:

هذا الفصل يتناول الأوضاع القائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا وأهم التحديات والمشكلات التي تواجه تقدمها وتطورها والتركيز بشكل خاص على المشكلات التمويلية التي تعترض طريقها ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها، إضافةً إلى وصف برامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المشروعات، والإضاءة على تجربة هيئة مكافحة البطالة و الهيئة العامة للتشغيل، مؤسسة التمويل الصغير الأولى، المؤسسة الوطنية للتمويل، بنك الابداع ، المصرف الزراعي التعاوني) وذلك خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٢-٢٠١٤)، وسيكون ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : دراسة تحليلية لواقع المشروعات الصغيرة و المتوسطة في سورية و المشكلة التمويلية التي تعاني منها.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لواقع التمويل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية للمعوقات التمويلية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى المصرف الزراعي كمصرف حكومي.



## المبحث الأول

دراسة تحليلية لواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية والمشكلة التمويلية التي تعاني منها:

### تمهيد:

إن الإتجاه الجديد في تنمية الإقتصاديات الحديثة هو الإعتماد على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتركيز على دورها في إحداث النمو وتحقيق التنمية وذلك بما تمارسه من أنشطة إقتصادية متعددة من حيث الطبيعة ومختلفة من حيث القطاعات بالنظر إلى ما تملكه من فعالية وسرعة في التأقلم مع متغيرات المحيط الاقتصادي على عكس النظرة السابقة التي ترى بوجود اعتماد الصناعات والمؤسسات العملاقة والضخمة كإجابة لإحداث تنمية اقتصادية شاملة.<sup>١</sup> وتعدّ دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية تحدٍ كبير لأي باحث بسبب قلة البيانات والدراسات الميدانية.

### أولاً: واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية:

إن إنتقال سوريا من الإقتصاد المخطط مركزياً الى إقتصاد السوق الاجتماعي الذي من أحد دعوماته الأساسية دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لإمتلاكها دوراً فعالاً وحيوياً في رفد الإقتصاد الوطني وتقديم سلع وخدمات منافسة يتطلب تفعيل هذا الدور وضع استراتيجية ملائمة وتنفيذها بما يشجع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أن تتطور وتصبح أكثر تنافسية لتستطيع الإستمرار في السوق، على أن تأخذ هذه الاستراتيجية بعين الإعتبار الفرص والمخاطر التي تعترض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية.

واتخذت الحكومة السورية مؤخراً العديد من الإجراءات والقرارات من منطلق وعيها بأهمية تلك المشروعات ودفعاً لتطورها وتجلي ذلك من خلال<sup>٢</sup>:

١. إحداث مديرية مركزية متخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في وزارة الإقتصاد

والتجارة الخارجية وذلك في عام ٢٠٠٧ وقد أسندت إليها عدة مهام أهمها<sup>٣</sup>:

١ سعيد برييش، عبد اللطيف بلغرس، "اشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 18-17 ابريل 2006، ص319.

٢ التقرير السنوي السابع للاستثمار في سورية، هيئة الإستثمار السورية ٢٠١٢.

٣ موقع وزارة الإقتصاد واخارجية السورية:

- المساهمة في النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة الصناعية والتجارية والخدمية بالتعاون مع الجهات المعنية .
  - المساهمة في دراسة كيفية التوصل إلى إدارة ومعالجة الإجراءات الحكومية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الإنترنت بما يكفل تقليل الوقت والتكاليف والإجراءات الرسمية اللازمة بالتعاون مع الجهات المعنية.
  - المساهمة في تطوير ثقافة الإبداع والابتكار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجهات المعنية .
  - الإهتمام بتطوير وتعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
  - تكون المديرية نقطة الإتصال بين الوزارة ومركز الأعمال والمؤسسات السوري وتقوم بتلقي ومعالجة كافة المراسلات التي ترد للوزارة بهذا الخصوص.
  - التنسيق مع الجهات السورية المعنية بموضوع المعونات الفنية المحلية والإقليمية والدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في إعداد ملفات طلب هذه المعونات بالتنسيق مع مديريات الوزارة والمؤسسات التابعة لها.
  - دراسة ما يحال إليها من الوزير أو من معاون الوزير المختص.
- إلا أنّ المديرية لم تقم حتى ٢٠١٤ بتقديم أي شيء يُذكر بخصوص تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومازالت مهامها نظرية لم يُطبق أي شيء على أرض الواقع.
- ٢- القانون رقم ٩ لعام ٢٠١٠ القاضي بتأسيس مصرف الابداع للتمويل الصغير الذي لا يشترط دائماً على المستفيدين تقديم ضمانات.
- ٣- إطلاق مصرف سوريا المركزي لحزمة من الإجراءات لدعم النمو وتشجيع الإستثمار تجلى أبرزها في خفض نسبة الإحتياطي الإلزامي المفروضة على الودائع من قبل المصارف التي تقدم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والممولة لتلك المشاريع<sup>١</sup> وفقاً للقرار رقم (٥٩٣٨) تاريخ ٢٠١١/٥/٢ الصادر عن السيد رئيس مجلس الوزراء والذي خفّض نسبة الإحتياطي الإلزامي النقدي الواجب على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية الاحتفاظ بها لدى مصرف سورية المركزي إلى نسبة لا تقل عن (٥%) من مجموع الودائع تحت الطلب وودائع التوفير

١ جمعة ، مجد ،المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية و منعكساتها الاجتماعية والاقتصادية،مرجع سابق ص٢٢.

والودائع لأجل\* حيث عدّل نسب متطلبات الاحتياطي الإلزامي على جزء الودائع الموجه لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتصبح على النحو التالي<sup>١</sup>:

١. تخفيض بمقدار ١ نقطة مئوية إذا كانت نسبة متوسط التسهيلات والتمويلات المستعملة لغاية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى متوسط إجمالي محفظة تسهيلات وتمويلات المصرف المستعملة تتراوح بين ١٦ - ٢٥%.

٢. تخفيض بمقدار ٢ نقطة مئوية إذا كانت نسبة متوسط التسهيلات والتمويلات المستعملة لغاية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى متوسط إجمالي محفظة تسهيلات وتمويلات المصرف المستعملة تتراوح بين ٢٦ - ٣٥%.

٣. تخفيض بمقدار ٣ نقطة مئوية إذا كانت نسبة متوسط التسهيلات والتمويلات المستعملة لغاية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى متوسط إجمالي محفظة تسهيلات وتمويلات المصرف المستعملة تتراوح بين ٣٦ - ٤٥%.

٤. تخفيض بمقدار ٥ نقطة مئوية إذا كانت نسبة متوسط التسهيلات والتمويلات المستعملة لغاية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى متوسط إجمالي محفظة تسهيلات وتمويلات المصرف المستعملة أكبر من ٤٥%.

وبالرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والجهات الإشرافية فإن المشروعات المتوسطة والصغيرة في سورية مازالت تعاني من مجموعة من العوائق وتتمثل بما يأتي:

- وجود تعاريف متعددة وغير موحدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية<sup>٢</sup>.
- إن الإحصائيات المتوفرة حول حجم القطاع الخاص في سورية غير دقيقة. حيث بينت دراسة قام بها المكتب المركزي للإحصاء أن المشروعات في سوريا تتسم بكونها مشروعات صغيرة ومتوسطة يتراوح عدد عمالها بين (١-٩) عامل ووفقاً لأخر تعداد سنة ٢٠١١ وصلت نسبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى ٩٠% من إجمالي المشاريع في سوريا.
- ومن حيث التراخيص بينت النتائج التي قام بها المسح الإحصائي ان نسبة المشروعات غير المرخصة والتي تضم (١-١٥) عامل بلغت ٣٣,٤% من إجمالي المشروعات<sup>٣</sup>.

\*يجدر الذكر أنّ نسبة الاحتياطي الإلزامي الواجب على المصارف الاحتفاظ بها كانت سابقاً ١٠% من مجموع الودائع تحت الطلب وودائع التوفير

والودائع لأجل حسب القرار رقم (٣٨٩).

١ المادة (٣) من القرار رقم (٥٩٣٨) الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء تاريخ ٢٠١١/٠٥/٠٢.

٢ مجلة هيئة الاستثمار السورية، واقع الاستثمار الأجنبي وخارطة لطريق الاستثمار، العدد ٨، تموز ٢٠١٤ ص ٣.

٣ المكتب المركزي للإحصاء، نتائج مسح الاستقصاء في القطاع الخاص لعام ٢٠١١.

وتهيمن على هذه المشروعات الملكية الفردية والشراكة، إضافة إلى ذلك، هناك قطاع كبير غير رسمي ومنتشر على حدٍ سواء في المناطق الحضرية والريفية، وتشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية أكثر من 90% من عمالة واستثمارات القطاع الخاص وتختلف نسبتها حسب القطاعات والنشاطات الاقتصادية فهي تصل إلى 80 % في قطاع التجارة السياحة و 50 % في قطاع الزراعة والبناء وإلى 30 % في قطاع الصناعة وتتراجع إلى 20 % في قطاع النقل والمواصلات.

أما الأمر اللافت في هذا النوع من المشروعات فهو اعتماده على الصيغ العائلية أو الفردية على حساب الأشكال الأخرى التعاقدية كشركات الأشخاص والتوصية البسيطة ومحدودة المسؤولية وحتى شركات الأموال مما يجعلها أقل قدرة على الاستجابة لمتطلبات التطوير والابتكار والكفاءة الإدارية والإنتاجية.<sup>١</sup>

#### جدول رقم (١٠)

##### توزع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الانتاجي

النشاط	عدد	نسبة
الزراعة و الصيد	9089	1,80%
الصناعات التحويلية	81475	16,13%
التجارة	316521	62,68%
مطاعم	12855	2,55%
نقل وتخزين	7338	1,45%
عقارات	20531	4,07%
تعليم	1052	0,21%
صحة	19691	3,90%
خدمات اجتماعية	31283	6,19%
باقي القطاعات	5179	1,03%
المجموع الاجمالي	٥٠٥٠١٤	١٠٠%

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، نتائج مسح الاستقصاء في القطاع الخاص لعام ٢٠١١.

١ خربوطلي، عامر، جمعية العلوم الاقتصادية، ورقة عمل حول: "دور منظمات الاعمال في تطوير الاقتصاد السوري (نموذج الشركات الصغيرة

والمتوسطة)"، دمشق، 30/7/2005، ص12.

يتضح من الجدول السابق أن قطاع التجارة هو القطاع الأول المستقطب للمشروعات الصغيرة. فقد اجتذب هذا القطاع نحو ( 63 %) من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية للعمل فيه، وقطاع الصناعات التحويلية هو القطاع الثاني حيث عمل فيه نحو ( 16%) من المشروعات و بذلك يكون نحو ( 79 %) من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعمل في قطاعي التجارة والصناعات التحويلية. ونحو 6% منها يعمل في الخدمات الإجتماعية، و نحو ( 4%) في العقارات.

**ثانياً: المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية:**

إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة عدم توفر التمويل على المدى المتوسط و الطويل في الوقت المناسب. والمعوقات المالية المتعلقة بالتمويل تعد المشكلة الرئيسية وأساس لكثير من المشكلات الأخرى التي تعاني منها هذه المشروعات .

ويمكن ارجاع هذه المعوقات إلى الأسباب الآتية:

١. صعوبة الحصول على التمويل (خاصةً التمويل طويل الأجل نتيجة غياب المنتجات والخدمات المالية المناسبة وأيضاً نتيجة لعدم قدرة المشروعات على تقديم المعلومات المطلوبة للبنك لتؤهلها للحصول على التمويل مثل دراسات الجدوى وخطط العمل والضمانات المطلوبة)<sup>١</sup>.

٢. البيروقراطية الحكومية والإجراءات الروتينية الطويلة والمعقدة : تعتبر الإجراءات المتعلقة بحصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل المصرفي معقدة وطويلة ومكلفة وتستغرق وقتاً، ونتيجة لذلك تعزف الكثير من تلك المشروعات عن السعي للحصول على القروض من المصارف أو المؤسسات المالية وتسعى للحصول على التمويل من العائلة أو الأقارب.<sup>٢</sup> قدر استبيان السياسات الذي أعده مركز الاعمال والمؤسسات السوري والمواد المرجعية أن ٨٨% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لم تسع للحصول على التمويل من المصارف بسبب الاجراءات الطويلة والمعقدة للحصول على القروض ، وبينوا رغبتهم بتطوير أو توسيع عملهم فيما لو توفر التمويل بسهولة ". وتعود صعوبة حصول هذه المشروعات على التمويل نظراً إلى تعقيد الإجراءات المصرفية، المتعلقة بتقديم الطلب ومراجعتة وتحليله كما أن هذه الإجراءات الإدارية تتطلب وقتاً طويلاً.

١ جمعة، مجد ، المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية و منكساتها الاجتماعية والاقتصادية، مرجع سابق ٣٢.

٢ تقرير التنافسية الوطني الأول ، مركزريادة الأعمال السوري، ٢٠٠٩، ص١٥.

و تزيد مثل تلك المعوقات من تكلفة التمويل حيث ينطوي الأمر على رسوم مختلفة، مثل رسم التمويل ورسم السحب ورسم الطابع ورسم تقييم خطة العمل (دراسة الجدوى) وكذلك ارتفاع معدلات الفائدة المطبقة عليها نظراً لمخاطرها المرتفعة كما أن مستوى الضمانات أو الكفالات الشخصية الذي تطلبه المصارف السورية يعادل على الأقل ضعفي مبلغ القرض المطلوب<sup>١</sup>.

٣. صعوبة الحصول على التراخيص وارتفاع تكلفتها: حيث بينت دراسة قام بها المكتب المركزي للإحصاء بأن حوالي %٣٣،٤ من المشروعات في سوريا غير مرخصة<sup>٢</sup>. وفي رأي الباحثة تعد صعوبة الحصول على التراخيص عقبة أساسية للحصول على التمويل حيث يعد سند الترخيص من أهم الشروط اللازمة للحصول على القرض.

٤. لا يوجد استراتيجية لتنمية المشروعات تنفذ وبالتالي عدم القدرة للنفذ للمؤسسات المالية بسبب غياب الإستراتيجية الفاعلة الداعمة لهذه المشروعات.

وبرأي الباحثة فإن ذلك يعود لعدة أسباب أهمها: عدم وجود صيغة واضحة للدعم المالي إذ بقي الدعم يخضع لقانونية الدعم المصرفي وهذا ليس دعماً هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب عدم تبني أصحاب القرار لاستراتيجية خاصة تعمل على تنمية هذه المشروعات وتطويرها سواءً من جهة الخدمات الفنية الإدارية والتسويقية التي تحتاجها أو من جهة الخدمات التمويلية الملائمة لإنشائها واستمرارها.

٥. تعدد تعاريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتبعتها لأكثر من جهة (وزارة الصناعة، الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مصرف سورية المركزي) وتتداخل هذه التعاريف مع التعريف المعتمد لدى الهيئة السورية للاستثمار<sup>٣</sup>. وفي رأي الباحثة هذا يؤدي إلى صعوبة إستهداف هذه المشروعات ببرامج الدعم ومن بينها التمويل نظراً لصعوبة التمييز بينها وتحديدها بدقة وتداخلها حيث أن مشروعاً واحداً يمكن اعتباره صغيراً أو متوسطاً أو كبيراً نظراً للتعريف الذي نعتمده.

٦. وهناك مشكلات أخرى متعلقة بضعف كفاءة المشروعات الذي يمكن رده الى:

١. قلة استخدام التكنولوجيا وصعوبة الحصول عليها وغياب الابتكار والتجديد في المنتجات.

١ مجد، جمعة، المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية و منكساتها الاجتماعية والاقتصادية، مرجع سابق ٣٣.

٢ المكتب المركزي للإحصاء، نتائج مسح الاستقصاء في القطاع الخاص لعام ٢٠١١.

٣ مقابلة شخصية مع د. رفعت حجازي، مستشار هيئة تخطيط الدولة، مقابلة تاريخ ٢٤/١١/٢٠١٤.

٢. ضيق حجم السوق المحلية بسبب ضيق المنافذ التسويقية التي يتم من خلالها تصريف المنتجات.

٣. ضعف الخدمات الاستشارية الخاصة بقطاع الأعمال لضعف المهارات والخبرات الإدارية. وتدني لمهارة اليد العاملة المنتجة بسبب عدم توفر مؤسسات التدريب المناسبة<sup>١</sup>.

مما سبق نستنتج أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني من جملة من المشكلات التي تعيق تطورها والتي تتمثل بالإفتقار للمعلومات المتاحة حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، إضافةً إلى غياب البيانات الإحصائية العامة والدقيقة اللازمة لفهم طبيعة هذه المشروعات مما يجعل من تحليل آلية عملها في سورية صعباً.

---

١ عوكر، نادية، وزارة الصناعة، " المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية العربية السورية"، ندوة حول تسخير التكنولوجيا لتحسين القدرة

التنافسية والانتاجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مصر، 4-3 نوفمبر، 2007، ص ٣٥.

## المبحث الثاني: دراسة تحليلية لواقع التمويل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٤)

### تمهيد:

أحدثت مؤسسات التمويل الصغير من أجل التخفيف من معدلات البطالة وتحسين الوضع الإقتصادي السوري وهدفت إلى تمويل المشروعات التي يتم إنشائها، لزيادة دخل الأسرة المعيشية وتخفيض معدلات البطالة وخلق طلب على السلع والخدمات الأخرى وحفز عملية النمو الإقتصادي وزيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج القومي من خلال سياسات إقراض ملائمة. ورغم الخطوات التي اتخذتها الحكومة السورية لتشجيع تنمية صناعة التمويل الصغير والمتوسط في سورية، مازالت هذه الصناعة هي الأصغر في المنطقة ولكنها تنمو بسرعة وحالياً وصل عدد المستفيدين إلى حوالي ١١٥ ألف عميل والطلب التقديري يتجاوز مليون شخص، علماً بأن عدد المؤسسات التي تعمل في هذا المجال زادت من ٥ إلى ٨ مؤسسات حالياً. وهذا غير كافي لردم الفجوة الأساسية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسوق التمويل الصغير السورية بسيطة وغير تنافسية تتصدرها مؤسسة التمويل الصغير الأولى في سورية وبنك الابداع والهيئة العامة للتشغيل وعدة برامج أخرى للتنمية والتمويل مثل صندوق التنمية الفردوس والمؤسسة الوطنية للتمويل ومشروع تمكين المرأة والحد من الفقر وتتصف هذه البرامج بأنها تحمل أهداف تنموية وتمويلية بأن واحد.

### أولاً: وصف برامج التمويل الصغير والمتوسط في سورية:

#### ١. هيئة مكافحة البطالة والهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات:

شكل تأسيس هيئة مكافحة البطالة لتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة البطالة بالقانون رقم 71 لعام 2001 تحولاً في السياسة الاقتصادية السورية تجاه دعم المشروعات الصغيرة وقد تم تخصيص 50 مليار ليرة سورية من الحكومة السورية كرأسمال يمنح للهيئة كي تقوم بتمويل مشروعات صغيرة للعاطلين عن العمل وذلك عن طريق قروض متوسطة الأجل تمنحها الهيئة وفق شروط محددة بهدف خلق فرص عمل جديدة وحقيقية لمن يفتقر للعمل وذلك لمشاريع زراعية، صناعية، سياحية وتجارية.<sup>٢</sup>

١ تقرير عن واقع التمويل الصغير، مكتب التمويل الصغير، هيئة تخطيط الدولة ٢٠١٤.

٢. سعفان، سمير، "ندوة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون، 19

شباط 2008 ص19.



- البرنامجان الرئيسيان للهيئة هما إعطاء القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وأنشئت الهيئة على نموذج الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر وتلقت مساعدة تقنية في مرحلة البداية من المدير السابق للصندوق. مدة القرض 4 سنوات مع فترة سماح 6 أشهر وبفائدة 4% سنوياً، ويتم التسديد على أقساط نصف سنوية وتمنح كل القروض للمشاريع الجديدة لأنها تُنشئ أعمالاً أكثر وتوفر فرص عمل جديدة حسب رأي الهيئة.

- يتم الوصول إلى المستهدفين من خلال وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي والوحدات الارشادية (في المناطق الحضرية) وخدمات الارشاد الزراعي، عملت الهيئة بشكل بسيط من خلال المنظمات غير الحكومية، والصندوق السوري للتنمية (فردوس) هي المنظمة الرئيسية بينها وتم التعاون بمقدار ٣٠ مليون ل.س. هذه الجهات تدرس أهلية المقترض وتساعد في إعداد الطلب الذي يقدم إلى أحد فروع الهيئة الأربعة عشر.

- تقرض الهيئة أموالها إلى مصارف القطاع العام (بفائدة 2%) ثم تعيد المصارف اقراضها بفائدة 4%، تتحمل المصارف مخاطر عدم السداد وتقوم بمراجعة طلبات القروض التي تتلقاها من خلال فروع الهيئة. وفي واحد على الأقل من المصارف المشاركة يقوم موظفو المصرف بزيارة المقترض ويتحققون من المشروع.<sup>1</sup>

- وقد حققت الهيئة خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٦ المنجزات التالية:

1. انفاق نحو (١٩) مليار ل.س على تمويل المشروعات وتم تمويل (٨٢٠٠٠) مشروعاً.

2. شكلت القروض الأسرية نسبة ما يعادل 68% وقروض المشروعات الصغيرة نحو (32%) من المجموع.

إلا أن نتائج التقييم تدل بأن هناك صعوبة في الوصول الكامل إلى الفئات المستهدفة من الخدمات التي تقدمها الهيئة، فهناك (44%) من المشاريع التي تدرسها الهيئة لا تجد طريقاً إلى التمويل لصعوبة توفير الضمانات المصرفية من قبل طالبي القروض، وخاصة طالبي القروض الأسرية وهم بوجه العموم من الفقراء.<sup>2</sup>

وإستكمالاً لخطة الحكومة في دعم وتنمية المشروعات أنشئت "الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات" لتحل محل هيئة مكافحة البطالة، لتصبح الهيئة الجديدة "مؤسسة" دائمة بعد أن كانت "برنامجاً" محدد المدة بخمس سنوات وفق ما جاء في المرسوم التشريعي رقم 39 لعام

<sup>1</sup> BRANDSMA J, BuRJORJEED, nasr, M, 2004-UNDP Syria: Micro finance review. UNDP, Damascus, P4.

<sup>2</sup> سعفان، سمير ، "تدوة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا"، مرجع سابق، 2008 ص ٢٠.

2006 والتي باشرت أعمالها منذ بداية عام ٢٠٠٨ ضمن جملة من التغييرات في المنهج والرؤيا والآليات.

### جدول رقم (١١)

#### المؤشرات العددية والنقدية للهيئة لمكافحة البطالة:

المضمون	البيان
19 مليار ليرة سورية	الحقبة المالية
82 ألف قرض	عدد القروض
29 ألف قرض	عدد قروض المشاريع الصغيرة
53 ألف قرض	قروض أسرية
4500 مليون ليرة سورية	قيمة القروض الأسرية
2-4% سنوياً	نسبة الفائدة
كافة أرجاء سوريا	مناطق الانتشار

المصدر: التقارير السنوية، هيئة مكافحة البطالة، ٢٠٠٦.

وقد تضمن التشريع الجديد عدداً من المزايا فقد وسع قاعدة المستفيدين، غير أن الجانب السلبي هو إلغاء المزايا والمرونة التي كانت تتمتع بها هيئة مكافحة البطالة وإرجاع الهيئة لتعود مؤسسة بيروقراطية حكومية بفاعلية أضعف وقد تراجع نشاطها نتيجة لذلك ونتيجة لتدخل الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في عملها.<sup>١</sup>

#### أ. برنامج عمل الهيئة العامة لمكافحة البطالة:

قامت الهيئة باستحداث مجموعة من البرامج التي تحقق أهدافها في المساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال توليد فرص عمل جديدة للمتطلين عن العمل، وهذه البرامج هي:

#### • البرنامج الأول: تنمية المشروعات:

كان العمود الفقري والمحور الرئيسي لعمل الهيئة، وشكل المكون الأكبر من الموارد وبنسبة ٧٠% وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٩٠% من موارد الهيئة منذ نيسان ٢٠٠٤، وكان يتكون من جزأين الأول: المشروعات الفردية الصغيرة القائمة على أسس اقتصادية مجدية والتي تمول بقروض تتراوح قيمتها بين ١٠٠ ألف إلى ٣ مليون ل. س، وبشروط ميسرة لتوليد فرص عمل

١ هيئة تخطيط الدولة، 2006 - الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010. دمشق الفصل السادس، اللامركزية والتنمية المحلية، ص 165.

جديدة ودائمة. أما الجزء الثاني فهو القروض الأسرية والتي يبلغ حدها الأقصى ١٠٠ ألف ل.س لتمويل نشاطات فردية مدرة للدخل وفرص عمل إضافية مساندة للأسرة<sup>١</sup>.

و يوضح الجدول التالي حجم القرض وفرص العمل المرتبطة به:

### جدول رقم (١٢)

#### حجم القروض الصغيرة وفرص العمل لدى هيئة مكافحة البطالة

ملاحظات	التصنيف	الحد الأدنى من فرص العمل المطلوب تحقيقها	مقدار التمويل الذي تقدمه الهيئة ألف ل.س
صاحب المشروع فقط	فردى	١	أكثر من ١٠٠ حتى ٥٠٠
صاحب المشروع + عامل	فردى	٢	أكثر من ٥٠٠ حتى ٧٥٠
شركيين + ٣ فرص عمل إضافية	جماعى	٥	أكثر من ٧٥٠ حتى ١٥٠٠
٣ شركاء + ٣ فرص عمل إضافية	جماعى	٦	أكثر من ١٥٠٠ حتى ٢٠٠٠
٣ شركاء + ٥ فرص عمل إضافية	جماعى	٨	أكثر من ٢٠٠٠ حتى ٢٥٠٠
٣ شركاء + ٧ فرص عمل إضافية	جماعى	١٠	أكثر من ٢٥٠٠ حتى ٣٠٠٠

المصدر: دراسة عن الهيئة العامة لمكافحة البطالة، مرجع سابق ص ٢٤.

وبالنسبة لأسعار الفائدة فهي تعتمد على حجم القرض كما هو موضح في الجدول التالي:

### جدول رقم (١٣)

#### أسعار الفائدة لدى هيئة مكافحة البطالة

نسبة الفائدة السنوية		قيمة القرض (ل.س)	نوعية القرض
القائم	الجديد		
-	%٥	أكثر من ١٠٠,٠٠٠ حتى ٣,٠٠٠,٠٠٠	١- المشروعات الصغيرة
%٧	-	أكثر من ٣,٠٠٠,٠٠٠ حتى ٥,٠٠٠,٠٠٠	٢- توسعة المشروعات القائمة

المصدر: دراسة عن الهيئة العامة لمكافحة البطالة، مرجع سابق ص ٢٤.

١ تقرير عن تجربة هيئة مكافحة البطالة في تمويل المشروعات الأسرية والصغيرة والمتوسطة من الفترة الممتدة من ٢٠٠٢ ولغاية ٢٠٠٦، الهيئة

العامة لمكافحة البطالة، ص ٣.

## • البرنامج الثاني: مشاريع الأشغال العامة:

وهي مشاريع خدمات البنية التحتية والمرافق العامة بالدرجة الأولى، تحددتها دراسة الجدوى الاقتصادية لها، وتعمل هذه المشاريع على رفع الطاقة الإنتاجية بنوعية حديثة، وتحسين الخدمات، حسب الأولويات في مختلف المحافظات، وتمول بمنح وبقرض. وقد تم إيقاف العمل بهذا البرنامج منذ نيسان ٢٠٠٤ بناء على توجيهات الجهات الوصائية للهيئة وحولت مخصصاته المالية إلى برنامج تنمية المشروعات.<sup>١</sup>

## • البرنامج الثالث: التدريب والتنمية المجتمعية:

وقد خُصص له ١٠% من الموارد، وذلك بتمويل أنشطة التدريب الفردي والتأهيل المؤسسي للأفراد المستفيدين والجهات الوسيطة. يضاف إلى ذلك مشروعات اجتماعية موجهة لزيادة مشاركة المرأة والعناية بالبيئة والخدمات الاجتماعية في المناطق الأكثر احتياجاً.<sup>٢</sup>

### ب. تقييم برنامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

لجأت الهيئة بناءً على قانون إحداثها وتحقيقاً لأهدافها في الاستثمار والتشغيل والمساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال توليد فرص عمل أمام الشباب المتعطلين إلى مجموعة من الأدوات يتمثل عمودها الفقري بتمويل إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لهذه المشروعات من مزايا كثيرة، وقد بلغ إجمالي عدد القروض المنفذة (٢٧٣٥٩) منذ بداية البرنامج في عام ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٥/١٢/٣١، وحققت (١٠٩٤٣٦) فرصة عمل.

### جدول (١٤)

بيان بالمشروعات الصغيرة وفرص العمل لدى الهيئة من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥

البيان	عدد المشروعات الصغيرة	عدد فرص العمل المحققة
٢٠٠٢	١٣٤	٥٣٦
٢٠٠٣	٧,٣١٤	٢٩٢٥٦
٢٠٠٤	٩,٦٢٠	٣٨٤٨٠
٢٠٠٥	٦,٩٦٤	٢٧٨٥٦
٢٠٠٦	٣,٣٢٧	١٣٣٠٨
الإجمالي	٢٧٣٥٩	١٠٩٤٣٦

المصدر: التقارير السنوية لهيئة مكافحة البطالة للأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٣-٢٠٠٤-٢٠٠٥.

١ تقرير عن تجربة هيئة مكافحة البطالة ٢٠١١، مرجع سابق:ص:٤

٢ المادة/٢، قرار التعليمات الموحدة للمصارف بشأن مشروعات هيئة مكافحة البطالة ٢٣/٩/٢٠٠٣.

نلاحظ أنه في بداية عملها قامت الهيئة بتمويل ١٣٤ مشروعاً (يعتبر هذا العام عام تأسيس الهيئة) ليرتفع عدد المشروعات الممولة تدريجياً ويصل إلى ٩،٦٢٠ مشروعاً عام ٢٠٠٤، ونلاحظ بعدها تراجع عدد المشروعات الممولة، حيث بلغ عدد المشروعات الممولة ٣،٣٢٧ مشروعاً عام ٢٠٠٦، وتم هذا التمويل بحسب ما هو مخطط له سابقاً عند بدء العمل بالهيئة إذ يفترض أن يكون عام ٢٠٠٦ هو العام الأخير من عمر الهيئة.

وبما أن الهيئة لا تملك مصرفاً خاصاً بها ولم يكن يوجد في سورية مصرف مختص بتمويل المشروعات الصغيرة لذلك لجأت إلى توقيع عقود مع المصارف الموجودة كجهة وسيطة وكفيلة يتم بموجبها إقراضها مبلغاً، لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر للأفراد العاطلين عن العمل، حسب القطاعات الجغرافية والمناطق الجغرافية المحددة، ويتضمن هذا العقد شروطاً نمطية محددة، عن طبيعة المشروع ومعدل الفائدة، وبرنامج السحب، وبرنامج السداد، والمتابعة والتقييم، وفترة الإهمال ونسبة المنحة إن وجدت، وما إلى ذلك من شروط تضمن وصول الأموال إلى الأفراد المستحقين ببسر وسهولة. ويمنح المصرف نسبة من الفائدة لتغطية مخاطر الإئتمان وأتعاب الإدارة. ويبلغ عدد فروع المصارف المتعامل معها ١٠٦ فروع للمصرف الزراعي و ١٨ فرع للمصرف الصناعي و ١٣ فرع للتوفير، إضافة إلى ١٤ فرع لمصرف التسليف موزعة ومنتشرة في كافة المحافظات السورية. حيث تقوم هذه الفروع باستقبال الطلبات الموافقة عليها والمحالة إليها من قبل فروع الهيئة لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل متابعة القرض ليتم استكمال الأوراق الخاصة والمطلوبة وإجراء الكشف اللازم، ليصار بعد ذلك إلى صرف الدفعة الأولى من القرض، ومن ثم تصرف الدفعة الثانية بعد إجراء الكشف للتأكد من تنفيذ الدفعة الأولى من القرض وفق الأصول. و لا يتم صرف الدفعة الثالثة إلا بعد تنفيذ الدفعة الثانية واستكمال الترخيص النهائي للمشروع، وبلغ عدد طلبات التمويل للمشروعات الصغيرة الجديدة حوالي (١٠٦٧٠٠) طلباً أولاً خلال السنوات الخمس من عمرها، انضم من أصحابها في دورات تدريبية خاصة بدراسة الجدوى (٨١٤٩٣) واستطاع (٥٧٧٨٥) متدرباً أن يقدم دراسة جدوى إلى الهيئة وحوّل منها والبالغ (٤٠٧٨٧) دراسة مشروع إلى المصارف. وقد تم فعلاً تمويل (٢٧٣٥٩) مشروعاً. ويوضح الجدول التالي توزيعاً لهذه المشروعات حسب القطاعات الاقتصادية.

## جدول رقم (١٥)

بيان المشروعات الممولة لدى الهيئة من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٥

نوع النشاط	القروض المنفذة فعلاً
زراعي	9718
صناعي	4635
خدمي	12555
المجموع	27359

المصدر: التقارير السنوية لهيئة مكافحة البطالة للأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٣-٢٠٠٤-٢٠٠٥.

وعليه نجد أن هناك فجوة حاصلة بين المحال من الطلبات والمنفذ منها ، حيث تصل نسبة المنفذ الى المحال حوالي ٦٧%. والسبب يعود في رأي الباحثة الى عدم توفر الضمانات التي تطلبها المصارف من العميل قبل منحه القرض .

" ونظراً لكون موارد الهيئة أموال عامة واجبة الاسترداد في شريحة عالية المخاطر الائتمانية فانه من الضروري استيفاء شروط الضمان والكفالات من قبل المصرف إضافة الى إرتفاع تكاليف الحصول على التراخيص وتعقيد الإجراءات الإدارية الخاصة بالحصول على التراخيص اللازمة بسبب تعدد الجهات المانحة لترخيص المشروع الواحد ، والمصاريف الكبيرة الواجب على الشخص سدادها لقاء الحصول عليها مقارنةً مع رأس مالها الصغير، بغض النظر عن رأس مسال المشروع مثلاً المشروع الذي رأس ماله ٥٠٠ ألف يدفع نفس تكاليف الترخيص التي يدفعها مشروع رأس ماله ٥٠ مليون<sup>١</sup> ."

ت. نتائج أعمال الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات بالنسبة للمشروعات

المتوسطة خلال الفترة من (٢٠٠٨ ولغاية ٢٠١١):

بلغ إجمالي المبالغ التي قامت المصارف بتمويلها بضمانة الهيئة خلال الأعوام

(٢٠٠٨ - ٢٠١١) ٨٧,٣٥١,٦٠٠ ليرة سورية منها ٦١,٥ مليون ليرة سورية حجم

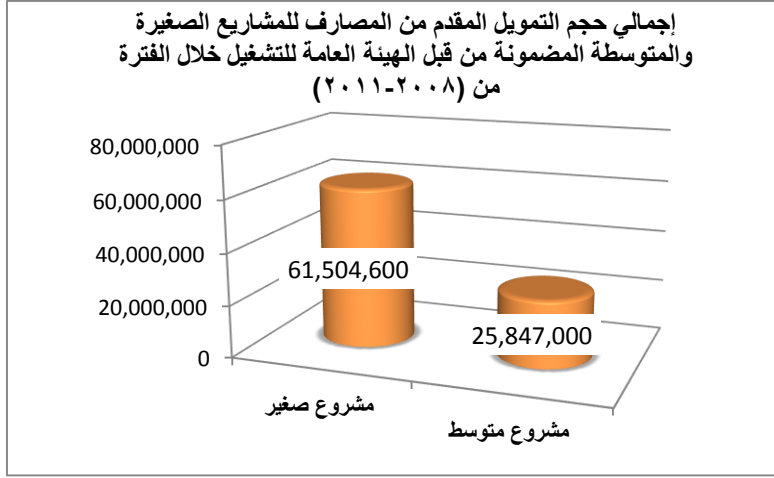
التمويل الموجّه للمشروعات الصغيرة بنسبة ٧٠%، و ٢٥,٨ مليون ليرة سورية حجم

التمويل الموجّه للمشروعات المتوسطة بنسبة ٣٠% من إجمالي التمويل حيث ساهمت

المصارف العامة بتمويلها بنسبة ٨٩% بتمويلها والمصارف الخاصة بنسبة ١١%

١ أحمد خليل، مدير مكتب تنمية المشروعات الصغيرة، الهيئة العامة للتشغيل، مقابلة شخصية، تاريخ ٢٠/٩/٢٠١٤.

#### الشكل رقم (٤)



المصدر: بيانات تم الحصول عليها من قبل الهيئة العامة للتشغيل للأعوام (٢٠٠٨ حتى ٢٠١١)

الشكل السابق يوضح حجم التمويل الذي حصلت عليه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من عام (٢٠٠٨-٢٠١١).

ث. أهم الصعوبات والمعوقات التي واجهت الهيئة في تمويل المشاريع: إن نتائج عمل الهيئة خلال عمرها القصير كانت مشجعة وقد تلمس المجتمع نتائج العملية فيما يخص تخفيض معدل البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة وحقيقية وزيادة عدد المشروعات الصغيرة والأسرية على أرض الواقع لا سيما في المناطق النائية الأكثر احتياجاً.

إن أهم ما طرحته الهيئة هو التخطيط لوضع استراتيجية لخلق أكبر عدد من فرص العمل، وذلك عن طريق برنامج تنمية المشروعات وتنفيذ عقود التدريب للتشغيل المضمون، برفع سوية الاهتمام بالتدريب وفق احتياجات سوق العمل. الذي يعتبر الوجه الثاني لجهد خارطة البطالة التي أنجزت في عام ٢٠٠٣، بجهد مؤسسي للتعرف على أدوات التدخل الاستثماري وأنواع وطبيعة المشروعات الصغيرة التي تمولها الهيئة. بالإضافة إلى دراسة خارطة المشروعات الصغيرة التي تم إنجازها خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٥. من قبل مع شركة استشارية هندية متخصصة مع مشاركة فريق وطني من سوريا، بحيث تكون نتائج هذه الخارطة بمثابة دليل استثماري للمستثمرين الصغار في المجالات التي تساهم في حل مشكلة البطالة حسب المناطق.

وقد عانت الهيئة خلال فترة عملها من صعوبات كثيرة أهمها الآتي<sup>١</sup>:

## ١- صعوبات تتعلق بثقافة المجتمع، وانتشار ثقافة الائتمان وروح المبادرة، والاعتماد على الدولة:

تبين للهيئة من خلال الممارسة أن هنالك إرث ثقافي اجتماعي متراكم، حول علاقة ثقافة الفرد مع الإقتراض من الدولة أو مؤسساتها، يعيق سرعة تحقيق أهداف الهيئة. وبدلاً من أن تكون الإجراءات سريعة وشفافة اضطرت الهيئة إلى إعادة الفرصة والكشف لبعض هؤلاء المستفيدين أكثر من ٦ مرات لضمان صحة المعلومات ودقة وعدالة التقييم. إن الفكرة السائدة عند هذه النوعية من المتعاملين أنه قرض من الدولة وبالتالي الدولة رحيمة دائماً، وربما تتساهل وتنسى. وهو ما دفع الهيئة بملاحقة وإحالة الأفراد المخالفين فوراً إلى القضاء لإلزامهم بالتنفيذ التام للمشروع، أو إلغاء القرض وإسترداده حالاً والحجز على الضمانات دون تردد.

ولهذا فإن الهيئة لجأت باستمرار لتعميق الشفافية والنزاهة بقوة في ممارسة أفرادها، وحاولت أيضاً مع من تعاملت معهم. ولهذا كانت كل خدماتها مجاناً لإزالة أي لبس محتمل. كما أنها عالجت بسرعة وحسم أي بوادر لسوء الاستغلال عرفت بها أو سمعت عنها وذلك حفاظاً على سمعة الدولة والهيئة.

## ٢- خصائص الفئات التي يعول عليها إنشاء مشروعات جديدة:

حيث أبرزت دراسة قامت بها الهيئة أن الفئات المتعطلة عن العمل والتي يجب أن تساهم في تنمية المشروعات الصغيرة، معظمها من الشباب. إلا أنها تتصف بخصائص غير ريادة، وتواجه مصاعب عديدة، نذكر أهمها:

- تدني المستويات التعليمية بين هذه الفئة.

- أبرزت الدراسة محدودية الفاعلية الذاتية لهم.

- ضعف الخبرة المهنية<sup>٢</sup>.

## ٣- الأنظمة/ الضمانات المصرفية:

اعتمدت الهيئة على النظام المصرفي القائم، بالرغم من الأنظمة والتشريعات القديمة لديه، ليكون بسيطاً في إيصال الأموال إلى المتعطلين وتحصيلها. ونظراً لكون موارد الهيئة أموالاً عامة واجبة

١ دراسة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الهيئة العامة لمكافحة البطالة ٢٠١٠، ص ٢٤.

٢ دراسة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الهيئة العامة لمكافحة البطالة، ص ٢٥.



الاسترداد في شريحة عالية المخاطر الائتمانية فانه من الضروري استيفاء شروط الضمان والكفالات من قبل المصرف.

ولهذا فإن التحدي الذي واجه الهيئة تمثل في تطوير أنظمة تشغيل المصارف لتصبح أكثر مرونة وحدائة وقادرة على تلبية المتطلبات الإستثمارية في أسواق شبه مفتوحة ومنتامية. وكان التعامل المصرفي يشكل عنق الزجاجة في نشاط الهيئة.

#### ٤ - صعوبة تأمين مكان المشروع بناءً على أنواع الملكية والحيازة:

إن تداخل الجهات الحكومية المختلفة في عمل المصالح العقارية وتعقيد الإجراءات وتنوع أشكال التوثيق هي أهم الإشكاليات التي يعاني منها المستثمرون في تقديم الضمانات اللازمة للقروض اتجاه المصارف.

وقد أثر هذا الواقع على الاستثمار من حيث أثر توثيق الملكية على تداول الأصول المادية من مختلف النواحي لا سيما على مستوى الضمانات المصرفية وأثرها في جذب وتشجيع الاستثمارات.

ومن خلال التجربة العملية للهيئة في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والأسرية تبين لها أن معظم مشاكل المستفيدين بالنسبة لتأمين أماكن مشاريعهم، تعود جذورها إلى تقادم الزمن على أساليب توثيق الملكية وعن المشكلات الناجمة عن عجز معظم المستفيدين أو الراغبين بالإستفادة من الهيئة باستخدام قسم كبير من ممتلكاتهم العقارية كضمانات نتيجة وجود إشكاليات قانونية في عملية توثيقها وصعوبة انجاز تراخيص الكثير من المشروعات بسبب أوضاع العقارات المقامة عليها.

وأن استخدام العقارات كوسيلة ضمان يخضع إلى أكثر من شكل لوثيقة الملكية وحسب المناطق وأن تلت العقارات مسجلة في السجل العقاري الرسمي الدائم وتلتها في السجل المؤقت وتلتها الأخير جمعيات ومناطق ومخالفات، وأن التلتين الآخرين لا يمكن الإستفادة منهما من قبل مالكيها إلا بعد أن يسجل في السجل العقاري الدائم<sup>١</sup>.

#### ٥ - إرتفاع تكاليف الحصول على التراخيص وتعقيد الإجراءات الإدارية الخاصة بها: تخضع

المشاريع الممولة من الهيئة إلى موافقات عديدة من الجهات المعنية وهي: البلدية - البيئة

١ تقرير عن تجربة هيئة مكافحة البطالة في تمويل المشروعات الاسرية والصغيرة والمتوسطة من الفترة الممتدة من ٢٠٠٢ ولغاية ٢٠٠٦، الهيئة العامة لمكافحة البطالة، مكتب التمويل الصغير، ص ٢١.

الصحة - السياحة - الصناعة - وزارة الزراعة. وإن أهم ما يعاني منه المستهدفون من البرنامج هو صعوبة الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المذكورة أعلاه لكي يتمكن من الحصول على التمويل والبدء في تنفيذ المشروع.

لا تزال تشكل عملية الحصول على الترخيص الإداري من أصعب المراحل التي يمر بها أي مشروع جديد، وخاصة المشروعات الصغيرة. ومع أن السيد رئيس مجلس الوزراء أصدر قراراً أُلزم فيه الوحدات الإدارية بمنح الترخيص الإداري خلال أسبوع واحد من تقديمه من قبل المستفيد، على أن تستكمل بقية الإجراءات خلال عام، إلا أن الواقع والتعليمات التنفيذية المطبقة لم تسهل الأمر كثيراً. ولا يزال موضوع التنظيم العمراني وعدم وجود مناطق صناعية كافية يشكل عائقاً قانونياً حقيقياً أمام البلديات والإدارات لإصدار التراخيص المطلوبة، ناهيك عن التكلفة الباهظة لها.

وبما أن الهيئة تسعى لتنظيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في السوق النظامية فإنها اشتراطت أن تمنح الدفعة الأخيرة من القرض عند إنجاز الترخيص المطلوب. ومع أنه شرط مكلف أحياناً إلا أن الهيئة لا تزال تصرّ أنه ضروري لضمان نجاح المشروع واسترداد قيمة القرض. ولكنها في الوقت ذاته تحاول تسهيل موضوع التراخيص.

وقد تمّ معاملة المشاريع التي تم تمويلها من قبل الهيئة للعاطلين عن العمل والتي يتراوح تمويلها من ١٠٠ ألف ل.س إلى ٣ مليون ل.س كالمشاريع الكبيرة التي يتم تمويلها من قبل المصارف أو التي تم تمويلها مستفيدة من التسهيلات التي منحها قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ من حيث الموافقات والتكاليف، علماً بأن سقف الإقراض هنا يتجاوز ١٠٠ مليون ل.س<sup>١</sup>.

**وفي رأي الباحثة على الرغم من أن الهيئة قد حققت نتائج جيدة على صعيد تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تحتاج إلى إعادة تقييم للتمكن من الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهناك عشوائية في السياسات العامة حيث إن الدراسات الأولية للهيئة توضح أن كل مليون ليرة يمكن أن توجد فرصة عمل واحدة وعليه فقرض الثلاثة ملايين يحتاج إلى ثلاثة شركاء. ثم أُجبر الشركاء على تشغيل سبعة عمال آخرين ليسدد المشروع تأميمات اجتماعية عن عشرة عمال، لذلك فقد أصبحت التزامات المشروع الثابتة تساوي إلى: ١٥٠٠٠٠٠ ل.س فوائد إضافة لرسوم التأمينات الاجتماعية مما يزيد من الأعباء المادية للمشروع. وأيضاً حسب شروط الهيئة أن قرض**

١ تقرير عن تجربة هيئة مكافحة البطالة في تمويل المشروعات الاسرية والصغيرة والمتوسطة من الفترة الممتدة من ٢٠٠٢ ولغاية ٢٠٠٦، الهيئة

العامة لمكافحة البطالة، مكتب التمويل الصغير، ص-٢٢.

بثلاثة ملايين ل.س يحتاج ضمانات عقارية بأربع ملايين ويصعب على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة توفيرها حيث هناك فجوة بين المنفذ والمحال من طلبات القروض إلى المصارف ٦٧% كما أوضحنا سابقاً.

## ٢. مؤسسة التمويل الصغير الأولى في سورية (الآغا خان):

بدأت وكالة الآغا خان للتنمية عملياتها في سورية في العام ٢٠٠٢ في إطار القانون رقم 18 لعام 2002 الذي مكن الشبكة من الإنخراط في نشاطات تنموية في البلاد وتندرج هذه النشاطات من الصحة إلى التعليم والتراث الثقافي والتنمية الريفية إلى التمويل الصغير وتتمثل رسالة المؤسسة الأساسية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

و خلال سنوات عمل الوكالة وصلت إلى مستويات جيدة من النمو وسريعاً غدت الوكالة أكبر مؤسسة للتمويل الصغير في القطر، وللوكالة (7) فروع في القطر تنتشر في محافظات طرطوس اللاذقية، حماه، حلب، دمشق، السويداء، ومدينة مصياف. ومنذ تأسيسها قدمت الوكالة قروضاً شملت حوالي ١٢٨٥٠٠ مقترض. وتتقاضى الوكالة رسوماً ثابتة تبلغ (1%) شهرياً.<sup>١</sup> ويرأي الباحثة ان نسبة ١% شهرياً ليست نسبة منخفضة فهي تعادل معدل الفائدة السنوية في المصارف العامة العاملة في سورية.

ومع صدور المرسوم التشريعي رقم ١٥ الذي سمح بترخيص مؤسسات مالية ومصرفية أُحدثت إلى مؤسسة للتمويل الصغير و تقدم طيفاً واسعاً من الخدمات التي ترافق عمليات الإقراض فإلى جانب الدراسات الاجتماعية والاقتصادية المستفيضة للمجتمع المستهدف والتي ينتج عنها تطوير مستمر وتنوع أكبر في الخدمات المقدمة يقدم موظفو القروض المساعدة والمشورة للمستفيدين في دراسات الجدوى لمشروعاتهم أو في الدخول إلى أسواق جديدة ، أو البحث عن مصادر أفضل للحصول على المواد الأولية اللازمة .

### أ. شروط الإقراض:

إن منهج التمويل الصغير يعتمد بشكل أساسي على مبدأ التكافل الاجتماعي، وليس على الأصول الثابتة، أوجدت هذه الحالة نظاماً فريداً للقروض يستند إلى ضمانات بديلة قد تكون أكثر قوة وتأثيراً من توفر الأصول الثابتة أو تتمثل بعامل الضمان الاجتماعي، وتتعامل المؤسسة في هذه الحالة مع مجموعات متكافئة متضامنة من الأفراد يضمن كل منها بعضه البعض وتلعب جدية المشروع والجدوى الاقتصادية منه، والسمعة الإئتمانية للمقترض والكفيل دوراً أساسياً في

<sup>1</sup>-UNDP SYRIA: Micro finance view, UNDP, Damascus, p37, 38, 2004.

موضوع الضمان وبالأخذ بعين الاعتبار أن مؤسسة التمويل الصغير الأولى هي مؤسسة تنموية غير ربحية في بيئة تتسم بالتحديات وكلفة التشغيل العالية، يكون رسم الخدمة الذي تضيفه المؤسسة إلى المبلغ الإجمالي للقروض الضامن الرئيسي لإستدامة المؤسسة<sup>١</sup>.

"وقد تعاملت المؤسسة مع الأزمة بحذر حيث عملت على إختيار عملائها بعناية ومتابعة القرض باهتمام كبير ولذلك بقيت معدلات المتأخرات في محفظة القروض بحدودها الدنيا وبأقل نسب على صعيد المؤسسات المالية المحلية حيث إتخذت المؤسسة مجموعة من الإجراءات للتعامل مع المقترضين الذين تمنعهم ظروفهم من تسديد القرض عبر التواصل معهم وإجراء دراسة كاملة لأوضاعهم الحالية والتعاطي مع كل حالة على حدى بحسب معطياتهم فقامت المؤسسة بإجراء إعادة جدولة للقروض المتعثرة وطرح قروض بمبالغ أكبر للمهجرين والمتضررين من الأحداث الأخيرة ليستعيدوا أعمالهم مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الإنسانية التي يمرون بها"<sup>٢</sup>.

#### ب. المؤشرات العددية والنقدية لمؤسسة التمويل الصغير:

##### جدول رقم (١٦)

##### المؤشرات العددية والنقدية لمؤسسة التمويل الصغير (الآغا خان)

المضمون	البيان
١٢٨٥٠٠	عدد القروض الممنوحة
٢٤-٣ شهراً حسب قيمة القرض	فترة السداد
وجود كفيين اثنين من المجتمع المحلي في القروض الفردية وفي حال قروض المجتمعات المحلية (القروض الصحية) يتم الاكتفاء بكفالة لجنة القرية	الضمانات
المضمون	البيان
عن طريق اعادة جدولة الدين	معالجة التعثر
قيام مندوبين بزيارة العملاء في مواقع مشروعاتهم	استراتيجية الوصول إلى الزبائن
تعطى القروض لمحدودي الدخل و أولئك الذين لا يستطيعون الحصول على تمويل	الفئات المستهدفة
شراء المواشي، البيوت البلاستيكية، الري بالتنقيط، خدمات النقل، التجارة، الزراعة	النشاطات الممولة

١ الموقع الالكتروني الخاص بشبكة الاغا خان [www.akdn.com](http://www.akdn.com)

٢ مقابلة شخصية مع بانه سيفو، مديرة قسم القروض في مؤسسة التمويل الصغيرة الأولى، تاريخ ٢٥/١٠/٢٠١٤.

البيان	تابع الجدول رقم (١٦)
الوثائق المطلوبة	(دراسة جدوى للمشروع بالتعاون مع المنظمة، عقد القرض، كفيين مناسبين، سند امانة موقع من الزيتون)
محفظة القروض	٨٥١،٢٨٣،٠٠٠ ل.س
مناطق الانتشار	اللاذقية طرطوس حماه السويداء حمص
المنتجات	قروض صغيرة، دورات تدريبية، خدمات استشارية.

المصدر: مؤسسة التمويل الصغير الأولى، التقرير السنوي لعام ٢٠١٤.

### جدول رقم (١٧)

#### التوزيع القطاعي لقروض مؤسسة التمويل الصغير

القطاع	النسبة
تجاري	٣٣%
زراعي	٢٣%
ورش	١٩%
خدمي	١٨%
سكن و ترميم	٧%

المصدر: مؤسسة التمويل الصغير الأولى، التقرير السنوي لعام ٢٠١٤.

نلاحظ أن المشروعات الزراعية والتجارية كان لها الحصة الأكبر من المشروعات الممولة بنسبة مقدارها ٥٦% من إجمالي عدد المشروعات، ويشمل النشاط التجاري مختلف أنواع المشروعات مثل (مطعم، روضة أطفال، نادي رياضي، محطة محروقات، معرض سيرميك، سوبر ماركت....)، يليها المشروعات الزراعية .

٣. الصندوق السوري لتنمية الريف (فردوس): تأسس الصندوق السوري لتنمية الريف (فردوس) في تموز ٢٠٠١ وكان المؤسسة غير الحكومية الأولى التي تتصدى لمشكلات الفقر والتنمية يقدم الصندوق خدمات الإقراض الصغير في 60 قرية في ست محافظات هي: حلب، حماه ادلب، اللاذقية، حمص، القنيطرة. منح الصندوق قروضاً لحوالي ٣٦٠٠ مقترض وبقيمة اجمالية تبلغ حوالي ٧٠٠ مليون ل.س تلقى تمويله بشكل أساسي من الاتحاد الاوربي ومانحين محليين وحتى العام 2004 كانت قروض الصندوق تمنح بمعدل فائدة ثابتة عن حدود 4,5% سنوياً ومدة قصوى للقرض تبلغ 30 شهراً وتسدد القروض على دفعات شهرية<sup>١</sup>.

١ تقرير حول التمويل الصغير، مكتب التمويل الصغير، هيئة تخطيط الدولة ٢٠١٤ .

## جدول رقم (١٨)

### المؤشرات العددية والنقدية لصندوق الفردوس

المضمون	البيان
أعلى قرض تم منحه ١,٥٠٠,٠٠٠ ألف ليرة	سقف القرض
من 1-4 سنوات	مدة القروض
4,5%	سعر الفائدة
دفعات صغيرة بشكل منتظم يتفق عليها	طريقة التسديد
قصيرة قبل المباشرة بتسديد الأقساط وذلك لإعطائهم وقت لتنظيم	مدة السماح
3646	عدد القروض

المصدر: مكتب التمويل الصغير، هيئة تخطيط الدولة، تقرير الوضع الراهن عن حالة التمويل الصغير في سوريا ٢٠١٤.

٤. المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير: أطلقت المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير أعمالها رسمياً برأسمال ٣٣٠ مليون ليرة سورية بالشراكة مع الأمانة السورية للتنمية والجمعية العلمية السورية للمعلوماتية والهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات.

يغطي منتج التسليف جميع ما يشملها القطاع الخدمي والتجاري والصناعات المبتكرة والاحترافية بالإضافة إلى الورشات والحرف والمهن اليدوية، حيث تقدم المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير نوعين من القروض وهي القروض الصغيرة والقروض المتوسطة بحسب تعريف المؤسسة لهذين النوعين من القروض، وتتنوع هذه القروض حسب اختلاف الإحتياجات مقسمة إلى:

- قروض دروبنا: للمشاريع القائمة
- قروض مواردنا: للحاجات الاستهلاكية
- قروض بوادنا : للمشاريع الجديدة
- قروض قدراتنا : للمرأة.
- قرض وطني: لذوي الشهداء

وبما أن المؤسسة الوطنية للتمويل وجدت لخدمة شرائح المجتمع ذوي الدخل المحدود و المنخفض ممن يواجهون الصعوبة في الوصول إلى البنوك الخاصة والعامة لعدة أسباب أهمها: ضعف الملاءة المالية، والضمانات الصعبة، والبيروقراطية في التعامل، والحصول على

الخدمات، بينما تقتصر ضمانات المؤسسة على سند دين، أو كفالة موظف ( قطاع عام أو خاص )، أو كفيل تاجر، أو رهن سيارة، أو رهن مجوهرات ذهبية. ويتم العمل حالياً على دراسة لبرنامج تمويلي (قروض بادرنا ) ليقوم بمنح قروض لتأسيس مشاريع وخاصة لرواد الأعمال الجديدة<sup>١</sup>.

**٥. مصرف الإبداع للتمويل الصغير و المتناهي الصغر:** تم تأسيس مصرف الإبداع استناداً إلى أحكام القانون رقم /٩/ لعام ٢٠١٠، وقد تم تأسيس المصرف بالشراكة بين الحكومة السورية ممثلة بالهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات و القطاع الخاص و الأجنفد كشريك استراتيجي ضمن إطار عمله على إنشاء مصارف للفقراء في الوطن العربي، و يبلغ رأس مال تأسيس المصرف ٣٦٦ مليون ليرة سورية.

ويعمل المصرف على تقديم الخدمات المالية المستدامة لأصحاب المشاريع الصغيرة المدرة للدخل، كما يعمل على نشر ثقافة التمويل متناهي الصغر بين الناس، والقيام بأي نشاط يخدم أهدافه الرئيسية والغايات التي أنشئ من أجلها.

ويهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر ذات الدخل المنخفض والمحدود وبشكل خاص أصحاب المشروعات الصغيرة و المساهمة في الحد من ظاهرتي البطالة والفقر في سورية وتخفيف وطأتها على الشرائح الفقيرة في المجتمع السوري وخاصة النساء والشباب وصولاً إلى الإعتماد على الذات وذلك من خلال ممارستها لأنشطتها وفق السياسات والأولويات الواردة في الخطة العامة للدولة وتمكين الأفراد من الشرائح المستهدفة للبدء بمشروعاتهم الخاصة القادرة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل لهم ولغيرهم<sup>٢</sup>.

ويقوم المصرف بتقديم نوعين من القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة<sup>٣</sup>:

- **قروض المشروعات الصغيرة:** يركز هذا التمويل بشكل أساسي على المشاريع الصغيرة. وهو متوفر للرجال والنساء الذين يديرون مشاريع قائمة، مضى على عملها ما لا يقل عن ستة أشهر. حيث يستخدم المستفيدون تمويلاتهم لشراء موجودات أو أصول ثابتة أو رأس مال عامل.

<sup>١</sup> الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة الوطنية للتمويل [www.alwataniya.sy](http://www.alwataniya.sy)

<sup>٢</sup> قانون احداث مصرف الابداع رقم(٩) تاريخ ٢٠١٠/٢/١٧، المادة السادسة.

<sup>٣</sup> الموقع الإلكتروني لمصرف الابداع [www.ebdaabank.com](http://www.ebdaabank.com)

- **القرض الاستثماري:** يركز هذا التمويل على أصحاب المشروعات الذين يديرون مشاريع قائمة، مضى على عملها ما لا يقل عن اثنا عشر شهر. حيث يستخدم المستفيدون تمويلاتهم لشراء موجودات أو أصول ثابتة أو رأس مال عامل. "تعتبر شروط الاقراض بحد ذاتها نوعاً من المساعدة للمقترض إذ أن الاستدامة والاستمرار في العمل هو المعيار الأكثر حسماً في نجاح المصرف في تمويل هذه المشروعات حيث يعتمد المصرف على التقييم الائتماني للعميل والمتابعة المستمرة للقرض كما تلعب سمعة المقترض والعادات والتقاليد والاخلاق دوراً أساسياً في موضوع الضمان للكفيل والمكفول"<sup>١</sup>.

#### جدول رقم (١٩)

##### المؤشرات العددية و النقدية لبنك الإبداع لغاية ٢٠١٤/١٢/٣١

الوثائق المطلوبة	(سجل تجاري أو صناعي، عقد القرض، كفيل مناسب، سندات دين، شيكات)
سقف القرض	٥٠٠٠٠٠ ل.س
معدل الفائدة	١,٥ % شهرياً
التوزيع الجغرافي	دمشق، ريف دمشق، السويداء، طرطوس
محفظة القروض	٨٢,٧٣٨,٢٤٣
عدد القروض الاجمالية المصروفة	١١٩١
قيمة القروض الاجمالية المصروفة	١٠١,٣١٠,٠٠٠

المصدر: التقرير السنوي لعام ٢٠١٤، قسم التطوير والتدريب، مصرف الإبداع.

- **الضمانات المطلوبة:** تختلف بحسب نوع ومبلغ القرض لكنها تتمحور في:
- كفيل اجتماعي أو كفيلين.
- أورهن سيارة.
- أو كفيل موظف حكومي.
- سندات دين تنفيذية.
- شيكات بقيمة القرض.

"يواجه المصرف بعض الصعوبات المتمثلة في نقص الاطار القانوني المنظم لعمل مؤسسات التمويل الصغير وخصوصاً جانب التمويل الاسلامي. ويرى المصرف أن حجم رأس المال لا يتلائم بالقدر الكافي مع حجم المحفظة القائمة والمخططة علاوة على وجود صعوبة في استقطاب الادخارات الكافية لتعويض ضعف رأس المال بسبب قلة عدد الفروع والخدمات

١ أ.محمد ابراهيم، مدير قسم التطوير والتدريب، مصرف الإبداع، مقابلة شخصية تاريخ ٢٠١٤/١٢/١٠.



الإلكترونية، إضافة إلى ذلك يواجه المصرف صعوبات متعلقة بضعف ثقافة التمويل الصغير لدى المستهدفين بسبب حداثة التجربة في سورية وعدم انتشار ثقافة التمويل الصغير وعلى الرغم من انخفاض أسعار الفائدة بالمقارنة مع المخاطر المرتبطة بها.

تشكل الفائدة عائقاً أمام الكثير من المستهدفين لأنهم يرفضون التعامل مع المصرف بسبب حرمة ذلك ، وفي هذا الإطار يسعى المصرف إلى فتح فرع جديد له يمول المشروعات الصغيرة بصيغ التمويل الإسلامية (المرابحة، الأيجار التمويلي والتشغيلي ، حسابات الادخار)<sup>١</sup>.

### ثانياً: الواقع الحالي وخصائص التمويل الصغير والمتوسط في سورية:

١. لا تزال صناعة التمويل الصغير في سوريا صغيرة ومحدودة، ويعود السبب إلى عدم وجود البيئة المحفزة والممكنة (والمثبتة) للتمويل الصغير محلياً، إلا أن الحكومة السورية أبدت رغبتها وحماسها لتطوير قطاع التمويل الصغير وتعزيزه، حيث أصدرت الحكومة السورية المرسوم التشريعي رقم ١٥ لعام ٢٠٠٧ الذي يسمح لمجلس النقد والتسليف بالترخيص بإحداث مؤسسات مالية مصرفية اجتماعية تهدف إلى تقديم التمويل الصغير والمتناهي الصغر. يحدد الحد الأدنى لرأسمال أي من هذه المؤسسات بمبلغ قدره /٢٥٠/ مليون ليرة سورية يودع نقداً في صندوق مصرف سورية المركزي<sup>٢</sup>.

وهي مؤسسة التمويل الصغير الأولى (أغا خان) ومصرف الإبداع للتمويل الصغير والمتوسط والمؤسسة الوطنية للتمويل.

٢. يغلب على برامج ومؤسسات التي تقوم بالتمويل طابع التمويل الصغير و فيما يتعلق بتنوع المنتجات التي تقدمها مؤسسات التمويل الصغير، منتج الإقراض الصغير هو المنتج الرئيسي التي تقدمه غالبية المؤسسات في سورية، وهكذا فإن مجال صناعة التمويل الصغير لا يزال ضعيفاً في سورية وذلك من حيث صغر مبلغ القرض واقتصار التمويل على تمويل رأس المال العامل وذلك بالنسبة للمشاريع القائمة.

٣. وجود طلب متزايد على التمويل الصغير في سوريا يصل إلى مليون زبون محتمل في حين يبلغ العدد الإجمالي للمقترضين النشطين حوالي ٢٩،٥٥١ مقترض طبقاً لنتائج دراسة السوق التي عملت عليها مؤسسة الوطنية للتمويل الصغير عام ٢٠١٣، وبالرغم من ذلك، فإن وجود

١ أ. محمد إبراهيم، مدير قسم التطوير والتدريب، مصرف الإبداع، مقابلة شخصية تاريخ ٢٠١٤/١٢/١٠.

٢ المادة (٣) من المرسوم التشريعي رقم (١٥) الصادر بتاريخ ٢٧/٠١/٢٠٠٧.

هذه الفجوة بين العرض والطلب لا يُعزى إلى عدم تلبية احتياجات الزبائن المحتملين فقط بل أيضاً إلى التوزع الجغرافي لمؤسسات التمويل الصغير ومحدودية التنوع في المنتجات التي تقدمها<sup>١</sup>.

٤. معظم المؤسسات القائمة توقفت عن منح القروض: في ظل الظروف الحالية استمر مشروع تمكين المرأة التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية، والاغا خان ومصرف الابداع بمتابعة عمليات الاقراض. وتوقفت كل من الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات ومؤسسة بداية والفردوس عن تقديم خدمات التمويل.

٥. ان خدمات الائتمان هي فقط المتوفرة ، مع غياب شبه كامل لخدمات المدخرات، وتعتقد أغلب المؤسسات القائمة أن الطلب سيكون كبيراً على خدمات الادخار وأن 50% من المستفيدين سيقدمون على هذه الخدمات لو توفرت وفق تصميم سهل وملئم لاحتياجات السوق.

٦. أغلب مصادر رأس المال المقدم لخدمات التمويل الصغير هو من الجهات المانحة: مؤسسة الأغا خان للقروض الصغيرة في سوريا تلقت رأس مالها من الوكالة الأم وهي شبكة الأغا خان للتنمية المتواجدة في سويسرا والصندوق السوري لتنمية الريف (فردوس) الذي تلقى تمويله بنسبة 60% من الاتحاد الاوربي و 40% من مانحين محليين<sup>٢</sup>.

٧. غياب التنافسية : في السوق السورية نتيجة التخصص الجغرافي لكل مؤسسة مما يترك العديد من طالبي هذه الخدمات خارج اطار الخدمة<sup>٣</sup>.

مما سبق نستنتج أن مفهوم التمويل الصغير هو مفهوم جديد على الساحة السورية، كما أن صناعته مازالت في بدايتها مقارنة مع الدول المحيطة بمنطقتنا فمن ناحية التشريع لم يقدم المرسوم/١٥/ لعام ٢٠٠٧ أي مزايا ضريبية معينة أو اعفاءات خاصة تشجيعية، ومن هذه المزايا عدم خضوع المنح ، ومستوردات هذه المؤسسات من التجهيزات اللازمة للتشغيل، للمطرح الضريبية المختلفة، ولم يتطرق مقترح القانون للإجراءات المتبعة في حال أرادت هذه المؤسسات المطالبة بحقوقها لدى المدينين المتعثرين، ولم يلحظ مقترح القانون أساليب التمويل الإسلامي.

١ تقرير عن التمويل الصغير في سورية، المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير ٢٠١٣، ص ١٤.

٢ تقرير عن التمويل الصغير في سورية، المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير ٢٠١٤، ص ١٥.

٣ The National strategy for micro finance in Syria , UNDP Publishing rights(2010),p59

## المبحث الثالث

### دراسة المعوقات التمويلية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

#### لدى المصرف الزراعي التعاوني السوري كمصرف حكومي

أولاً: لمحة عامة عن المصرف الزراعي:

تأسس المصرف الزراعي التعاوني في ١٥ آب عام ١٨٨٨، ويعتبر من أقدم المصارف العاملة في سوريا وأكثرها انتشاراً حيث وصل عدد فروعه إلى ١٠٦ فرعاً و ٧ مكاتب، وتم تحديد رأس مال المصرف بـ (١٠) مليارات وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم ٣٠ عام ٢٠٠٥ والذي تحول بموجبه إلى مصرف تنمية ريفية شاملة وأصبح بإمكانه أن يقوم بتقديم جميع الخدمات والتسهيلات الائتمانية بمختلف أنواعها ولجميع المعاملين<sup>١</sup>، وبموجب القانون (١١) تاريخ ٢٠٠٩/٦/١٧ تم زيادة رأس المال الإسمي للمصرف إلى ٥ مليار ليرة سورية<sup>٢</sup>.

ويعد المصرف الزراعي التعاوني أحد أهم المفاصل الأساسية في عملية التنمية المستدامة في سوريا، من خلال الدور الذي يقوم به في دعم التنمية الزراعية والريفية، إذ تم تأمين التمويل اللازم من قبل المصرف لتنفيذ الخطة الزراعية العامة، وتلبية حاجات الفلاحين إلى التمويل من أجل تحسين الإنتاج الزراعي وزيادته، وكذلك تمويل المشروعات الصناعية والتسويقية التي تقوم بتصنيع المنتجات الزراعية والمهن والحرف المقامة في الريف و تشجيع وتطوير عمليات استثمار الموارد الطبيعية بشكل أفضل، كما يقوم المصرف بتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي عن طريق بيع الأسمدة الزراعية بسعر مدعوم، من خلال معدلات الفائدة المتدنية التي تطبق على القروض الممنوحة للفلاحين بالقياس إلى معدلات الفائدة المطبقة لدى المصارف العاملة في القطر، فضلاً عن الإعفاءات من الفوائد والغرامات التي تم تطبيقها على الديون المجدولة بموجب قوانين ومراسيم التقسيط.

١ - المرسوم التشريعي رقم ٣٠ لعام 2005.

٢ - المصرف الزراعي التعاوني . القانون ١١، ٢٠٠٩/٦/١٧ .

## ثانياً: تطور النشاط الائتماني للمصرف:

قبل البدء بدراسة المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى المصرف الزراعي لا بد من التعرف على حجم التسهيلات الائتمانية التي قام المصرف بمنحها للقطاع الخاص الذي يمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة واتجاهات نموها وتطورها خلال سنوات الدراسة.

١. تطور حجم القروض بالنسبة للقطاع الخاص في المصرف الزراعي التعاوني:

### جدول رقم (٢٠)

تطور حجم القروض في القطاع الخاص في المصرف الزراعي التعاوني خلال السنوات

٢٠٠٧-٢٠١١

العام	قروض القطاع الخاص	اجمالي القروض الممنوحة	الأهمية النسبية لقروض القطاع الخاص
٢٠٠٧	٥,١٦٩,١٩٤,٥٢٥	٨,٨٧٦,٧٣١,٧٦٣	%٥٨,٢٣
٢٠٠٨	٥,٧١٤,٨٩٣,٨٦٣	١١,٠٨٦,٧٦٢,٨١٧	%٥١,٥٤
٢٠٠٩	٩,٨٧٤,٤٢٣,٢٩٢	٢٣,١٩٩,٨٥٣,٥٣٦	%٤٢,٥٧
٢٠١٠	٩,٤٥٥,٠٨٤,٠١٨	١٩,٦٤٥,٧٥٨,٦٧٠	%٥٣,٢٠
٢٠١١	١٥,٩٢١,٧٦١,٣٠٢	٣٠,١٨٢,٦٧٤,١٦٦	%٥٢,٥٨

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الزراعي، مديرية المراجعة والحسابات.

نتبين من الجدول السابق ما يأتي:

- تم استخدام ما يقارب نصف القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي وذلك لتمويل القطاع الخاص أي أن المصرف يساهم في تمويل مشاريع القطاع الخاص بشكل متوازي مع باقي القطاعات التي يقوم بتمويلها.
- ازداد مبلغ القروض الممنوحة من قبل المصرف عام ٢٠٠٩ ، ومن الممكن ارجاع الزيادة الحاصلة في رصيد القروض إلى زيادة الاقبال على القروض، بسبب تمويل الفلاحين بغض النظر عن المديونية والملاءة، وذلك للموسم الشتوي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بموجب قراري مجلس الوزراء رقم (٥٣٤٦) تاريخ ٢٠٠٩/١١/٧ ورقم (٦٠٠١) تاريخ ٢٠١٠/١٢/١٣ .<sup>١</sup>

١ . التقرير السنوي للمصرف الزراعي التعاوني ٢٠١٠م، ص٢٧.

- و يلاحظ في عام ٢٠١١ ارتفاع ملحوظ في كتلة الإقراضات عن في عام ٢٠١٠ بمعدل ٥٣,٦٣%، و السبب هو منح المؤسسة العامة لإكثار البذار في محافظة الحسكة قرضاً قصيراً الأجل بمبلغ ٧,٥/ مليار ليرة سورية وصدور مجموعة من القرارات الاستثنائية من الجهات الوصائية ساهم في رفع كتلة الإقراضات ومنها قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم /٤٦٧٩/ القاضي بتمويل الفلاحين بمستلزمات الإنتاج وذلك بغض النظر عن المديونية المستحقة الأداء للمصرف وذلك للموسم الشتوي ٢٠١٠-٢٠١١.

٢ . تطور حجم القروض بحسب الآجال للمصرف الزراعي التعاوني :

الجدول رقم (٢١)

تطور حجم القروض بحسب الآجال للمصرف الزراعي التعاوني خلال السنوات من ٢٠٠٧ - ٢٠١١ م.

العام	آجال قصيرة	آجال متوسطة	آجال طويلة
٢٠٠٧	٧٠٠٢٣٠٦٣٣٠٥٨١	١٠٢٥٨٠١٣٠٨٦١	٥٩٥٠٠٨٤٠٣٢١
٢٠٠٨	٩٠٧٨٠٠٠٤٠٠٨٣٤	٩٦٧٠٦٩٦٠٤٥٤	٣٣٩٠٠٢٥٠٥٢٩
٢٠٠٩	٢٠٠٥٩٠٠٢٥٠٨٢١	٩٠٦٠٤٥٩٠٤٦٥	١٠٦٩٤٠٣٦٨٠٢٥٠
٢٠١٠	١٨٠٣٤٧٠٧٢٩٠١٨٥	١٠١١٢٠١٥١٠٢٠٩	١٨٥٠٨٧٨٠٢٧٦
٢٠١١	١٧٠٠٥٣٠٠٤٥٠٥٨٧	١٠٧٨٩٠٢٤٦٠٠٣١	١١٠٣٤٠٠٣٨٢٠٥٤٨

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الزراعي، مديرية المراجعة والحسابات.

الجدول رقم (٢٢)

الأهمية النسبية للقروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي بحسب الآجال خلال السنوات (٢٠٠٧-٢٠١١).

العام	آجال قصيرة	آجال متوسطة	آجال طويلة
٢٠٠٧	%٤٥,٥٠	%١١,٨٨	%٤٢,٦٢
٢٠٠٨	%٤٧,٩٨	%١٢,٠٣	%٣٩,٩٨
٢٠٠٩	%٥٥,٦٢	%٨,٤٣	%٣٥,٩٥
٢٠١٠	%٦٢,٥٩	%٧,٦٩	%٢٩,٧٣
٢٠١١	%٥٩,٤٣	%٢٢,٠١	%١٨,٥٧

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في التقارير السنوية للمصرف الزراعي التعاوني.

نجد من توزيع القروض حسب الآجال المختلفة (قصيرة . متوسطة . طويلة) خلال السنوات من ٢٠٠٦-٢٠١١ أنه تم استخدام ما يقارب نصف القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي لآجال قصيرة وذلك في جميع سنوات الدراسة أي يهتم المصرف بالتمويل القروض القصيرة الأجل ذات الدورة السريعة لرأس المال على حساب القروض المتوسطة والطويلة الأجل. والجدير ذكره أن المصرف يقوم بمنح قروض بموجب أنظمة خاصة (قروض هيئة مكافحة البطالة، قروض بنك الاستثمار الأوروبي، قروض مشروع تمكين المرأة والحد من الفقر، قروض الري الحديث) ويعتبر المصرف وسيطاً في منح هذه القروض.

• **قروض هيئة مكافحة البطالة** : قام المصرف بمنح هذه القروض ضمن إطار تنفيذ أحكام ومضمون المرسوم التشريعي رقم ٧١ لعام ٢٠٠١ المتضمن احداث هيئة مكافحة البطالة وتحديد مهامها وكيفية عملها والذي يهدف إلى تقبل مناخ التشغيل وتنشيطه بما يساعد على توليد فرص عمل جديدة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائم منها والمحدث عن طريق:

- التخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها.
- تمويل هذه المشروعات.
- مساعدتها في الحصول على ما تحتاجه من خدمات.
- تدريب وإعادة تدريب العاملين فيها.
- تسهيل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة والقائمة، وذلك من خلال الاتفاق مع المؤسسات المالية والمصارف الحكومية والخاصة والجمعيات والمؤسسات الخاصة المتخصصة بذلك في الجمهورية العربية السورية على تمويل هذه المشروعات، وساهم المصرف الزراعي مع الهيئة في تمويل هذه المشروعات، وعدد المشاريع التي تم تمويلها عن طريق المصرف الزراعي ٩٧٧٧، وذلك وفقاً للتقرير الصادر عن مديرية القروض- قسم التسليف. هذا وتوقف المصرف عن منح القروض الخاصة بهيئة مكافحة البطالة منذ العام ٢٠٠٧. ويعتبر المصرف وسيط في منح هذه القروض، وللمصرف إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان

إسترداد قيمة القرض الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع فوائده ضمن الاتفاقيات مع الهيئة وبما لا يتعارض مع الهدف الانمائي للهيئة<sup>١</sup>.  
والجدول التالي يوضح حجم القروض التي تم منحها عن طريق المصرف الزراعي خلال فترة عمل الهيئة.

### جدول (٢٣)

#### قروض هيئة مكافحة البطالة التي مولها المصرف الزراعي (الأرقام بملايين الليرات)

الأعوام	مبلغ القروض المنفذة
٢٠٠٢	٢٨٨٢
٢٠٠٣	٣٠٢٥
٢٠٠٤	٢٧٨٢
٢٠٠٥	١٠٨٨
المجموع	٩٧٧٧

المصدر: القروض الممنوحة وفق أنظمة خاصة، مديرية القروض، المصرف الزراعي.

وبالتالي فإن إجمالي المبالغ التي قام المصرف الزراعي بتمويلها بضمانة الهيئة خلال الأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٥ بلغت ٩٧٧٧ مليون ل.س كان أعلاها في عام ٢٠٠٣ .

- **قروض بنك الاستثمار الأوروبي** : قدم بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) خط اعتماد مقداره ٤٠ مليون يورو من أجل تمويل مشاريع رأسمال مؤسسات القطاع الخاص الصغيرة ومتوسط الحجم في سوريا (الصناعة والصناعة الزراعية والسياحة والخدمات) حيث تم التمويل عن طريق المصارف العامة ومنها المصرف الزراعي التعاوني حيث يشرف المصرف الزراعي (الوسيط) على كيفية إدارة القرض باليورو وحددت معدلات الفائدة من قبل بنك الاستثمار الأوروبي، وهي معدلات غير ثابتة وتبلغ حصة البنك الوسيط ٣% والمصرف الزراعي (الوسيط) ملزم أمام بنك الاستثمار الأوروبي في تسديد الأقساط المستحقة بتواريخ استحقاقها حتى لو لم يسدد العميل، وقد يترتب فائدة تأخير ٠,٢٥، لذلك على المصرف الإلتزام ببرنامج التسديد للقرض الرئيسي وتناسبها

١ القروض الممنوحة وفق أنظمة خاصة، مديرية القروض، المصرف الزراعي التعاوني.

مع برنامج التسديد للقرض الثانوي (عقد الإستقراض بين العميل والمصرف الوسيط) مع الفائدة المطلوبة.

- **قروض تمكين المرأة والحد من الفقر:** يتم منح هذه القروض بموجب إتفاق مالي وإداري بين وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والمصرف الزراعي التعاوني، حيث يقوم المصرف بدور الوسيط أيضاً بمنح هذه القروض ويحصل مقابل ذلك على عمولة إقراض ١٢% للقروض المتوسطة (٦% لصالح المصرف، و٦% لصالح المشروع) وتضاف هذه العمولة إلى رأسمال القرض المقرر منحه، على أن يتم سدادها على أربعة أقساط متساوية بتاريخ استحقاق رأس مال القرض، أما بالنسبة للقروض قصيرة الأجل فتحسب العمولة بنسبة ٤% (٢% لصالح المصرف، و٢% لصالح المشروع) وتُعد هذه القروض متناهية الصغر، حيث لا يتجاوز سقف القرض ١٥٠٠٠٠٠ ليرة سورية وتمنح بشكل أساسي للمرأة الريفية.<sup>١</sup>

**ثالثاً: دراسة المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى المصرف الزراعي التعاوني:**

#### **تمهيد:**

تلجأ المشروعات الصغيرة والمتوسطة للبنوك مجبرة نتيجة حاجتها للموارد المالية لكن البنوك تبتعد عنها نتيجة هشاشتها وإرتفاع معدلات المخاطرة لديها، وهنا تضطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات معدل النمو العالي للتقليل من استثمارات ومستويات التشغيل بها. في حين تمكنت دول أخرى في العالم من تجاوز هذه الصعوبة بإحداث بنوك محلية قريبة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما ساعد على نمو هذه المشروعات من جهة وتطور علاقتها بالبنوك من جهة أخرى، في حين نجد أن علاقة البنوك العامة في سوريا بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة رسمية ومجردة من دور الشريك الفعّال خاصة في ظل عدم وجود البنوك الخاصة والمتخصصة في تمويل هذا النوع من المشروعات، الأمر الذي زاد في مشاكل الاستثمار وزيادة معدل البطالة في سوريا عموماً.

و يمكن إرجاع المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى المصرف الزراعي إلى أربع أسباب رئيسية حددتها الباحثة كما يلي:

١ . نقص السيولة.

٢ . شروط وإجراءات منح القرض.

---

١ . القروض الممنوحة وفقاً لأنظمة خاصة، مديرية القروض، المصرف الزراعي التعاوني.



٣ . ضعف نظام الرقابة.

٤ . معوقات أخرى متعلقة بأصحاب المشروعات.

#### ١ . نقص السيولة:

تُعد عملية حسم الأسناد أو الإستلاف بضمانتها لدى مصرف سوريا المركزي أحد المصادر التي يحصل من خلالها المصرف الزراعي على التمويل وذلك وفقاً للمادة/٥/ البند الرابع من قانون المصرف الزراعي الصادر بمرسوم تشريعي رقم ٣٠ لعام ٢٠٠٥ ويقوم مصرف سوريا المركزي بتحصيل قيمة السند في موعد استحقاقه عن طريق الحساب الجاري لفرع المصرف الزراعي المفتوح لديه، ويعيد السند إلى هذا الفرع ليصبح برسم التحصيل على أن لا تقل مدة استحقاق السند عن شهر ولا تزيد عن ٣٠٠ يوم.

ويبين الجدول التالي حجم السندات المحسومة وفوائد الحسم خلال سنوات الدراسة من ٢٠٠٧-٢٠١١م.

#### جدول رقم (٢٤)

حجم السندات المحسومة وفوائد الحسم خلال سنوات الدراسة من ٢٠٠٧-٢٠١١م.

العام	حجم المستندات المحسومة (ل.س)	معدل فائدة الحسم(%)
٢٠٠٧	٤,٧٩٩,٣٣١,٠٣١	١,٢٨
٢٠٠٨	١٠,٠٤٧,٩٢٤,٤١٠	١,٥٤
٢٠٠٩	١٣,٠٢٢,٠٠٥,٨٨٤	١,٤٧
٢٠١٠	١٥,٤٨٠,٧٦٦,٦٩٢	٢,٩٦
٢٠١١	٢١,٣٦٤,٩٧١,٥٥١	٢,٢٣

المصدر : الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية، مديرية المحاسبة، المصرف الزراعي.

من الجدول السابق نتبين وجود زيادة ملحوظة في حجم السندات المحسومة لدى المصرف المركزي حيث بلغ معدل الزيادة في حجم السندات المحسومة خلال أعوام الدراسة على التوالي: (١,٨%، ٢٩,٦٠%، ٢١,٦٧%، ٣٨%)

وهذا إن دلّ فإنما يدل على تدني السيولة لدى المصرف الزراعي الأمر الذي يجعله يلجأ إلى حسم أسناد القرض لدى مصرف سوريا المركزي لتأمين السيولة اللازمة من أجل تسديد الالتزامات المترتبة على المصرف بالإضافة إلى صدور المرسوم التشريعي رقم /١٢٠/ لعام ٢٠١١ والذي نص على وجوب إعادة حسم جميع السندات المشمولة بالمرسوم المذكور والتأكيد

على حسم السندات من قبل فروع المصرف لدى مصرف سورية المركزي لتعويض نقص السيولة الحاصل لدى المصرف<sup>١</sup>، ويمكن القول أن نقص السيولة الذي يعاني منه المصرف يعود إلى مجموعة من الصعوبات والعقبات التي تعترض عملية التحصيل نتيجة لصدور عدة مراسيم وقوانين جدولة بخصوص تأجيل الديون أو جدولتها أو الإعفاءات من الفوائد والغرامات بالإضافة إلى بعض قرارات مصرف سورية المركزي التي كان لها دور كبير في التأثير على سيولة المصرف ومقدرته التمويلية<sup>٢</sup>، وهذه المراسيم والقوانين هي:

- القانون رقم /٢٥/ لعام ٢٠٠٧، والذي تضمن إعفاء المزارعين من غرامات وفوائد التأخير في حال سداد الديون المستحقة الأداء قبل نهاية عام ٢٠٠٨.
- المرسوم التشريعي رقم ١٢١ تاريخ ٢٧/٩/٢٠١١، والذي تضمن جدولة قروض المصرف الزراعي التعاوني الممنوحة لغايات زراعية إضافة إلى الإعفاء من الفوائد العقدية وغرامات التأخير
- المرسوم التشريعي رقم /٥١/ تاريخ ٩/٨/٢٠١٢، والذي تضمن جدولة القروض والتسهيلات الممنوحة للصناعيين المتأخرين عن سداد التزاماتهم تجاه المصارف العامة<sup>٣</sup>.

وقد أثرت هذه القوانين والمراسيم سلباً على نسبة التحصيل وكانت كالاتي خلال سنوات الدراسة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١.

#### جدول رقم (٢٥)

نسبة التحصيل لقروض المصرف الزراعي خلال سنوات الدراسة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١ م.

نسبة التحصيل	العام
%٥٤	٢٠٠٧
%٣٩	٢٠٠٨
%٤٧	٢٠٠٩
%٥٣	٢٠١٠
%٤٠	٢٠١١

المصدر: الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في التقارير السنوية، مديرية القروض، المصرف الزراعي.

١ التقرير السنوي للمصرف ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ١٥.

٢ .مقابلة شخصية مع م. رانيا زيدان، رئيسة قسم التحصيل و م. حيدر حيدر، رئيس قسم القروض، ١١/٩/٢٠١٤.

٣ . القانون رقم /: ٢٥/ لعام ٢٠٠٧ والمرسوم التشريعي رقم /٥١/ والمرسوم التشريعي رقم /١٢١/، مديرية القروض، قسم التحصيل، المصرف الزراعي

التعاوني.

حيث تبين النسب أعلاه عدم التزام المدينين بتسديد الديون المستحقة الأداء والمقسطة بموجب القوانين والمراسيم، رغم الاعفاءات من غرامات وفوائد التأخير مما أثر على سيولة المصرف وقدرته التمويلية.

## ٢ . شروط وإجراءات منح القرض :

يعد سند الحيازة والرخص إضافة إلى الضمانات من المستندات الأساسية للحصول على أي قرض<sup>١</sup>، ومن وجهة نظر المصرف تعد هذه الإجراءات ضرورية لضمان استرداد أمواله في حين تعجز المشروعات عن توفيرها للأسباب التالية :

١ . صعوبة الحصول على التراخيص الفنية والإدارية اللازمة لعمل المشاريع وعلاقتها مع أكثر من جهة يعيق السعي للدخول في مشاريع استثمارية وكذلك يعيق توفير التمويل اللازم لها.

٢ . صعوبة نقل الملكية من المورث للورثة وارتفاع رسوم وتكاليف الإفراز ونقل الملكية وعدم جدية الورثة في نقل هذه الحيازات الصغيرة، وخاصة عندما تكون ذات صفة زراعية<sup>٢</sup>.

٣ . تفتت الحيازات الزراعية إلى حدود تعيق الاستثمار وتحول دون إقامة مشاريع ذات ريعية جيدة تعود على أصحابها، وخاصة في الأماكن التي لا يسمح لها بإقامة مشروعات صناعية أو صناعية زراعية أو حرفية أو مهنية.. إلخ. وهذا يحول دون الحصول على التمويل لفئة واسعة من المجتمع الريفي في سورية.

٤ . معظم العقارات والأراضي في كثير من المحافظات مملوكة على الشيوخ أو غير محددة ومحركة مما يعيق تثبيت الملكية والحصول على التمويل اللازم.

٥ . تركز المشاريع بمنطقة معينة دون أخرى وعدم وجود خارطة مشاريع استثمارية محددة بالنوع والحجم مقترح إقامتها على مستوى كل محافظة ومنطقة مما يعيق إقامة أي مشروع ويجعل من الصعب الحصول على التراخيص وبالتالي التمويل اللازم<sup>٣</sup>.

---

١ . نظام عمليات المصرف، مديرية القروض، المصرف الزراعي السوري، ص٨.

٢ . مقابلة شخصية مع م. زيدان سعادات، مدير القروض، المصرف الزراعي التعاوني. ٢٠١٤/٩/١٤.

٣ . الخطة الزراعية للمصرف الزراعي التعاوني لعام ٢٠١١، مديرية القروض، المصرف الزراعي، ص١٢٢.

٦ . وجود عقارات كثيرة في الريف السوري مثقلة بإشارات دعاوى نقيدها حق الملكية وصعوبة ترفيعها أو إزالتها مما يعيق الحصول على الترخيص اللازم لها<sup>١</sup>.

إضافة إلى ذلك لم تتأقلم البنوك العامة ومنها المصرف الزراعي مع متطلبات المتعاملين حتى في أبسط العمليات الجارية إلى جانب نقشي البيروقراطية في المنظومة المصرفية السورية وكثرة الإجراءات والوثائق المطلوبة للحصول على القرض.

### ٣ . ضعف نظام الرقابة :

يغطي نشاط المصرف الزراعي جغرافياً الجمهورية العربية السورية بعدد ١٠٦ فروع و ٧ مكاتب ويقع على عاتقه تمويل جميع الأنشطة المتعلقة بتتمية الريف والنشاط الزراعي، ولذلك يجد المصرف صعوبة في الرقابة على جميع الفروع لكثرتها إضافة إلى غياب نظام الأتمتة والاعتماد على المراسلات البريدية وعدم قدرة الإدارة من مراقبة عمل الفروع، من حيث ملفات المحفظة الائتمانية، ومدى تقيدها بقرارات الإدارة و مصرف سورية المركزي من حيث تصنيف ومعالجة الديون المتعثرة ، ومدى اتخاذ الإجراءات بحق المدين غير الملتزم بالسداد<sup>٢</sup>، وبالتالي فإن ضعف نظام الرقابة يضعف من أداء المصرف بشكل عام ويؤثر على نشاطه التمويلي.

كما أدت الظروف الاستثنائية التي يمر بها بلدنا الحبيب سوريا إلى تعثر العديد من فروع المصرف (والبالغ عددها ٣٣ فرعاً) نتيجة لوقوعها ضمن المناطق الساخنة (حمص، دير الزور . حلب . إدلب) مع الإشارة إلى أن هناك عدداً من الفروع ونتيجة للظروف الحالية قد تعرضت للتخريب في بعضها والتدمير والحرق في البعض الآخر إضافة إلى أنه تم إيقاف عمل أكثر من (٤٠) فرع من فروع المصرف مما انعكس سلباً على أداء المصرف وحداً من قدرته من الوصول إلى جزء هام من المشروعات التي تحتاج إلى التمويل<sup>٣</sup>.

### ٤ . معوقات أخرى متعلقة بأصحاب المشروعات:

• على الرغم من انخفاض أسعار الفائدة مقارنةً مع المصارف إلا أنها تبقى من بين التكاليف التي تشكل عائقاً أمام الكثير من المستثمرين من حيث التكلفة أو من حيث المبدأ لأن فئة

١ . مقابلة مع م. زيدان سعادات، مدير القروض، المصرف الزراعي التعاوني.

٢ . قرار مجلس النقد و التسليف رقم(٥٩٧ لعام ٢٠٠٤) وتعديلاته المتعلقة بتصنيف الديون، مديرية المخاطر، المصرف الزراعي التعاوني.

٣ . التقرير السنوي للمصرف لعام ٢٠١١، مديرية القروض، المصرف الزراعي، ص١٤.

عريضة من المجتمع ترى أن التقنيات البنكية المعمول بها في البنوك العامة نوع من المعاملات الربوية وبالتالي مهما كان سعر الفائدة منخفضا فلا تتعامل مع البنك بحجة عقائدية.

- عدم وعي العميل بمدى الالتزام بتسديد المبالغ المستحقة في موعدها مما أثر على سيولة المصرف، وأدى إلى غياب الثقة بين المصرف والعميل حيث اتبع المصرف أساليب متعددة في دراسة الضمانة والثبوتيات الأخرى<sup>١</sup>.
  - ضعف نوعية الضمانات المقدمة من قبل المقترضين، وفي صعوبة تسجيل وإنفاذ وبيع الضمانات، خاصة الضمانات المنقولة، في حالة فشل المقترضين في تسديد ديونهم<sup>٢</sup>.
- مما سبق نستنتج أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني من صعوبة من الحصول على التمويل من المصرف حيث لا يوجد لدى نظام عمليات المصرف الزراعي معاملة تفضيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث شروط وإجراءات منح القرض ويعد سند الحيازة إضافة للضمان من المستندات الأساسية للحصول على القرض ويصعب على أصحاب المشروعات الصغيرة توفيرها ، واعتمد المصرف على التمويل قصير الأجل على حساب المتوسط والطويل حيث أغلب المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتاجه أكثر من التمويل القصير خاصة المشروعات في طور التأسيس، وقد تم استخدام ما يقارب نصف القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي لآجال قصيرة وذلك في جميع سنوات الدراسة.

**خاتمة:** عرضت الباحثة من خلال هذا الفصل واقع وصعوبات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية مشيرة إلى برامج التمويل كهيئة مكافحة البطالة والهيئة العامة للتشغيل، مؤسسة الأغا خان، صندوق السوري لتنمية الريف (الفردوس)، المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير ومصرف الإبداع والتمويل ، كما قامت بدراسة الصعوبات التي تعترض المصرف الزراعي السوري في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

---

١ المهندس حيدر حيدر، رئيس قسم القروض، مقابلة شخصية تاريخ ١٢/٩/٢٠١٤.

٢ صندوق النقد العربي، تفعيل الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، التقرير السنوي لعام ٢٠١٣، الفصل العاشر ص ٢٢٩.

## الفصل الرابع إجراءات الدراسة الميدانية

### مقدمة:

في هذا الفصل ستقوم الباحثة بدراسة معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المصارف وهل يتوافر لدى المصارف نظام عمليات يتمتع بالمرونة فيما يتعلق بتقديم ميزات تفضيلية لهذا النوع من المشروعات، حيث تم تصميم إستبانه لهذا الغرض وتوزيعها على الموظفين العاملين في قسم التسهيلات الائتمانية لدى المصارف العاملة سورية إضافةً إلى مؤسسات التمويل الأخرى، ومن ثم ستقوم الباحثة بتحليل نتائج الاستبانه لإثبات صحة أو نفي فرضيات الدراسة.

أولاً- أدوات الدراسة.

ثانياً- ثبات أداة الدراسة.

ثالثاً- إختبار فرضيات الدراسة.

## أولاً: أدوات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم تصميم استبيانها تتضمن العديد من الأسئلة المتعلقة بأسئلة الدراسة وفرضياتها، بالإضافة إلى عدد من الأسئلة التي تتناول خصائص عينة الدراسة، وبلغ عدد الإستبانات الموزعة ٩٥ استبانة استرد منها ٨٢ استبانة والملحق رقم (2) يوضح نموذج الاستبيان. والتي تحوي على المحاور التالية :

١- العوامل التي تشكل عائقاً أمام تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة : عدد المتغيرات /٩/ .

٢- الصعوبات التي تواجه المؤسسة المالية(البنك) في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: عدد المتغيرات / ٩/ .

وتم عرض الاستبانة على أساتذة في قسم المصارف / كلية الاقتصاد / وبعض الاختصاصيين في المصارف وإجراء التعديلات اللازمة في ضوء ملاحظاتهم. وقد استخدمت الباحثة مقياس لكرت الخماسي لمعرفة استجابة أفراد العينة لفقرات الاستبيان،. وقد كانت بدائل الإجابات على النحو التالي:

المعيار	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة /الاتجاه الايجابي/	٥	٤	٣	٢	١
الدرجة /الاتجاه السلبي / مطبق في المحور الأول والثاني ( العوامل والصعوبات التي تواجه المؤسسات المالية	١	٢	٣	٤	٥

وتم حساب الوزن النسب لتحديد إتجاه المتغير من خلال المتوسط ودرجة القياس الكلية /٥/ وبالتالي يكون الإتجاه إيجابي عندما يكون الوزن النسبي أعلى من ٦٠ % واتجاه سلبي عندما يكون الوزن النسبي أقل من ٦٠ % وحيادي عند الوزن النسبي ٦٠ % .

ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science ( SPSS ) الإصدار ٢١ وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

- ١- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي ، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي ( الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة،
- ٢- تم حساب المدى (٥=١-٤)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (٤/٥=٠,٨) ، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا.
- ٣- تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه العبارات التي تتضمنها أداة الدراسة.
- ٤- المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي.
- ٥- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- ٦- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات .
- ٧- اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "٣" .
- ٨- اختبار الفروق One way Nova

### ثانياً: ثبات وصدق أداة الدراسة:

-اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها: بعد الإنتهاء من إعداد أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان، وتصميمها في صورتها المبدئية، وقبل الشروع في توزيعها على مفردات عينة الدراسة حتى تصل إلى شكلها النهائي الذي سيتم اعتماده واستخدامه كأداة لجمع بيانات هذه الدراسة، ومن أجل اختبار أداة الدراسة بحيث تتوافر فيها دلالات صدق وثبات مقبولة، أي التأكد من أنها ستقيس ما صممت من أجلها، وشمولها لكل متغيرات الدراسة التي يجب أن تخضع للتحليل، ووضوح فقراتها حتى تكون مفهومة لكل من سيستخدمها، فقد تم اختبار الاستبيان على النحو التالي:

#### ١- الصدق:

لتحقيق صدق الأداة، والتأكد من دقة فقرات القياس، وتناسقها، وتوافقها، وملاءمتها للبيئة البحثية، وقدرتها على قياس المتغيرات المراد قياسها، قامت الباحثة بإجراء جملة من الاختبارات الحكمية التالية:



## - الصدق الظاهري :

وهو ما يعرف بصدق المحكمين، وللتأكد من صدق أداة الدراسة قامت الباحثة بعرض الاستبيان على (الأستاذ المشرف) في الدراسة، بالإضافة إلى عرضها على عدد من المحكمين الأكاديميين من الأساتذة المتخصصين، من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد ، بعدما أوصوا جميعاً بإجراء بعض التعديلات الموضوعية، والشكلية على بعض الفقرات، شملت بعض التصحيحات اللغوية وإعادة صياغة لبعض الفقرات والعبارات، وإضافة البعض لها، واستبعاد بعضها الآخر، واستناداً إلى تلك الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون، قامت الباحثة بإجراء التعديلات اللازمة التي اتفق عليها رأي المحكمين، حيث تم إعادة صياغة وبناء بعض الفقرات، وحذف بعضها الآخر، التي تم التأكد من عدم أهميتها في عملية التحليل والقياس، حتى أصبحت استمارة الاستبيان بصورتها النهائية كما هي موضحة في الملحق رقم(٢).

## - الصدق الداخلي :

وهو ما يعرف باختبار الصدق التكويني، من خلال إيجاد معامل الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية لكل متغير مستقل تابعة له، وذلك بالنسبة لكل الفقرات التي تتكون منها متغيرات الدراسة، باستخدام معامل ارتباط بيرسون لكل من المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة، والجداول التالية توضح ذلك:

### ١. العوامل التالية تشكل عائقاً أمام تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

#### جدول ( ٢٦ )

#### يوضح معاملات الارتباط بين الفقرة الاولى والدرجة الكلية للمحور الأول

معنوية الدلالة الحسابية	الإجراءات المصرفية المطبقة للتحقق من العميل		
٠.001	٠,٥٧	معامل الارتباط	ضعف القدرة الائتمانية في هذه المشروعات
٠.000	٠,٨١	معامل الارتباط	عدم وجود ثقافة الاقتراض
٠.001	٠,٥٦	معامل الارتباط	ضعف القدرة على تقديم البيانات المالية المطلوبة
٠,٠٠	٠,٥٠	معامل الارتباط	عدم القدرة على اعداد دراسات جدوى اقتصادية سليمة وموضوعية

٠,٠٠	٠,٤٢	معامل الارتباط	انخفاض العائد الذي تحققه البنوك من التعامل مع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة
		تابع الجدول (٢٦)	
٠,٠٠٠	٠,٧٤	معامل الارتباط	ارتفاع درجة المخاطرة
٠,٠٠٠	٠,٦٩	معامل الارتباط	عدم دقة المعلومات المتوفرة عن هذه المشروعات
.000	٠,٦٦	معامل الارتباط	نقص المهارات الفنية
٠,٠١٢	٠,٢٧	معامل الارتباط	ارتفاع تكاليف ادارة القرض

المصدر: إعداد الباحثة

يوضح جدول (٢٦) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمحور الأول ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية  $\alpha = ٠,٠٥$  وتراوحت بين ٠,٢٧-٠,٨١ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

٢. من أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسة المالية (البنك) في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

#### جدول ( ٢٧ )

يوضح معاملات الارتباط بين الفقرة الثانية والدرجة الكلية للمحور الثاني

	إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المصارف		
.000	٠,٦١	معامل الارتباط	عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بطبيعة الضمانات المطلوبة
.001	٠,٣٨	معامل الارتباط	عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بمعدل الفائدة
٠,١٧٤ غير دال احصائياً	٠,١٥	معامل الارتباط	عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بموضوع العمولات المطبقة
		تابع الجدول رقم (٢٧)	
.000	٠,٧٣	معامل الارتباط	عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بمدة القرض الممنوح
.000	٠,٤٩	معامل الارتباط	عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بشروط سداد القرض
.015	٠,٣٧٧	معامل الارتباط	عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بفترة السماح الممنوحة للقروض
.000	٠,٧٨	معامل الارتباط	عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بتقديم الاستشارات والنصائح المصرفية الخاصة بالمشروع
.000	٠,٥٧	معامل الارتباط	نقص الخبرة المصرفية لدى العاملين في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة
.000	٠,٧٢	معامل الارتباط	طول الفترة اللازمة لدراسة طلب القرض

المصدر: إعداد الباحثة.

يوضح جدول ( ٢٧ ) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمحور الثاني ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية  $\alpha = 0,05$  وتراوحت بين  $0,37-0,78$  وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

## ٢- الثبات /معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient :

استخدمت الباحثة طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (٢٨):

### جدول ( ٢٨ )

يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

عدد المتغيرات	معامل ألفا كرونباخ	المجال
٩	٠,٦٥٢	العوامل التالية تشكل عائقاً أمام تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
٩	٠,٨١٥	من أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسة المالية(البنك) في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
١٨	٠,٦٦٤	الكلية

من النتائج الموضحة في جدول (٢٨) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت جيدة  $0,66$  و المتغيرات المتعلقة بكل محور تتراوح بين  $0,65$  و  $0,83$  وهي قيم جيدة وجميع القيم السابقة مقبولة وبذلك تكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها. حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه العبارات التي تتضمنها أداة الدراسة - البيانات التعريفية.

### جدول ( ٢٩ )

توزع عينة الدراسة حسب البيانات التعريفية

النسبة المئوية %	العدد	العمر
20.7	17	من ٤٥ سنة فأكثر
28.0	23	من ٣٥ إلى ٤٤ سنة
51.2	42	من ٢٥ إلى ٣٥ سنة

100.0	82	Total	
11.0	9	معهد متوسط	المؤهل العلمي
37.8	31	جامعي	
45.1	37	ماجستير	
6.1	5	دكتوراة	
100.0	82	Total	
23.2	19	علوم مالية و مصرفية	التخصص
22.0	18	إدارة أعمال	
25.6	21	محاسبة	
29.3	24	أخرى	
100.0	82	Total	
19.5	16	مصرف عام	المصرف الذي تعمل به لوظيفي
59.8	49	مصرف خاص	
20.7	17	مؤسسة تمويلية	
100.0	82	Total	
11.0	9	أقل من ٣ سنوات	الخبرة العملية
20.7	17	من ٣-٥ سنوات	
32.9	27	من ٥-٧ سنوات	
35.4	29	من ٧-٩ سنوات	
100.0	82	Total	

يبين الجدول ( ٢٩ ) أن العينة توزعت حسب الفئة العمرية إلى ٥١ % من هم في الفئة ٢٥-٣٥ سنة ثم الفئة من ٤٤-٣٥ سنة بنسبة ٢٨ % و الفئة من ٤٥ سنة فأكثر ٢٠,٧ % بينما المؤهل العلمي توزع بين ماجستير بنسبة ٤٥ % ثم دراسات عليا بنسبة ٦ % و ٣٧ % جامعي و ١١ % معهد ، والتوزع حسب التخصص ٢٣ % علوم مصرفية ومالية و ٢٥,٦ % محاسبة و ٢٢ % إدارة أعمال و ٢٩ % أخرى وتوزعت العينة حسب المصرف الذي عمل به مصرف عام ١٩,٥ % و خاص ٥٩,٨ % و مؤسسة تمويلية ٢٠,٧ %، وتوزعت العينة حسب الخبرة العملية إلى ٣٥ % من ٧-٩ سنوات و ٣٢ % من ٥-٧ سنوات و ٢٠ % ٣-٥ سنوات - حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحراف المعياري مع مستوى الدلالة

الحسابية لتحديد معنوية الاتجاه في الرأي لمتغيرات

١- المحور الاول (العوامل التالية تشكل عائقاً أمام تمويل المشروعات الصغيرة

والمتوسطة)

جدول رقم (٣٠)

التوزع النسبي والمتوسطات والانحراف المعياري مع مستوى الدلالة لاتجاه الرأي في متغيرات المحور الأول

Sig	T	الوزن النسبي %	انحراف معياري	متوسط	النسبة %	العدد		
0.000	-8.26	39.51	1.12	1.98	43.9%	36	موافق بشدة	
					30.5%	25	موافق	
					13.4%	11	حيادي	
					8.5%	7	غير موافق	
					3.7%	3	غير موافق بشدة	
							ضعف القدرة الائتمانية في هذه المشروعات	
0.000	-7.2	39.76	1.27	1.99	58.5%	48	موافق بشدة	
					4.9%	4	موافق	
					17.1%	14	حيادي	
					18.3%	15	غير موافق	
					1.2%	1	غير موافق بشدة	
							عدم وجود ثقافة الاقتراض	
0.000	-9.8	37.07	1.05	1.85	54.9%	45	موافق بشدة	
					13.4%	11	موافق	
					23.2%	19	حيادي	
					8.5%	7	غير موافق	
					.0%	0	غير موافق بشدة	
							ضعف القدرة على تقديم البيانات المالية المطلوبة	
0.000	-13.2	33.66	0.9	1.68	57.3%	47	موافق بشدة	
					20.7%	17	موافق	
					18.3%	15	حيادي	
					3.7%	3	غير موافق	
					.0%	0	غير موافق بشدة	
							عدم القدرة على اعداد دراسات جدوى اقتصادية سليمة	
0.000	-22.4	28.05	0.64	1.40	65.9%	54	موافق بشدة	
					30.5%	25	موافق	
					1.2%	1	حيادي	
					2.4%	2	غير موافق	
					.0%	0	غير موافق بشدة	
							انخفاض العائد الذي تحققه البنوك من التعامل مع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة	
0.000	-15.5	31.46	0.83	1.57	56.1%	46	موافق بشدة	
					37.8%	31	موافق	
					.0%	0	حيادي	
					4.9%	4	غير موافق	
					1.2%	1	غير موافق بشدة	
							ارتفاع درجة المخاطرة	
0.000	-13.11	34.63	0.87	1.73	48.8%	40	موافق بشدة	عدم دقة المعلومات المتوفرة

					35.4%	29	موافق	عن هذه المشروعات
					9.8%	8	حيادي	
					6.1%	5	غير موافق	
					.0%	0	غير موافق بشدة	
0.000	-9.83	37.07	0.87	1.73	50.0%	41	موافق بشدة	نقص المهارات الفنية
					28.0%	23	موافق	
					8.5%	7	حيادي	
					13.4%	11	غير موافق	
					.0%	0	غير موافق بشدة	
0.000	-5.71	42.93	1.35	2.15	50.0%	41	موافق بشدة	ارتفاع تكاليف ادارة القرض
					13.4%	11	موافق	
					14.6%	12	حيادي	
					15.9%	13	غير موافق	
					6.1%	5	غير موافق بشدة	

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى يساوي ١,٩٨ أي أن المتوسط الحسابي النسبي يمثل ٣٩,٥ % وهي منخفضة ،وقيمة  $t=-8.26$  الحسابية واتجاه سلبي والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي ٠,٠٠٠ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة أي هناك ضعف في القدرة الائتمانية لهذه المشروعات

المتوسط الحسابي للفقرة الثانية يساوي 1.99 أي أن المتوسط الحسابي النسبي يمثل 39% وهي منخفضة ،وقيمة  $t=-7.2$  الحسابية واتجاه سلبي والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي ٠,٠٠٠ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة أي لا يوجد ثقافة للاقتراض حسب اراء عينة الدراسة

المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة يساوي ١,٨٥ أي أن المتوسط الحسابي النسبي يمثل ٣٧,٠٦ % وهي منخفضة ،وقيمة  $t=-9.8$  الحسابية واتجاه سلبي والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي ٠,٠٠٠ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة أي هناك ضعف في القدرة على تقديم البيانات المالية المطلوبة .

المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة يساوي ١,٦٨ أي أن المتوسط الحسابي النسبي يمثل ٣٣,٦ % وهي منخفضة، وقيمة  $t=-13.2$  الحسابية واتجاه سلبي والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي ٠,٠٠٠ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، وهذا يعني أن هناك

موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة أي لا يوجد قدرة على اعداد دراسات جدوى اقتصادية سليمة

المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة يساوي 1.40 أي أن المتوسط الحسابي النسبي يمثل 28.05% وهي منخفضة، وقيمة  $t=-22.4$  الحسابية واتجاه سلبي والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0,000، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$ ، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة أي هناك انخفاض في العائد الذي تحققه البنوك من التعامل مع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المتوسط الحسابي للفقرة السادسة يساوي 1,58 أي أن المتوسط الحسابي النسبي يمثل 31,6% وهي منخفضة، وقيمة  $t=-15.5$  الحسابية واتجاه سلبي والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0,000، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$ ، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة أي هناك ارتفاع في درجة المخاطرة

المتوسط الحسابي للفقرة السابعة يساوي 1,57 أي أن المتوسط الحسابي النسبي يمثل 34.6% وهي منخفضة، وقيمة  $t=-15.5$  الحسابية واتجاه سلبي والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0,000، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$ ، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة أي هناك عدم دقة في المعلومات المتوفرة عن هذه المشروعات

المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة يساوي 1.73 أي أن المتوسط الحسابي النسبي يمثل 37.07% وهي منخفضة، وقيمة  $t=+4.11$  الحسابية واتجاه سلبي والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0,000، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$ ، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة أي يوجد نقص في المهارات الفنية

المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة يساوي 2,15 أي أن المتوسط الحسابي النسبي يمثل 42,9% وهي منخفضة، وقيمة  $t=-5.71$  الحسابية واتجاه سلبي والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0,000، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha=0.05$ ، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة أي يوجد ارتفاع في تكاليف ادارة القرض.

## ٢- المحور الثاني (من أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسة المالية(البنك) في تمويل

### المشروعات الصغيرة والمتوسطة)

جدول ( ٣١ )  
التوزيع النسبي والمتوسطات والانحراف المعياري مع مستوى الدلالة لاتجاه الرأي في  
متغيرات المحور الثاني

Sig	t	الوزن النسبي	انحراف معياري	متوسط	النسبة %	العدد	
0.000	-14.32	34.63	0.8	1.73	40.2%	33	موافق بشدة
					53.7%	44	موافق
					.0%	0	حيادي
					4.9%	4	غير موافق
					1.2%	1	غير موافق بشدة
							عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بطبيعة الضمانات المطلوبة
0.000	-17.5	35.61	0.62	1.78	30.5%	25	موافق بشدة
					63.4%	52	موافق
					3.7%	3	حيادي
					2.4%	2	غير موافق
					.0%	0	غير موافق بشدة
							عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بمعدل الفائدة
0.000	-25.52	32.68	0.48	1.63	36.6%	30	موافق بشدة
					63.4%	52	موافق
					.0%	0	حيادي
					.0%	0	غير موافق
					.0%	0	غير موافق بشدة
							عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بموضوع العمولات المطبقة
0.000	-13.4	34.88	0.84	1.74	43.9%	36	موافق بشدة
					45.1%	37	موافق
					3.7%	3	حيادي
					7.3%	6	غير موافق
					.0%	0	غير موافق بشدة
							عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بمدة القرض الممنوح
0.000	-18.25	34.39	0.82		45.1%	37	موافق بشدة
					43.9%	36	موافق
					4.9%	4	حيادي
					6.1%	5	غير موافق
					.0%	0	غير موافق بشدة
							عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بشروط سداد القرض
0.000	-18.25	31.71	0.70	1.59	53.7%	44	موافق بشدة
					34.1%	28	موافق
					12.2%	10	حيادي
					.0%	0	غير موافق
					.0%	0	غير موافق بشدة
							عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بفترة السماح الممنوحة للقروض



0.000	-7.49	41.46	1.12	2.07	40.2%	33	موافق بشدة	عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بتقديم الاستشارات والنصائح المصرفية الخاصة بالمشروع
					30.5%	25	موافق	
					11.0%	9	حيادي	
					18.3%	15	غير موافق	
					.0%	0	غير موافق بشدة	
0.000	-19.53	29.51	0.70	1.48	62.2%	51	موافق بشدة	نقص الخبرة المصرفية لدى العاملين في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة
					30.5%	25	موافق	
					4.9%	4	حيادي	
					2.4%	2	غير موافق	
					.0%	0	غير موافق بشدة	
0.000	-14.91	32.93	0.82	1.65	51.2%	42	موافق بشدة	طول الفترة اللازمة لدراسة طلب القرض
					39.0%	32	موافق	
					3.7%	3	حيادي	
					6.1%	5	غير موافق	
					.0%	0	غير موافق بشدة	

المتوسط الحسابي للفقرة الأولى يساوي ١,٧٣ أي أن المتوسط الحسابي النسبي يمثل ٣٤,٦ % وهي منخفضة، وقيمة  $t = -14.32$  الحسابية واتجاه سلبي والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي ٠,٠٠٠ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$ ، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة أي هناك عدم مرونة في نظام العمليات فيما يتعلق بطبيعة الضمانات المطلوبة

المتوسط الحسابي للفقرة الثانية يساوي 1.78 أي أن المتوسط الحسابي النسبي يمثل 35.6 % وهي منخفضة، وقيمة  $t = -17.5$  الحسابية واتجاه سلبي والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي ٠,٠٠٠ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$ ، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة أي هناك عدم مرونة في نظام العمليات فيما يتعلق بمعدل الفائدة

المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة يساوي 1.63 أي أن المتوسط الحسابي النسبي يمثل 32.6 % وهي منخفضة، وقيمة  $t = -25.52$  الحسابية واتجاه سلبي والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي ٠,٠٠٠ لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$ ، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة أي هناك عدم مرونة في نظام العمليات فيما يتعلق بموضوع العمولات المطبقة

المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة يساوي 1.74 أي أن المتوسط الحسابي النسبي يمثل 34.8 % وهي منخفضة، وقيمة  $t = -13.4$  الحسابية واتجاه سلبي والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي

0,000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة أي هناك عدم مرونة في نظام العمليات فيما يتعلق بمدة القرض الممنوح

المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة يساوي 1.72 أي أن المتوسط الحسابي النسبي يمثل 34.39 % وهي منخفضة ، وقيمة  $t = -18.25$  الحسابية واتجاه سلبي والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0,000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة أي هناك عدم مرونة في نظام العمليات فيما يتعلق بشروط سداد القرض

المتوسط الحسابي للفقرة السادسة يساوي 1.59 أي أن المتوسط الحسابي النسبي يمثل 31.71 % وهي منخفضة ، وقيمة  $t = -18.2$  الحسابية واتجاه سلبي والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0,000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة أي هناك عدم مرونة في نظام العمليات فيما يتعلق بفترة السماح الممنوحة للقروض

المتوسط الحسابي للفقرة السابعة يساوي 2.07 أي أن المتوسط الحسابي النسبي يمثل 41.46 % وهي منخفضة ، وقيمة  $t = -7.4$  الحسابية واتجاه سلبي والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0,000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة أي هناك عدم مرونة في نظام العمليات فيما يتعلق بتقديم الاستشارات والنصائح المصرفية الخاصة بالمشروع

المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة يساوي 1.48 أي أن المتوسط الحسابي النسبي يمثل 29.5 % وهي منخفضة ، وقيمة  $t = -19.53$  الحسابية واتجاه سلبي والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0,000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة أي هناك نقص في الخبرة المصرفية لدى العاملين في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة يساوي 1.65 أي أن المتوسط الحسابي النسبي يمثل 32.9 % وهي منخفضة ، وقيمة  $t = -14.9$  الحسابية واتجاه سلبي والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0,000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  ، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة أي هناك فترة زمنية طويلة لدراسة طلب القرض

جدول ( ٣٢ )  
ترتيب المحاور حسب اهتمام وتطبيق متغيرات الدراسة في المصارف السورية في مجال  
المعوقات التمويلية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الترتيب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط	
1	٣٦	٠,٥٩	١,٨٠	وجود عوامل تشكل عائقاً أمام تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
2	٣٤,٢	٠,٤٤	١,٧١	وجود صعوبات التي تواجه المؤسسة المالية(البنك) في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: إعداد الباحثة.

يبين الجدول (٣٢) ترتيب اتجاه وموافقة الباحثين حول متغيرات الدراسة حيث نجد أن من حصل على المرتبة الأولى في آراء الباحثين هو وجود عوامل تشكل عائقاً أمام تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمتوسط اجابات ١,٨٠ وبوزن نسبي ٣٦% أي أن المؤسسات المالية السورية العامة والخاصة لديها عوامل سلبية في المساهمة في تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ثم يأتي وجود صعوبات التي تواجه المؤسسة المالية(البنك) في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمتوسط ١,٧١ وانحراف معياري ٠,٤٤ والوزن النسبي ٣٤,٢ ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة:

قامت الباحثة بصياغة الفرضيات التالية ليتم اختبارها بهدف الوصول للنتائج الملائمة لهدف البحث: حيث تم اجراء اختبار الفرضيات تم تطبيق اختبار One sample t-test من أجل معرفة إن كان متوسط الاستجابات يختلف معنوياً مع القيمة المتوسطة ٣ أم لا. وبتطبيق الاختبار نحصل على ما يلي :

فروض البحث:

الفرضية الأولى :

يوجد دلالة احصائية للاعتقاد بأن طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل عائقاً أمام تمويلها من قبل المؤسسات المالية حسب آراء عينة الدراسة.

فرضية العدم : لا يوجد دلالة احصائية للاعتقاد بأن طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تشكل عائقاً أمام تمويلها من قبل المؤسسات المالية حسب آراء عينة الدراسة

الفرضية البديلة يوجد دلالة احصائية للاعتقاد بأن طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل

عائقاً أمام تمويلها من قبل المؤسسات المالية حسب آراء عينة الدراسة

تم اجراء الاختبار وكانت النتائج التالية :

جدول ( ٣٣ )  
الدالات الإحصائية المتعلقة باختبار متغيرات المتعلقة بالفرضية الأولى

متوسط الخطأ المعياري		الانحراف المعياري	Mean		
٠,٦٥		٠,٥٩	١,٨٠		
Test Value = 3					
الاختلاف عند درجة % ثقة ٩٥		اختلاف المتوسط	معنوية الدلالة الحسابية	Df	t
الأعلى	الأدنى				
١,٠٦-	١,٣-	١,١٩-	٠,٠٠٠	٨١	١٨,٣٩-

طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

من وجهة نظر العينة فإن هناك علاقة ذات دلالة حول وجود عوائق في طبيعة لمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ متوسط استجابات العينة ١,٨ وهو أصغر من ٣ ، وانحراف معياري يساوي ٠,٥٩ صغير ( لا يوجد تشتت في آراء المبحوثين حول هذه العوائق ) وقيمة  $t = -18.39$  سلبية أي علاقة سلبية والدلالة المعنوية الحسابية هي ٠,٠٠٠ أصغر من القياسية ولذلك نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة يوجد دلالة احصائية للاعتقاد بأن طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل عائقاً أمام تمويلها من قبل المؤسسات المالية حسب آراء عينة الدراسة

الفرضية الثانية :

يوجد دلالة احصائية للاعتقاد بأن أنظمة العمليات المصرفية السائدة تشكل دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشروعات الصغيرة حسب آراء عينة الدراسة.

فرضية العدم: لا يوجد دلالة احصائية للاعتقاد بأن أنظمة العمليات المصرفية السائدة تشكل دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشروعات الصغيرة حسب آراء عينة الدراسة.

الفرضية البديلة: يوجد دلالة احصائية للاعتقاد بأن أنظمة العمليات المصرفية السائدة تشكل دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشروعات الصغيرة حسب آراء عينة الدراسة

جدول ( ٣٤ )  
الدالات الإحصائية المتعلقة باختبار متغيرات المتعلقة بالفرضية الثانية

متوسط الخطأ المعياري		الانحراف المعياري	المتوسط	N		
٠,٠٤		٠,٤٤	١,٧١	٨٢		
Test Value = 3						
الاختلاف عند درجة % ثقة ٩٥		اختلاف المتوسط	معنوية الدلالة الحسابية	Df	T	صعوبات أنظمة العمليات المصرفية التي تواجه المؤسسة المالية(البنك) في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
الأعلى	الأدنى					
١,١٩-	١,٣٨-	١,٢٨-	٠,٠٠٠	٨١	٢٦,٤-	

من وجهة نظر العينة فإن هناك علاقة ذات دلالة احصائية حول وجود صعوبات أنظمة العمليات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ متوسط استجابات العينة ١,٧١

وهو أصغر من ٣ ، وانحراف معياري يساوي ٠,٤٤ صغير ( لا يوجد تشتت في آراء المبحوثين حول هذه العوائق) وقيمة  $t=-26.4$  سلبية أي علاقة سلبية والدلالة المعنوية الحسابية هي ٠,٠٠٠ أصغر من القياسية ولذلك نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة يوجد دلالة احصائية للاعتقاد بأن أنظمة العمليات المصرفية السائدة تشكل دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشروعات الصغيرة حسب آراء عينة الدراسة.

**الفرضية الثالثة:**

لا توجد فروق ( اختلافات ) جوهرية ذات دلالة معنوية بين العوامل التي تشكل عائقاً في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و الصعوبات التي تواجه المؤسسة المالية في تمويل المشروعات تبعاً لنوع المصرف(عام، خاص، مؤسسة تمويلية) فرضية العدم : لا توجد فروق ( اختلافات ) جوهرية ذات دلالة معنوية بين العوامل التي تشكل عائقاً في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و الصعوبات التي تواجه المؤسسة المالية في تمويل المشروعات تبعاً لنوع المصرف(عام، خاص، مؤسسة تمويلية) الفرضية البديلة : توجد فروق ( اختلافات ) جوهرية ذات دلالة معنوية بين العوامل التي تشكل عائقاً في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و الصعوبات التي تواجه المؤسسة المالية في تمويل المشروعات تبعاً لنوع المصرف(عام، خاص، مؤسسة تمويلية)

#### جدول رقم (٣٥)

#### دالات اختبار المتغيرات المتعلقة بالفرضية الثالثة

معدنية الدلالة الحسابية	F	الخطأ في الانحراف	الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	
.8800	.0190	.14	.55	1.78	16	عوامل تشكل عائقاً أمام تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
		.09	.62	1.80	49	مصرف خاص
		.14	.57	1.82	17	مؤسسة تمويلية
		.07	.59	1.80	82	Total
.8700	.1380	.10	.38	1.67	16	الصعوبات التي تواجه المؤسسة المالية(البنك) في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
		.06	.43	1.73	49	مصرف خاص
		.13	.54	1.69	17	مؤسسة تمويلية
		.05	.44	1.71	82	Total

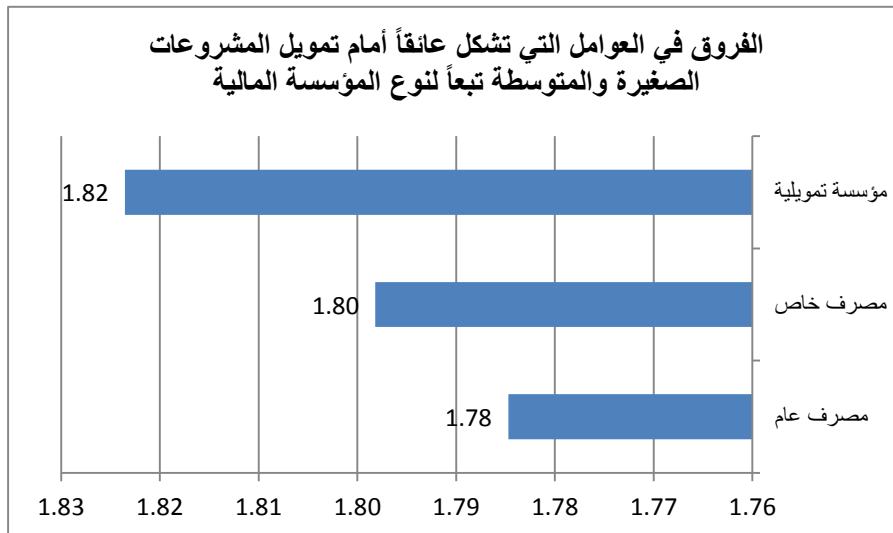
١- يبين الجدول (٣٥) أن متوسط الاجابات في المصرف العام ١,٧٨ و في المصرف الخاص ١,٨٠ وفي المؤسسات التمويلية ١,٨٢ و قيمة دالة اختبار التباين  $F=0.019$  وهي قيمة صغيرة مقارنة مع القياسية عند درجة حرية ٢ ومعنوية الدلالة الحسابية

sig=0.982 وهي أكبر من القياسية 0,05، إذاً نقبل فرضية العدم لا توجد فروق ( اختلافات ) جوهرية ذات دلالة معنوية بين العوامل التي تشكل عائقاً في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تبعاً لنوع المصرف (عام، خاص، مؤسسة تمويلية) تبعاً لنوع المصرف (عام، خاص، مؤسسة تمويلية).

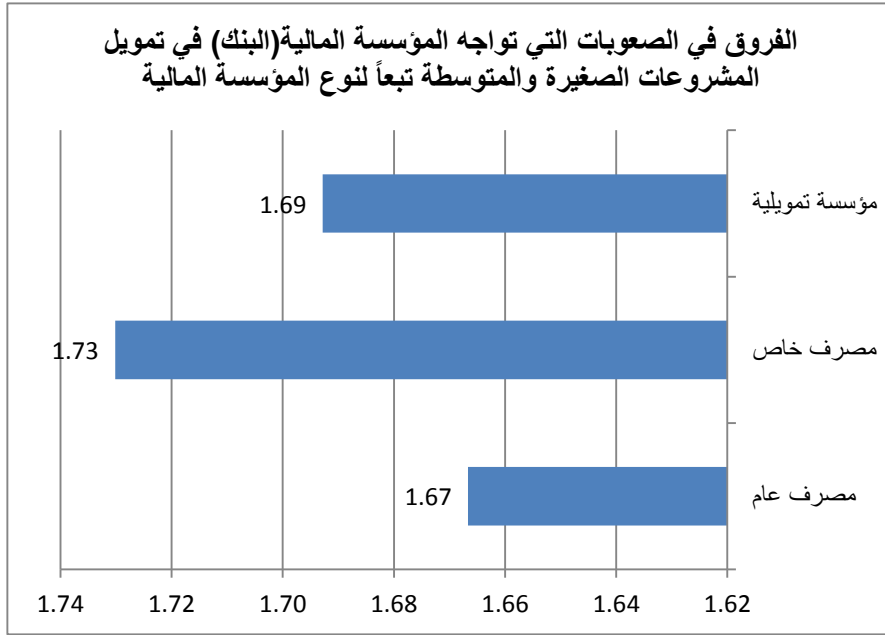
٢- وايضاً أن متوسط الاجابات في المصرف العام 1,67 و في المصرف الخاص 1,73 وفي المؤسسات التمويلية 1,69 و قيمة دالة اختبار التباين  $F=0.138$  وهي قيمة صغيرة مقارنة مع القياسية عند درجة حرية 2 ومعنوية الدلالة الحسابية  $sig=0.87$  وهي أكبر من القياسية 0,05، إذاً نقبل فرضية العدم لا توجد فروق ( اختلافات ) جوهرية ذات دلالة معنوية بين الصعوبات التي تواجه المؤسسة المالية في تمويل المشروعات تبعاً لنوع المصرف (عام، خاص، مؤسسة تمويلية).

وفيما يلي مخطط ايضاحي للفروق بين متغيرات العوامل والصعوبات لدى المؤسسات المالية:

الشكل رقم (٥)



الشكل رقم (٦)



### الخصائص الديموغرافية

لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية للاعتقاد بأن أنظمة العمليات المصرفية السائدة و طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشروعات الصغيرة حسب آراء عينة الدراسة تبعاً للخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة من حيث ( الفئة العمرية ، الشهادة العلمية ، التخصص ).

بإجراء اختبار الفروق One Way Anova بين افراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية و الشهادة والاختصاص ( تم الحصول على النتائج التالية :

جدول ( ٣٦ )

دالات الاختبار للفروق بين آراء عينة الدراسة حول طبيعة المشروعات وانظمة العمليات

معنوية الدلالة الحسابية	F	متوسط المربعات	Df	مجموع المربعات	الفروق
0.991	0.009	.003	2	.006	بين المجموعات طبيعية المشروعات
0.007	5.268	.932	2	1.865	بين المجموعات أنظمة العمليات
0.493	0.808	.284	3	.851	بين المجموعات طبيعية المشروعات
0.335	1.149	.224	3	.671	بين المجموعات أنظمة العمليات
0.378	1.043	.363	3	1.088	بين المجموعات طبيعية المشروعات
0.716	0.452	.090	3	.271	بين المجموعات أنظمة العمليات

١- الفروق حسب الفئات العمرية : يبين الجدول (٣٦) أن قيمة دالة اختبار التباين لآراء

العينة حول طبيعة المشروعات ٠,٠٠٩ والدلالة المعنوية ٠,٩٩١ أكبر من القياسية ولا يوجد فروق ذات دلالة احصائية للاعتقاد بأن طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشروعات الصغيرة وكذلك أن قيمة دالة الاختبار  $F=5.26$  والدلالة المعنوية ٠,٠٠٧ إذا يوجد فروق ذات دلالة احصائية للاعتقاد بأن أنظمة العمليات المصرفية السائدة تشكل دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشروعات الصغيرة حسب الفئة العمرية

٢- الفروق حسب الشهادة : يبين الجدول (٣٦) أن قيمة دالة اختبار التباين لآراء العينة

حول طبيعة المشروعات ٠,٨٠ والدلالة المعنوية ٠,٤٩ أكبر من القياسية ولا يوجد فروق ذات دلالة احصائية للاعتقاد بأن طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشروعات الصغيرة وكذلك أن قيمة دالة

الاختبار  $F=1.14$  والدلالة المعنوية 0.33 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية للاعتقاد بأن أنظمة العمليات المصرفية السائدة تشكل دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشروعات الصغيرة .

٣- الفروق حسب الاختصاص : يبين الجدول (٣٦) أن قيمة دالة اختبار التباين لآراء

العينة حول طبيعة المشروعات ١,٠٤ والدلالة المعنوية ٠,٣٧ أكبر من القياسية ولا يوجد فروق ذات دلالة احصائية للاعتقاد بأن طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشروعات الصغيرة وكذلك أن قيمة دالة الاختبار  $F=0.45$  والدلالة المعنوية 0.71 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية للاعتقاد بأن أنظمة العمليات المصرفية السائدة تشكل دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .



## النتائج و التوصيات

### أولاً: النتائج

بعد دراسة وتحليل المعطيات توصلت الباحثة الى النتائج التالية:

١. بالنسبة للفرضية الأولى تم التوصل الى النتائج التالية تشكل طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة عائقاً أمام تمويلها من قبل المؤسسات المالية وذلك من حيث:

- ارتفاع تكاليف إدارة القرض.

- ضعف قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تقديم البيانات المالية المطلوبة.

- ضعف القدرة الائتمانية في هذه المشروعات.

- غياب ثقافة الإقتراض لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٢. بالنسبة للفرضية الثانية تم التوصل الى النتائج التالية تلعب أنظمة العمليات المصرفية السائدة دوراً معيقاً في عمليات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من حيث ما يأتي:

- عدم مرونة نظام عمليات المصارف فيما يتعلق بطبيعة الضمانات المطلوبة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- عدم مرونة نظام عمليات المصارف فيما يتعلق بأسعار الفائدة المطبقة على القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- عدم مرونة نظام عمليات المصارف فيما يتعلق بموضوع العمولات المطبقة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- عدم مرونة نظام عمليات المصارف فيما يتعلق بشروط سداد القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٣. لا توجد فروق ( اختلافات ) جوهرية ذات دلالة معنوية بين العوامل التي تشكل عائقاً في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و الصعوبات التي تواجه المؤسسة المالية في تمويل المشروعات تبعاً لنوع المصرف (عام، خاص، مؤسسة تمويلية).

٤. الإفتقار للمعلومات المتاحة حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، إضافة إلى غياب البيانات الإحصائية العامة والدقيقة اللازمة لفهم طبيعة هذه المشروعات مما يجعل من تحليل آلية عملها في سورية صعباً.

٥. عدم وجود تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، مما يعيق وجود إطار قانوني وتشريعي ينظم عمل هذه المشروعات.

٦. ارتفاع تكلفة الضمانات وعدم قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على توفيرها، فحسب شروط الهيئة أن قرض بثلاثة ملايين ل.س يحتاج الى ضمانات عقارية بأربع ملايين كما أن مستوى الضمانات الذي تطلبه المصارف السورية يعادل ضعفي المبلغ المطلوب.

٧. غياب الثقة بين المصرف والعميل نتيجة لعدم وعي العميل بمدى الالتزام بتسديد المبالغ المستحقة في موعدها مما دفع المصرف الى إتباع أساليب متعددة في دراسة الضمانة والثبوتيات الأخرى الأمر الذي أثر على قدرة صاحب المشروع من الحصول على التمويل اللازم.

٨. ارتفاع نسبة المخاطرة في تمويل هذه المشروعات والذي يعود الى مجموعة من الصعوبات والعقبات التي تعترض عملية التحصيل نتيجة لصدور عدة مراسيم وقوانين جدولة بخصوص تأجيل الديون أو جدولتها اضافة للإعفاءات من الغرامات حيث لم تتجاوز نسبة تحصيل القروض لدى المصرف الزراعي خلال فترة الدراسة %٥٤ من اجمالي القروض.

١٠. إعتداد المصارف على التمويل قصير الأجل على حساب المتوسط والطويل حيث أغلب المشروعات تحتاجه أكثر من التمويل القصير خاصة المشروعات في طور التأسيس ، وقد تم استخدام ما يقارب نصف القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي لأجال قصيرة وذلك في جميع سنوات الدراسة.

## ثانياً: التوصيات

بناءً على ما تقدم من تحليل واقع ومعطيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة فإن مسألة التمويل تعتبر جوهر إشكالية نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية وعلى هذا الأساس فإنه يمكن تقديم التوصيات الآتية:.

١. تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة منخفضة من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات.
٢. تكييف النظام المصرفي السوري مع الاحتياجات الحالية وتطوير أساليب وأدوات التمويل بما يتناسب مع طبيعة المشروعات الصغيرة و المتوسطة.
٣. إحداث صندوق يقدم التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ويكون مشاركاً في رأس مال هذه المشروعات تجنباً لمخاطر عدم السداد.
٤. إيجاد جهة محددة متخصصة تتولى مسؤولية وضع برنامج متكامل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة والجديدة وتوفير الآليات المناسبة لمساعدتها في الحصول على التمويل اللازم.
٥. إحداث مؤسسة لضمان القروض في سورية تعمل على ضمان مخاطر الائتمان المرتبطة بالقروض التي تحصل عليها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٦. تشجيع إنشاء وتوفير الشركات المتخصصة في تسويق وتصدير منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير تمويل ذاتي لها.
٧. تأسيس بنك للمعلومات يوفر قاعدة من البيانات لكل مايتعلق بتأسيس وإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يمكن تغذيتها بشكل مستمر بفرص الأعمال الجديدة والتشريعات والمستجدات .
٨. تخصيص جزء من موازنة الدولة لدعم مؤسسات وهيئات التمويل الصغير والمتوسط، وتطوير عمل هذه المؤسسات حسب خطط الدولة المستقبلية.

# المراجع

اولاً:" المراجع باللغة العربية

الكتب:

١. الأسرج، حسين عبد المطلب، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، مؤسسة النشر حسين عبد المطلب الأسرج، مصر، 2006.
٢. آرشيد، عبد المعطي وآخرون، اساسيات الادارة المالية، الاردن، دار راما، 1990.
٣. توفيق، حسن أحمد ، التمويل والادارة المالية في المشروعات التجارية، دار النهضة العربية القاهرة، 1996.
٤. جلال، محمد، البنوك الاسلامية نشأتها تطورها مع دراسة تطبيقية على مصرف الاسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، بدون تاريخ.
٥. عمر، أيمن، ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الدار الجامعية، القاهرة، مصر 2007.
٦. الراوي، خالد وآخرون، نظرية التمويل الدولي، الاردن، دار المناهج، 2000.
٧. زيدان، رامي، "المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سورية، ٢٠١٠.
٨. سبنسر، هيل جان ، منشأة الاعمال الصغيرة: اتجاهات في الاقتصاد الكلي، ترجمة، صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
٩. السلمي، علي: المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة، سلسلة عالم الادارة، دار غريب للطباعة والنشر، مصر، 1999.
١٠. السيد، عبده فتحي ، الصناعات الصغيرة في تنمية اقتصاديات الدول النامية، مصر الاسكندرية، 2005.
١١. العامري، صالح ، الغالبي مهدي ، طاهر محسن، "الإدارة والأعمال"، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨،

١٢. عبد الباسط، وفا ، مؤسسات تمويل راس المال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار النهضة العربية، مصر، 2001.
١٣. عبد الرحيم، يوسف توفيق ، ادارة الاعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، الاردن، 2002.
١٤. علي الخضر، و بيان حرب، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دمشق: منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٦.
١٥. عنبة، هالة، ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، كلية التجارة، جامعة القاهرة، الطبعة الثانية، 2008.
١٦. الموسوي، ضياء مجيد ، العولمة واقتصاديات السوق الحرة، ديوان المطبوعات، الجزائر ٢٠٠٣.
١٧. هيكل، محمد، مهارات ادارة المشروعات الصغيرة، سلسلة المدرب العلمية، مجموعة النيل -العربية، مصر، 2002.
٢٠. وستون، فرد ، برجام يوجين ، التمويل الاداري، الرياض، دار المريخ، 1993.

### الرسائل الجامعية:

١. ربيعة، سلمان، المشروعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية في سوريا، رسالة ماجستير في الادارة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 1998.
٢. زيدان، رامي، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
٣. سلمان، ميساء، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية (دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل الهيئة العامة للتشغيل في سوريا)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2009.
٤. عبد الرسول، حسن، ادارة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان، رسالة دكتوراه في ادارة الاعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008.
٥. القاضي، أسامة ، دراسة حول أداء المشروعات الصغيرة الممولة بقروض من هيئة مكافحة البطالة- حالة محافظة حلب، ٢٠٠٥.

٦. لوكريز، سمية ، اساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008.

#### المجلات:

١. البنك المركزي المصري، دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مفاهيم مالية، المعهد المصرفي المصري، العدد الثامن: ٢٠٠٩.
٢. حسان، خضر ، تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 2002.
٣. حسين، ناجي ، افاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الاقتصاد والمجتمع، فجر المغرب الكبير، العدد الثاني: 2004 .
٤. د. دوابه، أشرف محمد ، "اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" مركز الاستشارات والبحوث والتطوير ، أكاديمية السادات للعلوم الادارية، القاهرة، العدد الرابع اكتوبر 2006.
٥. لاشين، محمد المرسي ، تجربة جمهورية مصر العربية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد، 2، 2004.
٦. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، التأجير التمويلي ودوره في تفعيل مشروعات السكك الحديدية، المجلد ٢٧، العدد الثالث، ٢٠١١.
٧. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية-المجلد 26-العدد الاول، 2010.
٨. مجلة الجامعة الاسلامية (سلسلة الدراسات الانسانية) ، إدارة المشروعات الصغيرة، المجلد التاسع، العدد الثاني، حزيران ٢٠١١،
٩. مجلة هيئة الاستثمار السورية، العدد ٨، تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية تموز ٢٠١٤.
١٠. نجيب، الشيخ فؤاد ، ممارسات التخطيط في منشأة الاعمال الصغيرة في الامارات العربية المتحدة، المجلة العربية للعلوم، المجلد السابع، العدد الاول، 2000.

١١. نوزاد، عبد الرحمن ، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي،  
مجلة العلوم الانسانية، العدد30.

## الندوات:

١. أبو جزر، فوزي ،المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الحد من مشكلة البطالة  
في فلسطين، مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، ١٥، ١٣ فيراير  
2006.

٢. باعمر، سمير ، "معوقات تمويل المنشآت الصغيرة من وجهة نظر مصرفية"، بحث مقدم  
إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الرياض، 2002.

٣. الابراهيمى، عبدالله ،"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكلة التمويل"، الملتقى  
الدولي حول متطلبات تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يومي 17، 18 ابريل، ٢٠٠٦.

٤. بوخاوة، اسماعيل ، عطوي عبد القادر ، مداخلة بعنوان: "التجربة التنموية في الجزائر  
واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات  
الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصادات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة  
سطيف، 28-25 ماي-2003.

٥. جمعة، مجد ،المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية ومنعكساتها الاجتماعية  
والاقتصادية، ورقة بحث مقدمة من الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار مديرية السياسات  
والتشريعات، سورية.

٦. حسن رحيم، نحو نظام اقتصادي عادل، "التناقضات الكامنة في العولمة والبدل العادل"،  
ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول تاهيل المؤسسات، سطيف ٢٩-٣٠ اكتوبر ٢٠٠١.

٧. خربوطلي، عامر ، جمعية العلوم الاقتصادية، ورقة عمل حول: "دور منظمات الاعمال في  
تطوير الاقتصاد السوري(نموذج الشركات الصغيرة والمتوسطة)"، دمشق، 2005/7/30.

٨. خوني، رابح "أساليب تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، الدورة التدريبية حول تمويل  
المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصادات المغاربية، سطيف، الجزائر، 2006.

٩. دراسة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الهيئة العامة للتشغيل، دمشق، سورية، ٢٠٠٧.
١٠. رحيم، حسن "ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نظام الحاضن" مجمع الأعمال، الملتقى الوطني الأول: حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط الجزائر 9-8 أبريل 2000.
١١. رحيم، حسن، محمد رشدي، " نماذج من التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، 22، 21 نوفمبر 2006.
١٢. روبرت، ريكارت، مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي، محاضرة، معهد هيبا لإدارة الأعمال سورية ٢٠٠٥.
١٣. زريق، كمال، صدور محمد، "صيف التمويل بلا فوائد للقطاع الفلاحي"، الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، بسكرة، الجزائر 23-22، أكتوبر 2002.
١٤. زغيب، شهرزاد، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الدورة التدريبية حول آفاق تمويل المشروعات الغير والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصادات المغاربية، سطيف الجزائر 25-28 ماي، ٢٠٠٣.
١٥. سحنون، سمير، شعيب بونوة، "متطلبات تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، الدورة التدريبية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها يومي 17، 18 أبريل، الجزائر 2006.
١٦. سعفان، سمير، "ندوة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون، 19 شباط 2008 .
١٧. شامية، عبد الله محمد ، ورقة مقدمة للندوة العلمية حول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، ليبيا، 2006.
١٨. شعباني، اسماعيل ، "ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في العالم"، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصادات المغاربية سطيف، الجزائر، ٢٥-٢٨ ماي، ٢٠٠٣.
١٩. شلبي، ماجدة أحمد: " حول مشكلة البطالة واختلالات سوق في الاقتصاد العمل والتشغيل المصري" ، ندوة: مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٧.



٢٠. عمارة، منصور ، " المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها" ، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، سطيف الجزائر، 25-28 ماي ٢٠٠٣.
٢١. عنتر، عبد الرحمن ، بلوناس عبد الله ،"مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واساليب تطوير قدرتها التنافسية"، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، ٢٥-٢٨ ماي 2003.
٢٢. عوكر، نادية ، وزارة الصناعة ، " المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجمهورية العربية السورية " ندوة حول تسخير التكنولوجيا لتحسين القدرة التنافسية والانتاجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مصر ، 4-3 نوفمبر، 2007.
٢٣. فرحي، محمد\_ صالحى سلمى ،"التحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي"،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 18-17 ابريل،سطيف،الجزائر، 2006.
٢٤. فضيلة فني ، مذكرة ماجستير، دور تكنولوجيا الاعلام والاتصال في تسيير المعارف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بسكرة ،الجزائر، 2007.
٢٥. كتوش، عاشور ، محمد الفرحي،"تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" الدورة التدريبية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، الشلف، الجزائر يومي 17,18 ابريل 2006.
٢٦. كنجو، كنجو، استراتيجيات الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، المؤتمر العالمي الخامس،جامعة فلادلفيا،كلية العلوم الادارية والمالية،عمان،الأردن، ٢٠٠٧.
٢٧. لاشين، محمد المرسي ،"من أساليب التمويل الاسلامية" التمويل بالمشاركة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"والدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر، 28-25 ماي، 2003.
٢٨. المبيرك، وفاء و الشمري، تركي، "تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها"، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٦.
٢٩. المحروق، ماهر ، سياسات حماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر العربي لتنمية الموارد البشرية، الرياض، 2011.

٣٠. المحروق، ماهر، مقابلة ايهاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتهما، أكاديمية العلوم المالية والمصرفية، الاردن، ايار، 2006.

٣١. الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، "التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها للجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مرياح ورقلة، ايام 8-9 ابريل 2012.

٣٢. منظمة العمل العربية، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، "التشغيل وتنمية المشروعات الصغرى"، بحث مقدم ضمن سلسلة دراسات سياسات التشغيل وتخطيط القوى العاملة: وحدات تدريبية لتطوير مهارات مخططي التشغيل، الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب، بنغازي، ليبيا، ط١، ٢٠٠٨.

٣٣. محمد، عبد الله شامية، ورقة مقدمة للندوة العلمية حول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس ليبيا ٢٠٠٦.

٣٤. ناصر، سليمان، محسن عواطف "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامية"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية حول الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهونات المستقبل 24-23، غرداية، الجزائر نوفمبر، 2011.

٣٥. نصر الدين، بن نذير، مذكرة ماجستير، الابداع التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة، جامعة الجزائر 2004.

٣٦. ونوغي، فتحية، الدورة التدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، المغرب، ٢٥-٢٨ ماي ٢٠٠٣.

## التقارير والقرارات:

١. التعريف الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة بتاريخ ٢٣/٢/٢٠٠٩.
٢. تقارير تم الحصول عليها من قبل الهيئة العامة للتشغيل للأعوام (٢٠٠٨ حتى ٢٠١١).

٣. التقارير السنوية للمصرف الزراعي من للاعوام ٢٠١٠، ٢٠٠٩، ٢٠٠٨، ٢٠٠٧، ٢٠٠٦، مديرية القروض، المصرف الزراعي السوري.
٤. التقارير السنوية لهيئة مكافحة البطالة للأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٤، ٢٠٠٣، ٢٠٠٢.
٥. تقرير التنافسية الوطني الأول، مركز ريادة الأعمال السوري ٢٠١١.
٦. تقرير حول الوضع الراهن للتمويل الصغير، هيئة تخطيط الدولة ٢٠١٤.
٧. التقرير السنوي السابع للاستثمار في سورية، هيئة الاستثمار السورية، ٢٠١٢.
٨. تقرير عن تجربة هيئة مكافحة البطالة في تمويل المشروعات الاسرية و الصغيرة في الفترة الممتدة من ٢٠٠٢-٢٠٠٦.
٩. الخطة الزراعية، مديرية القروض، المصرف الزراعي التعاوني، ٢٠١١.
١٠. قانون احداث مصرف الابداع رقم (٩) تاريخ ١٧/٢/٢٠١٠.
١١. القانون رقم ١١ تاريخ ١٧/٦/٢٠٠٩.
١٢. قرار التعليمات الموحدة للمصارف بشأن مشروعات هيئة مكافحة البطالة ٢٣/٩/٢٠٠٣.
١٣. قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٥٩٣٨/٥ تاريخ ٢/٥/٢٠١١.
١٤. قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٦٦٦/٥ تاريخ ٢٧/٥/٢٠١١.
١٥. قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٩٧/ لعام ٢٠٠٤.
١٦. القروض الممنوحة وفق أنظمة خاصة، مديرية القروض، المصرف الزراعي السوري.
١٧. المرسوم التشريعي رقم ٣٠ لعام ٢٠٠٥.
١٨. المرسوم التشريعي رقم ١٢١/ لعام ٢٠١١.
١٩. المرسوم التشريعي رقم ٥١/ لعام ٢٠١٢.
٢٠. المرسوم التشريعي، رقم 39 لعام 2006، الخاص بإحداث الهيئة العامة للتشغيل.
٢١. المرسوم التشريعي رقم 15 لعام ٢٠٠٧ الخاص بالسماح بالترخيص بإحداث مؤسسات مالية مصرفية اجتماعية لتقديم التمويل الصغير ومتناهي الصغر.
٢٢. نظام عمليات المصرف، مديرية القروض، المصرف الزراعي التعاوني.

٢٣. نظام المنح والقروض، قانون رقم 71 الخاص بإحداث الهيئة العامة لتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة البطالة، سورية 2001.

### ثانياً: المواقع الالكترونية:

١. ادارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية، أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسط. من موقع الانترنت [www.mit.gov](http://www.mit.gov).
٢. التقارير السنوية لبنك الأمل اليمني لعام ٢٠١٣، ٢٠١٢، ٢٠١٠، [www.alamalbank.com](http://www.alamalbank.com).
٣. التقرير السنوي لعام ٢٠١٢، بنك التنمية الصناعي، [www.idbe-egypt.com](http://www.idbe-egypt.com).
٤. صندوق النقد العربي، تفعيل الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، تقرير السنوي لعام ٢٠١٣، الفصل العاشر، من موقع الانترنت [www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae).
٥. الموقع الرسمي لشبكة لمؤسسة التمويل الصغير الأولى [www.akdn.com](http://www.akdn.com).
٦. الموقع الرسمي للمؤسسة الوطنية للتمويل [www.alwataniya.sy](http://www.alwataniya.sy).
٧. الموقع الالكتروني لمصرف الابداع [www.ebdaabank.com](http://www.ebdaabank.com).
٨. موقع وزارة الاقتصاد والتجارة السورية:  
<http://www.syrecon.org/index.php?module=subjects&func=viewpage&pageid=531>

### ثالثاً: المقابلات الشخصية:

١. أحمد خليل، مدير مكتب المشروعات في الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، مقابلة شخصية، تاريخ ٢٠/٩/٢٠١٤.
٢. محمد ابراهيم، مدير قسم التطوير والتدريب في بنك الابداع، مقابلة شخصية، تاريخ، ٢٠/١٢/٢٠١٤.
٣. رفعت حجازي، مستشار هيئة تخطيط الدولة، مقابلة شخصية، تاريخ ٢٤/١١/٢٠١٤.
٤. زيدان سعادات، مدير قسم القروض في المصرف الزراعي التعاوني، مقابلة شخصية تاريخ ١٤/٩/٢٠١٤.

٥. رانيا زيدان، رئيسة قسم التحصيل في المصرف الزراعي التعاوني، مقابلة شخصية، ٢٠١٤/٩/١١.

٦. حيدر حيدر، رئيس قسم القروض في المصرف الزراعي التعاوني، مقابلة شخصية، تاريخ ٢٠١٤/٩/١٢.

#### رابعاً: المراجع باللغة الاجنبية:

- 1- A lam, Mohammed,(2006)," **A comparative study of financing small and cottage industries by interest – free banks in Turkey, Cyprus, Sudan and Bangladesh**", Humanomics,Vo1.24,No 2.
- 2- bologna 2000 SME Conference Business Symposium; Roundtable : **Enhancing the Competitiveness of SMEs in Transition Economics and Developing Countries in the Global Economy and their Partnership with SMEs of OECD Countries .**
- 3- 1.BRANSDSMA J, BURJORJEE D, NOSR, M, and 2004-**UNDP SYRIA: Microfinance Review, UNDP, and Damascus.**
- 4- Chris Hall, **APEC and SME Policy**: Suggestions for an action agenda, University
- 5- **Report about the development in the middle East & North Africa** ,The International Bank for reconstruction And development, The World Bank 2003
- 6- The CONSULAItAIVe Croup to assist the poorest (CGAP), 2008-**policy and Regulatory frame work for Microfinance in Syria.**

## الملحق رقم (١)

المرسوم التشريعي ١٥ لعام ٢٠٠٧ والذي اعطى الحق لمجلس النقد والتسليف والترخيص بإحداث مؤسسات مالية مصرفية اجتماعية

رئيس الجمهورية بناء على احكام الدستور/المرسوم التشريعي رقم / ١٥

يسمح لمجلس النقد والتسليف والترخيص بإحداث مؤسسات مالية مصرفية اجتماعية / أ / المادة / ١ .. يرسم مايلي تهدف الى تقديم التمويل الصغير والمتناهي الصغر بالاضافة الى خدمات مالية ومصرفية اخرى لشرائح معينة يمكن ان تحدث هذه المؤسسات من قبل مؤسسات او /ب.من السكان وتسمى هذه المؤسسات فيما بعد المؤسسات هيئات سورية او عربية او اجنبية مشهود لها بالخبرة والمعرفة بهذا النوع من النشاط كما يشترط في الجهة بجوز لهذه /ج.الخارجية طالبة الترخيص ان تحظى بموافقة مسبقة من مجلس الوزراء على العمل في سورية المؤسسات بعد التأسيس ادخال شركاء اخرين معها في توسيع نطاق عملها ويشترط الحصول على اذن مسبق من يجوز للمصارف /د. مجلس الوزراء لمشاركة جهات خارجية وذلك بناء على توصية من مجلس النقد والتسليف العامة المساهمة في احداث مثل هذه المؤسسات وذلك بموافقة مسبقة من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير تشمل النشاطات /٢/ المادة . المالية وتوصية مجلس النقد والتسليف تحدد فيها نسبة مساهمتها في رأس المال المسموح بها لهذه المؤسسات على قبول الودائع وتقديم القروض الصغيرة وخدمات التأمين الصغيرة المرتبطة بقروضها المقدمة للشرائح السكانية المستهدفة ولها القيام باعادة التأمين على القروض الصغيرة المقدمة من قبلها يحدد الحد الادنى لرأسمال اى من هذه المؤسسات بمبلغ /٣/ المادة . لدى احدى شركات التأمين المرخصة مليون ليرة سورية يودع نقدا في صندوق مصرف سورية المركزي كما يسمح للمؤسسات القائمة /قدره /٢٥٠ اعتبار جزء من حافظة قروضها القائمة في سورية جزءا من رأس المال حسبما يقرره مجلس النقد والتسليف بعد يجوز لمجلس النقد /٤/ المادة . القيام بتقييم لهذه الموجودات من قبل مدقق حسابات قانوني معتمد من قبله والتسليف تكليف المؤسسات العاملة في هذا المجال او اى منها بزيادة رأسمالها تبعا لدرجة نمو نشاطاتها يمكن للمساهمين غير السوريين في /٥/ المادة . وفعاليتها وتحقيقا للمعايير الدولية المعتمدة لكفاية رأس المال . هذه المؤسسات ان يسددوا قيمة حصصهم برأس المال بالقطع الاجنبي بسعر الصرف الحر السائد يوم التسديد المادة /٦/ .. يمكن لكل من هذه المؤسسات بموافقة مسبقة من مجلس النقد والتسليف انشاء شبكة من الفروع المادة /٧/ .. والمكاتب واحداث وحدات خدمات مصرفية متنقلة في المناطق التي يرى فيها حاجة لهذه الخدمات ان تودع في حساب مجمد دون /أ .. تلتزم المؤسسات المرخصة وفقا لاحكام هذا المرسوم التشريعي بما يلي فائدة لدى مصرف سورية المركزي مبلغا يعادل خمسة بالمئة من رأسمالها المدفوع ويعتبر المبلغ عنصرا من ب/ ان تعين عند مباشرة العمل مفوضا خارجيا او اكثر . عناصر موجوداتها الثابتة يعاد اليها عند تصفية اعمالها د/ ان تستخدم التقنيات الحديثة في . ج/ ان تتقيد بالمعايير المحاسبية الدولية. للمراقبة تتم تسميته من قبل المؤسسة

يتضمن النظام الاساسى للمؤسسة جميع الاحكام الناظمة لعملها وادارتها ويخضع ../8/ المادة . عملياتها يضع مجلس النقد والتسليف القواعد والضوابط ../9/ المادة . للمصادقة عليه من قبل مجلس النقد والتسليف الاحترافية اللازمة لاستمرار وسلامة عمل المؤسسة ويوافق على معدلات الفائدة المقترحة اخذا في الاعتبار تخضع المؤسسات المحدثة وفق احكام هذا المرسوم التشريعي ../10/ المادة . الطبيعة الخاصة لغاياتها وفعاليتها للمراقبة والاشراف ومتابعة الاداء من قبل مجلس النقد والتسليف من خلال اجهزة مصرف سورية المركزي ذات العلاقة كما تخضع لإشراف هيئة الاشراف على التأمين فيما يتعلق بانشطتها في مجال التأمين الصغير وتلتزم المؤسسات بتقديم البيانات الدورية التي يطلبها المصرف المركزي كما تلتزم بالسماح لمراقبي المصرف بإجراء الزيارات الميدانية التي تتطلبها رقابته كذلك يجب عليها تعيين مراقبين مصرفيين داخليين وفقا لتعليمات مجلس أ .. يتم تعامل المؤسسات المحدثة وفق احكام هذا المرسوم التشريعي /11/ المادة . النقد والتسليف بهذا الشأن يسمح ..ب. بالعملات الاجنبية عند الضرورة من خلال المصارف التجارية المرخصة للتعامل بالعملات الاجنبية للمؤسسات المنشأة وفق احكام هذا المرسوم التشريعي بتحويل الاستحقاقات التالية الى الخارج وذلك بالاستناد الى الفوائد والعوائد والتكاليف الاخرى المترتبة على رأس مال /1/ ..ميزانياتها وحساباتها السنوية المصدقة اصولا تعويضات ونفقات سفر الاعضاء في مجالس ادارة /2/ .. المؤسسة المدفوع من قبل المساهمين غير السوريين بالمئة من صافى الاجور والمرتبات والمكافآت /3/ 50 .. المؤسسات ومديريها العاميين من غير السوريين و/100/ بالمئة من تعويضات نهاية الخدمة المستحقة للخبراء والفنيين العاملين في المؤسسة من غير السوريين قيمة حصص رأس المال المباعة او المستردة من قبل المساهمين غير السوريين وحصيلة تصفية رأسمال /4/ .. يحظر على المؤسسات المحدثة بموجب احكام هذا ../12/ المادة . المؤسسة العائد للمساهمين غير السوريين مزاوله ..أ. المرسوم التشريعي تعاطى الاعمال المبينة فيما يلى سواء كان ذلك بصورة مباشرة او غير مباشرة الاعمال والنشاطات التجارية والصناعية والزراعية أو أى نشاط اخر ليس له علاقة بالاعمال والخدمات المالية والمصرفية المسموح بها في هذا المرسوم التشريعي او في النظام الاساسى للمؤسسة بما يتفق واحكام هذا ب .. المساهمة او المشاركة في مؤسسات صناعية او تجارية او زراعية او خدمية أو . المرسوم التشريعي تخضع المؤسسات ../13/ المادة .ج. تملك العقارات الا لاحتياجات مكاتب المؤسسة ومزاولة اعمالها . سياحية المالية والمصرفية المرخصة وفق احكام هذا المرسوم التشريعي الى احكام القوانين والانظمة النافذة وعلى /وتعديلاته والقانون ٢٨ لعام /٢٠٠١/ والقانون ٢٣ لعام /٢٠٠٢/ 1949/ الاخص القانون ١٤٩ لعام وذلك في كل ما لا يتعارض مع احكام هذا /2005/ والمراسيم التشريعية ذوات الارقام /٤٣/٣٤/٣٣/ لعام يجرى الترخيص للمؤسسات المراد احداثها بموجب هذا المرسوم التشريعي ../14/ المادة . المرسوم التشريعي . وفق اجراءات يضعها مجلس النقد والتسليف ويصادق عليها رئيس مجلس الوزراء

. المادة /١٥/ ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية

رئيس الجمهورية بشار الاسد

الملحق رقم (٢)





جامعة دمشق

إشراف

الدكتور: عبد الرزاق قاسم

٢٠١٥ م - ١٤٣٦ هـ



جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

## استبيان حول المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية

الاستبانة التي بين يديك هي احدى أدوات البحث العلمي لدراسة بعنوان " المعوقات  
التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية" وذلك كبحث أكاديمي لنيل  
درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.

ان تعاونكم معنا هو دعم للبحث العلمي في سورية، مع العلم بأن كافة المعلومات  
التي سيتم الحصول عليها سوف يتم التعامل بها بسرية تامة ولن تستخدم إلا لغرض  
البحث العلمي.

شكراً لحسن تعاونكم

الباحثة: قمرالمللي

باشراف: د. عبد الرزاق القاسم

1- الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة	
أقل من 25 سنة	العمر
من 25-34 سنة	
من 35-44 سنة	
أكثر من 44 سنة	
معهد متوسط	الدرجة العلمية
جامعي	
ماجستير	
دكتوراه	
أقل من 3 سنوات	الخبرة العملية
من 3-5 سنوات	
من 5-7 سنوات	
من 7-9 سنوات	
أكثر من 9 سنوات	
مصرف عام	المصرف الذي تعمل به
مصرف خاص	
مؤسسة تمويلية أخرى	
تقليدي	نشاط المصرف الذي تعمل به
إسلامي	
مؤسسة تمويلية	
نعم	يوجد قسم خاص لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصرفك
لا	
نعم	تتضمن سياسة المصرف تحديد سقف سنوي لمبلغ القروض المخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
لا	

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	2- العوامل التالية تشكل عائقاً أمام تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:
					ضعف القدرة الائتمانية في هذه المشروعات
					عدم وجود ثقافة الاقتراض
					ضعف القدرة على تقديم البيانات المالية المطلوبة
					عدم القدرة على اعداد دراسات جدوى اقتصادية سليمة وموضوعية
					انخفاض العائد الذي تحققه البنوك من التعامل مع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة
					ارتفاع درجة المخاطرة
					عدم دقة المعلومات المتوفرة عن هذه المشروعات
					نقص الخبرة في الادارة
					ارتفاع تكاليف ادارة القرض

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	3- من أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسة المالية(البنك) في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
					عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بطبيعة الضمانات المطلوبة
					عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بمعدل الفائدة
					عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بموضوع العمولات المطبقة

					عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بمدة القرض الممنوح
					عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بشروط سداد القرض
					عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بفترة السماح الممنوحة للقروض
					عدم مرونة نظام العمليات فيما يتعلق بتقديم الاستشارات والنصائح المصرفية الخاصة بالمشروع
					نقص الخبرة المصرفية لدى العاملين في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة
					طول الفترة اللازمة لدراسة طلب القرض